جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور تركيا كفاعل إقليمي في الشرق الأوسط بين تأثير المتغيرات الدولية و الإقليمية(2002- 2014م)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات شرق أوسطية وإقليمية

من إعداد الطالبتين:

شعبان نسيمة

حملات طاوس

تحت إشراف الأستاذ:

محمد شريف فتحي

لجنة المناقشة:

أ.عبد الوهاب حدرباش، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ..... رئيسا

أ.محمد شريف فتحي، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.....مشرفا ومقررا

أ.فريد بن بولعيد، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ..... ممتحنا

السنة الجامعية:2014 / 2015م

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما. وإلى أخواتي: مليكة وابنتها الغالية فدوى، فريزة، هانية وزوجها يوسف،والصغيرة فروجة.

وإلى كل العائلة الكريمة وكل الأصدقاء والصديقات خاصة نعيمة، نسيمة، فروجة ، ليلة،زوهرة، فهيمة، نسيمة سليماني، رشيدة، أمال خداو.

حملات طاوس

إهداء

إلى والداي الكريمين حفظهما الله

و إلي الإخوة والأخوات

إلي كل الزملاء والزميلات

إلى كل من كان له الفضل في وصولنا لهذا المستوى

✍شعبان نسيمة

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنارني بنور الإسلام وأنعمني بنعمة العلم التي بها بدأت أشق دربي في الحياة وأوصلني إلى هذا المقام، أما بعد:

يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ المشرف محمد شريف فتحي الذي وافق الإشراف على هذا العمل والذي نشكره جزيل الشكر على توجيهاته ونصائحه والمعلومات القيمة التي أفادنا بها خلال فترة إنجاز البحث.

و نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل سواء ماديا أو معنويا من قريب أو من بعيد، ولا يفوتنا تقديم شكر للأستاذ بن بلعيد فريد والأستاذة عطيش يمينة والأستاذ فؤاد أبركان.

ملخص الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول مكانة تركيا ودورها كفاعل إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ومدى التحول في الدور الإقليمي التركي، خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002.

حيث استعرضت الدراسة أهم التحولات التي عرفتها تركيا منذ 2002 ، وتم التطرق إلى محددات السياسة الخارجية التركية و مدى تأثيرها على الدور التركي، بما فيها الموقع الجيو–استراتيجي الذي تتمتع به تركيا حيث يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، و ذلك بما يضمن الحماية و الأمن لأراضيها من جهة، وان يعود ذلك عليها بمنافع اقتصادية سواء في في العلاقات التجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من جهة أخرى، بما يمنح لها مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي.

بالإضافة إلى الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية و أهدافها، و دور حزب العدالة و التنمية في الإصلاحات الداخلية خاصة في المجال الاقتصادي و السياسي، حيث قام الحزب بدفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة و جعلها نموذجا سياسيا و اقتصادي على مستوى المنطقة. وقد تناولت الدراسة كذلك المجال الخارجي من خلال دراسة لمكانة تركيا بين القوى الدولية و الإقليمية و أثر التحولات على علاقات تركيا بهذه القوى.

كما اعتمدت الدراسة على البحث في دوافع تركيا في إعادة تصوراتها الخارجية و ذلك في محاولتها للعب دور إقليمي فاعل في منطقة الشرق الأوسط و ذلك بتطوير علاقاتها مع دول المنطقة، والتدخل في قضاياها.

وخلصت الدراسة إلى أن محاولة عودة تركيا كفاعل إقليمي قوي إلى منطقة الشرق الأوسط ارتبط بوصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة و اعتماده على العمق الاستراتيجي لتركيا الذي برزه داود أوغلو في نظريته "العمق الاستراتيجي" وذلك بإتباع سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار، خاصة الجوار العربي و العمل على كسب علاقات ودية مع دول المنطقة و تقويتها وخلق فرص للتعاون و الاستثمار خاصة في المجال الاقتصادي و التجاري وإقامة مشاريع مشتركة. بالإضافة إلى مساندة الدول العربية في قضاياها المختلفة.

مقدمة:

عل مدى عقود من الزمن سعت تركيا العلمانية، ذات الأغلبية المسلمة إلى الاتجاه في سياستها الخارجية نحو الغرب، وذلك بصفتها عضو في حلف الشمال الأطلسي1952 و عضو في مجلس أوروبا عام 1955، كما سعت ولا زالت تسعى في إطار استراتيجيتها لتصبح عضو كاملا في الاتحاد الأوروبي.

لكن ومنذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وانتقال العالم من نظام ثنائية إلى نظام الأحادية، عملت تركيا على تطوير وتعديل توجهات سياستها الخارجية، بحثاً عن دور إقليمي، وذلك لاسيما بعد التحولات الداخلية التي عرفتها تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002 بزعامة "رجب طيب اردوغان"، أين تشكل لدى النخبة التركية مفهوم استراتيجي خاص بها ، وهو العمل أن لا تبقى تركيا دولة طرف في النظام الأوروبي والغربي عامة، ولا دولة طرف في النظام العربي أو الشرق أوسطي، إنما الانفتاح على عوالم ومناطق نفوذ جديدة غير تلك التي ركزت عليها في فترة الحرب الباردة، خصوصاً بعد عدة محاولات فاشلة لطلب العضوية في الاتحاد الأوروبي،

حيث اكتسب زعماء حزب العدالة والتنمية الثقة بأن بإمكانهم تنشيط الدور التركي في البيئة الشرق أوسطية والتأثير في الصراعات المحيطة بها، أين وجدت السياسة الخارجية التركية فرصة لتطبيق وتفعيل إستراتيجيتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك نظراً لمدى أهمية المنطقة بالنسبة لتركيا،

إذ عمل رئيس الحزب "اردوغان" على توطيد علاقاته على المستوى الإقليمي، وذلك للخروج من النظرة السلبية لتركيا كقوة معادية للعرب، كما كانت في الحرب الباردة،

ولاشك أن الانتماءات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية لعبت دورا مهما في تعزيز العلاقات والتوجه شرقا، ومع استمرار الاتحاد الأوروبي في وضع العراقيل أمام استئناف المفاوضات بينه وبين تركيا حول عضويتها، لاسيما فيما يتعلق بالمسألة القبرصية، فهذا دفعها إلى تغيير توجهاتها تجاه الجهة الشرقية نظرا لما توفره من مكاسب للمصالح الوطنية التركية، فتعاظم دورها ونفوذها في المنطقة سوف يشكل عنصر دعم لموقعها في مفاوضات العضوية الأوروبية.

ويمكن إدراك هذه التحولات من خلال المواقف التركية تجاه القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية، ورفع مستوى التنسيق والتعاون مع العراق، سوريا...

كما عملت تركيا على حل جميع النزاعات والمشكلات وتقوية علاقاتها مع دول المنطقة أو ما يسمى "بتصفير المشكلات" وخلق أرضية تضامنية ذات محور تعاوني بعدما كان يميزها العداء والتوتر

وعدم الثقة، وذلك بتوظيف كل معطياتها التاريخية، الجغرافية والثقافية، خاصة في ظل غياب مشروع إقليمي عربي فاشتد التنافس بين الدول غير العربية إلى جانب تركيا مثل إيران، إسرائيل.

الإشكالية الرئيسية:

في ظل الأحداث والتغيرات التي عرفتها تركيا ولا تزال ابتدءا من سنة 2002 داخليا وخارجيا، عرفت منطقة الشرق الأوسط تعدد في موازين القوى بسبب المتغيرات الدولية والإقليمية. انطلاقا من ذلك نطرح الإشكالية:

هل تمكنت تركيا من بلوغ مكانة تؤهلها للعب دور القوة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية نستعين بمجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ماهي العوامل الأساسية التي تعتمد عليها تركيا في الوصول إلى تحقيق دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط؟
2- ما أثر البيئة الإقليمية والدولية على الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط؟
3- ما هو حجم إنجازات تركيا من مجموع خططها وتصوراتها؟

الفرضية الرئيسية:

كلما ازداد التدخل التركي في قضايا الشرق الأوسط أدى ذلك إلى تحقيق تركيا لمكانة إقليمية في المنطقة.

الفرضيات الفرعية:

- تتمتع تركيا بإمكانيات متباينة ومتعددة تؤهلها لأن تكون فاعل إقليمي في الشرق الأوسط.
- هناك علاقة إيجابية بين المتغيرات الإقليمية والدولية وتنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.
- كلما اصطدم الدور التركي مع أهداف واستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية كلما أدى ذلك إلى الحيلولة دون إنجاز تلك الأدوار.

مبررات اختيار الموضوع:

تتبلور دوافع وأسباب اختيار الموضوع في:

الأسباب الذاتية:

من الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار الموضوع:

- الميول نحو دراسة تركيا باعتبارها دولة هامة في الشرق الأوسط.
- الرغبة في التعرف على الاستراتيجية التي اتبعتها تركيا لتحقيق الأهداف المسطرة والإنجازات المأمولة في مختلف المجالات.
- فهم السياسة الخارجية المعتمدة منذ 2002 اتجاه مختلف الدول والتي مكنت تركيا من البروز على المستوى الإقليمي.

الأسباب الموضوعية:

تتمحور الأسباب الموضوعية حول بروز تركيا على الساحة الإقليمية والدولية خاصة في السنوات

الأخيرة وسعيها إلى بلوغ درجة من التطور على كافة الأصعدة (اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا...) وتطوير علاقاتها مع مختلف الدول خاصة الكبرى منها كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى اكتشاف الدوافع والمحددات التي دفعت بتركيا نحو الارتقاء والعلو على المستوى الإقليمي والدولي، والكشف عن أسلوبها في تجاوز المشاكل العويصة التي كانت تعاني منها داخليا(التضخم، البطالة والأقليات) وخارجيا (التبعية). واهتمام العديد من الدارسين والباحثين في العلاقات الدولية ومراكز البحث المتخصصة بمنطقة الشرق الأوسط التي تعتبر مركزا للأحداث ومسرحا تطبق فيه مختلف القوى سياساتها مثل تركيا التي لها مميزات خاصة.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد معالم هذه الدراسة من خلال حصرها في الحدود التالية:

الحدود الزمنية:

تنحصر الدراسة في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 أي الفترة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا مند فوزه بالانتخابات البرلمانية في 3 تشرين الثاني 2002.حيث عرفت تركيا تحولا بارزا في استراتيجيتها وطريقة تعاملها مع الأحداث في دول الجوار الجغرافي لتركيا عموما ومنطقة الشرق الأوسط خاصة.

الحدود المكانية:

نهتم في هذه الدراسة بتركيا كونها أحد الأطراف التي تسعى للعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم أصبح لها اهتمامات استراتيجية وسياسة خارجية قوية نحو الدائرة الأوروبية، الدائرة الآسيوية الوسطى، والدائرة العربية عامة والشرق الأوسط خاصة، ذلك لما يتمتع هذا الأخير(الشرق الأوسط) من أهمية عالمية نظرا لموقعه الاستراتيجي (يربط القارات الثلاث).هذا ما أثار اهتمام تركيا بالمنطقة والرغبة في التوسع فيها ثم السيطرة عليها، لعل ذلك يمكنها من أن تكون قوة إقليمية حقيقية وإعادة مجدها التاريخي (الدولة العثمانية).

أدبيات الدراسة:

بعد البحث في الإشكالية المطروحة وجدنا أن هناك دراسات مختلفة تطرقت إليها من زوايا مختلفة وجوانب متعددة منها:

- دراسة طايل يوسف عبد الله العدوان بعنوان الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002–2013)، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير عام 2013 بجامعة الشرق الأوسط. تناول فيها البيئة السياسية الحاكمة للاستراتيجيات الإقليمية نحو الشرق الأوسط، الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط، والاستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.
- دراسة محمد زاهد جول في2013 بعنوان التجربة النهضوية التركية (كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم). تناول في الفصل الأول الأسس الفكرية للنهضة التركية، وفي الفصل الثاني الرؤية التربوية والتعليمية، وفصل ثالث بعنوان الدور الدبلوماسي والسياسة الخارجية.
- كتاب أحمد داود أوغلو بعنوان العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية الذي صدر من الدار العربية للعلوم ناشرون سنة 2011، استخدم فيه المؤلف مصطلح العمق الاستراتيجي لإظهار علاقات تركيا الإقليمية والدولية من خلال تحديد مقاييس القوة التركية خاصة الموروث التاريخي والجغرافي. والهدف من هذا المؤلف هو السعي لإخراج تركيا من الدور الهامشي الذي كانت تلعبه خلال الحرب الباردة ونقلها إلى بلد محوري مؤثر في التفاعلات الإقليمية كمنطلق أساسي للتأثير في التفاعلات الدولية.
- كتاب "الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية عام 2009. يتكون الكتاب من ثلاث أجزاء: الجزء الأول يبين المسار التاريخي لتركيا خاصة التجربة الكمالية وظهور عمليات الانفتاح الجديدة على العالم الإسلامي، والجزء الثاني يبرز سياسات حزب العدالة والتنمية وأسس النفوذ الإقليمي

التركي. أما الجزء الثالث يحتوي على سيناريوهات مستقبلية للسياسة الخارجية التركية لاسيما في العلاقات التركية الأمريكية.

الإطار النظري للدراسة:

في دراستنا للدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية سنستعين بمجموعة من النظريات والمناهج والمقاربات، والتي تتمثل في:

❖ النظرية الواقعية:

سيطرت النظرية الواقعية التي جاءت ردا على النظرية المثالية على دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة خلال أكثر من عشرين سنة، وتستقي النظرية الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي، وهذا ما يميزها عن المثالية وتطورها المستند إلى القانون والتنظيم.

تعتمد الواقعية على الدولة كوحدة أساسية للتحليل، فالدول تتضارب في مصالحها إلى درجة الوصول إلى الحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دوراً كبيراً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين.

مع العلم أن قدرات الدولة لا تقتصر فقط على الجانب العسكري، فالقوة مركبة من أجزاء عسكرية وأخرى غير عسكرية، حيث تتمثل القوة إلى جانب البعد العسكري في متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، السكان، المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة، والقيادة السياسية والأيديولوجية.

فنجد على سبيل المثال الموقع الجغرافي لأي دولة يؤثر في إمكانياتها وتوجهات سياستها الخارجية، فالموقع الجغرافي للدول يجعل البعض أكثر عرضة للغزو خاصة تلك التي لها مواقع استراتيجية أكثر من غيرها، كما أن الموقع بدوره يؤثر على المناخ وبالتالي على طول الفصول الأربعة والمحاصيل الزراعية، وهذا ما يؤثر على قدرة الدولة على تعبئة قدراتها لمواجهة الدول الأخرى.[1]

أما فيما يخص المبادئ الأخلاقية التي تروج لها النظرية المثالية، ترى الواقعية أنه من الصعب تطبيقها على الأعمال والسلوكيات السياسية لأن المسألة الأكثر أهمية تتمحور على مدى قدرة القائد السياسي على تحقيق الأهداف الأساسية لسياسته الخارجية دون تعريض الدولة للخطر والحفاظ علي ثقافتها، غير أن هذا لا يعني أن الواقعية ترى القائد السياسي غير أخلاقي وإنما ترى السياسة ليست وظيفة الأخلاق.

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985)،ص ص.59،60.

والواقعية ترتكز على القوة:

فغياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية مقارنة بتلك الموجودة داخل كل دولة يجعل عنصر القوة أكثر وضوحا في المستوى الدولي منه على المستوى المحلي.

– ويقول **فردريك شومان:** في دراسة لعام 1933: "أنه في نظام دولي يفتقد لحكومة مشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسع لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها".

– عند **نيكولاس سيبكمان:** فالقوة هي ما تعتمد عليه الحياة سواء بالإقناع أو الإغراء أو الإكراه.

–و**مورغانتو** يعرف السياسات الدولية أو السياسة ككل: بأنها صراع على القوة وبالتالي تصبح القوة وسيلة وغاية.

والقوة عند **مورغانتو** هي السيطرة على عقول وأعمال الآخرين.

والتاريخ لا يقدم لنا إلا عدداً من الدول تتصارع حتى الموت للحفاظ على قوتها.

– ويعرف **أرنولد وولفرز** القوة: "بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريده ومنعهم في نفس الوقت من عمل ما لا تريده".

فهو يفرق بين القوة والنفوذ أو التأثير، فالقوة تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أما النفوذ والتأثير يعني تحريك الآخرين بالوعد والإغراء.

كما يضيف **مورغانتو** أن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية، فهي قواعد مستقرة ولا يمكن أن تتغير. [1]

والتنظير في السياسة الدولية حسب مورغانتو يستلزم توظيف المعلومات التاريخية لتفحص الأعمال السياسية ونتائجها، والقائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة، حيث يمكّن مفهوم المصلحة على القوة من تقييم القادة السياسيين في مراحل مختلفة من التاريخ، لأن السياسات الدولية حسب مورغانتو هي عملية تتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة ويقول: "إن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التنامي الطبيعي أو السلام العالمي ولا حتمية الحرب كنتيجة سعي كل الدول لتحقيق

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.67،68

مصالحها، بل العكس أنها تفترض صراعاً مستمر وتهديد مستمراً بالحرب، غير أن العمل الدبلوماسي يساهم في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة.[1]

– فالقوة هي التي تحدد سلوك الدول وهي القدرة على التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها مع غيرها من الدول، والقوة ليست مرادفة للعنف بل نتاج عوامل مادية واجتماعية تحدد في النهاية حجم قوة الدولة وإمكانيات تأثيرها بما يحقق المصلحة الوطنية.

وتشمل القوة على الموارد الطبيعية والقدرة الصناعية، التعداد العسكري، الكثافة السكانية، الخصائص الوطنية، الروح المعنوية، والمهارة الدبلوماسية.

ويقول مورغانتو أن القوة هي الهدف العاجل والأجل للدولة، فهي غاية في حدّ ذاتها، ويضيف أن الصراع دافع غريزي وظاهرة بشرية، فالصراع من أجل القوة كان وراء السلوك الدولي على مرّ التاريخ ويمثل الصراع صلب عالم السياسة الوطني والدولي على السواء.

وهناك ثلاث نماذج للسلوك الدولي:

1– سياسة المحافظة على الوضع القائم: على اعتبار أن القوة وسيلة تستخدمها الدول للمحافظة على ذاتها، ولا تسع إلى إعادة توزيع القوة في النسق الدولي لتحقيق مصلحتها.

2–السياسة التوسعية: وتستخدمها الدول لإعادة توزيع القوة في النسق الدولي القائم، ثم لتغيير سلوك الدول بالشكل الذي يتفق مع مصلحتها ويترتب على نجاح هذه السياسة اكتساب هذه الدولة هو المزيد من القوة نتيجة انتصارها في مقابل هزيمة وضعف الدول الأخرى.

3– سياسة الحصول على المكانة الدولية: أين تستعرض الدولة ما تملكه لإشعار الدول الأخرى بمدى قوتها بهدف السيطرة ومد النفوذ، والدولة تستعمل قوتها من اجل تحقيق المصلحة الوطنية التي تتمثل في فكرة الأمن القومي من أجل استمرار استقرار الدولة وضمان سيادتها واستقرارها.[2]

وسنتطرق في دراستنا إلى النظرية الواقعية من خلال دراسة المصلحة الوطنية التركية باحترام السيادة الوطنية بقدر ما يجعل مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتحالفات الإستراتيجية لضمان أمن الحدود والنزاعات الانفصالية وكذلك إبراز دور القوة العسكرية (دور الجيش التركي) في تحقيق الأمن القومي التركي وحماية بعض المبادئ الأتاتوركية للجمهورية التركية، رغم الحد من صلاحياته في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، وإبراز أن القوة التركية لا ترتكز فقط على القوة العسكرية بل تتضمن أيضاً

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 68 ،69.

[2] قحطان أحمد سليمان الحمداني، **النظرية السياسية المعاصرة** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1،2003)،ص ص. 183،184.

قوة في مجالات عديدة، كالموارد الطبيعية، القوة البشرية، والموقع والنظام السياسي المعتمد والقوة الاقتصادية.

❖ نظرية اتخاذ القرار:

منذ الحرب العالمية الثانية ودراسة القرارات تشهد تزايد باعتبار القرار عنصرا مركزيا في العملية السياسية، والقرار حسب **ديفيد ايستون** مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع وشهد مفهوم اتخاذ القرار بعض الإشارات الغامضة في بعض الدراسات التي تبحث في التاريخ الدبلوماسي أو نشاط المؤسسات الحكومية لأن عملية اتخاذ القرار لم تدرس خارج نطاق العلوم السياسية دراسة منظمة ودقيقة.

مفهوم اتخاذ القرار في العلوم السياسية يبحث في القرارات التي تؤثر على سلوك الناخبين والمشرعين والمنفذين والسياسيين وقادة الجماعات الضاغطة وغير ذالك من القوى التي تدخل في نطاق المجتمع السياسي.

– واتخاذ القرار هو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها.

ونظرية اتخاذ القرار تعني الدراسة المتخصصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات، لكنها لا تصنع نظريات بالضرورة تحتم على صانع القرار أن يعمل على أساسها[1].

تلعب نظرية اتخاذ القرار دوراً هاماً في كشف العديد من الجوانب العامة في السياسات كما أنها تفيد في البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد خاصة صناع القرار وذاك بشكل أفضل من النظريات الأخرى، وتعتبر نظرية اتخاذ القرار من النظريات الجزئية(micro) بدلا من اعتبارها نظرية كلية (macro)لأنها تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة باتخاذ القرار، كما أن اتخاذ القرار يجب أن يكون عقلاني، فالفترة التي تلت عصر النهضة ركزت على عقلانية السلوك الإنساني رغم أن النظرية واجهت انتقادات عديدة في فترات لاحقة خاصة من طرف **سيغموند فرويد** الذي ركز على اللاوعي في سلوك الفرد، غير أن دارسي العلاقات الدولية والعلوم السياسية يصرون على وجود جزء هام من السلوك هو سلوك عقلاني. ويشير **جوزيف فرانكيل** إلى وجود بعض السلوكات اللاعقلانية وهي تلك التي تبرز في لحظات الأزمات المعقدة في الجوانب الرئيسية.

[1]– جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص ص.305– 307.

وفق نظرية صنع القرار فإن بؤرة البحث تدور عادة حول رئيس الدولة والمجموعة محدودة العدد المشاركة معه في صنع القرار أو قيادة مؤسسة أو جماعة وما يحيط بها من مجموعة مؤثرة تتولى صنع القرارات، وترتبط عملية صنع القرار بقدر من الغموض والسرية، هذا ما يعيق استخدامها خاصة إذا كانت درجة الغموض والسرية عالية ما يؤدي إلى تخمين ستفتقر إلي اليقين، كذلك إذا ارتبطت بجهود أثرت على أجندة الموضوعات التي يواجهها النظام السياسي أو في تحديد أولوية الموضوع، فقد يمارس بعض الفاعلين تأثيرات غير منظورة على صانع القرار من خلال التوقيت وطريقة عرض وترتيب المعلومات وعرض البدائل والحلول المقترحة.

فالتأثير في صنع القرار قد يكون من خلال منع القضية من آن تثار أصلا أو تحديد توقيت إثارتها والشكل الذي تثار به وحجم ونوعية المعلومات، والسياق الذي تثار به.

نستنتج أن صنع القرار عملية معقدة لا تقتصر على أولئك الذين اتخذوا القرار فعلا، بل تمتد إلى عناصر أخرى لها دور هام في عرض المشكلة في إطار معلومات محددة وطريقة العرض وتكامل عناصرها وتوقيتها وأولئك الذين قاموا بالتداول والتشاور والبحث والتفكير والتدقيق في البدائل والحلول الممكنة.[1]

❖ نظرية النخبة:

إن التركيز على الأقلية الحاكمة أمر يعود إلى بدايات التفكير السياسي عند الإغريق حيث كان البحث يتجه دائماً لتحديد من "يحكم" أو من يسيطر على قمة النظام السياسي للتعرف على نوع النظام والتفرقة بين النظم الديمقراطية والأوتوقراطية، إلا أن اتخاذ النخبة كوحدة للتحليل السياسي ونظرية للتفسير يعود إلى محاولات معارضة نظرية الطبقة وإيجاد بديل في مكانها.

فقد حاول **باريتو** و**موسكا** أن يحولوا مفهوم الطبقة الماركسي القائم على علاقات الإنتاج الاقتصادية إلى مدخل سياسي يقسم المجتمع إلي حاكمين ومحكومين، لأن ماركس قد فشل في تحديد الإطار العام الذي يصبح فيه التجانس الاقتصادي للطبقة الرأسمالية مترجما إلى هيمنة وسيطرة سياسته على الطبقة الحاكمة.

وتقوم نظرية النخبة علي مجموعة من المسلمات:

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة** (القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2004)، ص ص.219، 220.

– كل المجتمعات تنتظم حول قيم معينة منها الثورة، القوة، الهيمنة والمكانة وتختلف هذه القيم من مجتمع لآخر ومن فرد لآخر داخل المجتمع الواحد واختلاف توزيع القيم، ويوجد عملية تصنيف تراثي في المجتمع بناءاً على حيازة كل قيمة من هذه القيم.

– كل النظم السياسية تنقسم إلي شريحتين: الذين يحكمون وأولئك المحكومين، والشريحة الأولى هي النخبة وهي الأكثر أهمية في النظام السياسي لأنها تملك القوة السياسية، ومن خلال فهم وتحليل هذه الشريحة يمكن فهم النظام السياسي.

– يحتوى كل مجتمع على مجموعة محددة من النخب وليس نخبة واحدة.

فكما يرى "**ريمون أرون**" أن وجود نخبة واحدة موحدة يعني نهاية الحرية، ووجود نخب متعددة متنوعة متشتتة يعني نهاية الدولة".[1]

- **الأصول الفكرية لنظرية النخبة:**

يعتبر "**سان سيمون**" و "**كارل ماركس**" أول من قام بوضع الخطوط العامة لنظرية النخبة، فقد رأى "**سان سيمون**" أن المجتمع كالهرم توجد على قمته النخبة السياسية، وربط إصلاح المجتمع بتغيير النخبة.

أما "**كارل ماركس**" فرغم أنه محلل طبقي إلا أنه كان له تأثير قوى على رواد النخبة الأوائل: موسكا، باريتو وميشلز.

حيث مثل التحليل الطبقي تحويلا لبؤرة البحث من التركيز على القانون والدساتير والمؤسسات إلى الاهتمام بتفاعل التكوينات الاجتماعية.

وفي بداية القرن العشرين ساهم "**جوستاف لوبون**" و"**أورتيجاجاسيت**" في التفرقة بين رجل النخبة ورجل الجماهير على أساس القدرة العقلية والذكاء، فقد اعتبر "جوستاف لوبون" أن النخبة طريقة مناسبة لفهم التاريخ البشري الذي لا يعدو أن يكون من صنع النخب المختلفة.

– قام كل من باريتو وموسكا وميشلز بوضع الإطار العام للتحليل النخبوي حيث قدم باريتو أول نظرية كاملة انطلاقا من طبيعة الإنسان والمجتمع وبيئته، فهو يرى أن البشر غير متساوين ومختلفين بصورة حادة سواء من القدرة المادية أو الذكاء، فقسم المجتمع إلي شريحتين:

[1] قحطان أحمد سليمان الحمداني، **مرجع سابق**، ص ص.212– 214.

- الشريحة الدنيا: ليست النخبة وهي أقل ذكاء.
- الشريحة العليا: هي النخبة وهي الأعلى ذكاء.

وأكد باريتو أن انفتاح النخبة ووجود قنوات للوصول إليها يؤدى ويوفر ساحة للاستقرار، وأن إغلاقها وعدم إمكانية الوصول إليها سبب في عدم الاستمرار والاستقرار.

وإضافة فكرة دوران النخبة التي لها شكلين:

- دوران داخلي: أي إحلال أفراد محل آخرين.
- دوران خارجي: أي استبدال نخبة كلها بأخرى.

وحسب باريتو تختلف قواعد وأسس النخبة من مجتمع لأخر، حيث كانت القوة العسكرية هي مفتاح المكانة في المجتمعات البدائية، ثم بعد ذلك في مجتمعات أكثر تطور كانت القدرة علي توظيف الرموز الدينية، وفي مرحلة أكثر تقدما كانت الثروة ثم البيروقراطية ثم المعرفة المتخصصة، هذا يعني أن وجود قيم وإيديولوجيات مختلفة من مجتمع لأخر أوجد طبقات سياسية مختلفة، ويقول موسكا أن بقاء واستمرار النخبة يتطلب توفر خمسة عوامل هي:

1 – وجود هوية موحدة بين أعضاء النخبة.

2 – استخدام المعادلة السياسية بصورة مثلى بين القيم والأيديولوجيات المختلفة.

3 – التقاليد.

4– دوران النخبة.

5– تأييد الجيش.[1]

وفي إطار دراسة **النخبة في تركيا** نجد:

تركيا هي ديمقراطية تمثيلية برلمانية، رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وله دور شرفي إلي حد كبير.

– تمارس السلطة التنفيذية من طرف رئيس مجلس الوزراء وهذا المجلس يشكل الحكومة.

– تناط السلطة التشريعية في البرلمان من غرفة واحدة والجمعية الوطنية الكبرى لتركيا.

[1] نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية** (ب ب ن: جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، ط1، 1998)، ص ص.215– 217.

– القضائية: مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية.

– رئيس الوزراء ينتخب من قبل البرلمان خلال التصويت على الثقة في الحكومة ويكون رئيس الحزب الذي يملك أكبر عدد من المقاعد في البرلمان.

والوزراء يملكون عضوية البرلمان في تركيا، لكن ليس من الضروري أن يكون أعضاء في البرلمان

ورئيس الوزراء الحالي **هو رجب طيب أردوغان، و**هو رئيس **حزب العدالة والتنمية** حيث:

في الانتخابات التشريعية لعام **2002** "و مباشرة بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها تركيا في 2001"فاز فيها حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب الطيب أردوغان وذلك بعد حصوله على الأغلبية بنسبة 34% من الأصوات الشعبية، وأحرز 365 مقعد من بين 550 مقعد، فمكنت هذه النتيجة حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة بمفرده، وفتحت الأبواب لخمس سنوات جديدة من الرئاسة ومثلت نهاية لانتكاس التجربة الأربكانية التي بدأت في 1997 والتي عرفت بالثورة البيضاء وصعود الأردوغانية إلى الحكم في مشهد مغاير داخليا وخارجيا.

- **رجب طيب أردوغان: RecepTayyipErdogan**

هو رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب العدالة والتنمية، جاء من رحم المؤسسة الدينية، فهو خريج مدرسة دينية وبدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي قادة نجم الدين أربكان.

لكن منذ فوزه بالحكومة في 2002 يحاول التأكيد على أنه لا يمثل حزب ديني وإنما يريد بناء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة كما هو الحال في أوروبا ولا تسيطر فيها الدولة عن الدين كما هو حال العلمانية التركية[1].

فأردوغان هو رئيس بلدية إسطنبول سابقا، دخل السجن ومكث لمدة أربعة سنوات بسبب إلقائه لأبيات شعرية في مهرجان حيث اعتبرت مخلة للأمن، فحضر عليه ممارسة النشاط السياسي إلا أن تعديلا دستوريا أعاد إليه حق الترشح الذي سمح له بخوض الانتخابات عام 2002 أين حل محل عبد **الله** غول في منصب رئيس الوزراء في 11 مارس 2003.

يتمتع اردوغان بشخصية قوية عكست تطلعات لقطاعات واسعة في المجتمع التركي، وفي نفس الوقت جعلته الكاريزما الثابتة للحركة الإسلامية في تركيا، وكان أردوغان أقرب إلى الشعب أكثر من غيره وكان وصول حزبه إلى الحكم نقطة تحول جوهرية في توجهات التيار الإسلامي في تركيا خاصة وأنه أتى

[1]– إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2004)، ص.94.

بتصور جديد للعلمانية تنسجم مع دعوات هذا التيار على استرجاع مكانة تركيا وهيبتها وتمكن أردوغان من اجتياز الفجوة التي تفصل بين القوميين والإسلامي الإصلاحي حول انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي الذي يعتبره أردوغان حتمية الارتباطات الشرقية والإسلامية لتركيا.

وتمكن أردوغان من توظيف العديد من الشخصيات السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي مثل:

- **عبد الله غول**(وزير الخارجية)

- **عبد اللطيف شاينز**(عضو برلمان ووزير مالية سابق)

- **عبد القادر أكسور**(عضو برلمان ووزير داخلية سابق)

وفي الانتخابات التي أجريت في 2007: فاز حزب العدالة والتنمية بنسبة 47% برئاسة رجب طيب **أردوغان،** وتمكن **عبد الله غول** من الفوز بثقة البرلمان رغم محاولة المؤسسة العسكرية التأثير على انتخابات رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس **أحمد نجدت سيزر**. **و**يعتبر عبد الله غول أول رئيس ذو توجه إسلامي، وهو الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية وتولى حقيبة الخارجية ثم منصب رئيس الوزراء خلال تواجد اردوغان في السجن قبل أن يكون رئيسا للجمهورية.

- **أحمدداوود أغلو: Ahmet Davutoglu**

يعتبر داود أغلو منظر السياسة الخارجية التركية وذلك من خلال **نظريته العمق الإستراتيجي،** ويركز في بناء السياسة الخارجية التركية على البعد الجيوبولتيكي والامتداد الثقافي والاجتماعي والتاريخي لتركيا.

يرى أغلو أن بإمكان تركيا الاختيار بين ثلاث أساليب للتعامل مع المنطقة الشرق أوسطية:

1- الابتعاد التام عن المنطقة ومشكلاتها.[1]

2- تطوير سياسة متناغمة مع معسكر دولي ما، وتجنب المبادرة بإنعزال في المنطقة.

3- تطوير مقاربة تركية خالصة مركزها أنقرة حول سياسة تركيا الداخلية.

أحمد داود أغلو أكمل دراسته الثانوية في ثانوية اسطنبول (للذكور) ثم تخرج من قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية والعلوم السياسية في جامعة بوغازيجي وتحصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة ودرجة الدكتورة في العلاقات الدولية والعلوم السياسية من جامعة بوغازيجي، عمل أستاذ في جامعة مرمرة بين عامي 1993 و1999 ورئيس إدارة العلاقات الدولية في جامعة بيلكنت في اسطنبول.

[1] **المرجع نفسه.**

ومنح له لقب سفير بقرار مشترك بين الرئيس أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء عبد الله غول في 17جانفي 2003.[1]

❖ اقتراب الدور:

اقتراب الدور هو إطار نظري يهتم بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، يتخيل ويفترض صناع القرار دولهم ملزمة بتبني وإنجاز بعض المهام والواجبات على مستوى النظام الدولي أو أنظمة إقليمية معينة، حسب أنصار اقتراب الدور تسمى هذه المهام –الالتزامات والواجبات– في ميدان السياسة الخارجية "بالدور".

هذا الاقتراب يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوار مختلفة، من أبرزها دور المؤيد للحركات التحررية، دور الزعيم الإقليمي أو القائد، دور المدافع الإقليمي، دور المستقل النشيط، دور المعادي للإمبريالية، دور حامي العقيدة، دور الوسيط، دور المساعد على التنمية، دور النموذج، دور صانع السلام، دور رجل الشرطة، دور الحليف المخلص، دور المعادي للإرهاب.[2]

ويمكن للدولة أن تلعب أدوار متعددة في نفس الفترة، كأن تكون مؤيدة لحركات التحرر ومناهضة للامبريالية وقائد إقليمي في فترة زمنية واحدة.

➢ ظهور اقتراب الدور كإطار نظري في تحليل السياسة الخارجية:

أول من اهتم باقتراب الدور هم علماء النفس، الفلسفة، الأنتروبولوجية وعلم الاجتماع، والفرق البحثية التي اهتمت بدراسة العلوم السلوكية في أوروبا والولايات المتحدة، فقد قام كل من Bruce.J .Biddle وEdurin.J .thomas بتطوير اقتراب الدور في كتابهما المعنون "Roletheory : concepts and research" (نظرية الدور: مصطلحات وأبحاث).

أثناء التحليل على السلوكيات المتعلقة بالحياة الاجتماعية، حيث قام بتشبيه الأدوار التي يلعبها الأفراد في المجتمع بالأدوار التي يلعبها الممثلين فوق خشبة المسرح وهذه الأخيرة تحددها عدة عوامل كتعليمات المخرج، نص السيناريو، ردود أفعال الجمهور، نفس المبدأ يمكن تطبيقه في المجتمع تحركها بعض العوامل التي تؤثر وتحدد أدوار الأفراد في المجتمع، فالحياة الاجتماعية هي مجموعة التفاعلات التي تحدث بين هذه الأدوار المختلفة للأفراد.

---

[1] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص.95

[2] سفيان سخري، "اقتراب الدور كإطار نظري في تحليل السياسة الخارجية"، **اليوم**، ع2477، 28 مارس 2007، ص. 20.

أول من اهتم بهذا الاقتراب في ميدان الدراسات الدولية هو: Kal holsti في مقالته التي نشرها عام 1970 بعنوان:"National Roleconceptions in the study of foreignPolicy "(تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية).

ويقول **Holsti** أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع قرار السياسة الخارجية لدور أو أدوار الدولة على المستوى الخارجي وهناك مجموعة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية التي تساعد صانع القرار على تصور مجموعة من الوظائف والالتزامات التي تقوم بها الدولة على المستوى الخارجي ويسمى هذا التصور "بإدراك الدور"، ويترجم هذا التصور أو الإدراك في شكل قرارات وانجازات ونشاطات، ويسمى ذلك بانجاز أو تطبيق الدور.

إلى جانب **Holsti** قامS .walker بدراسة اقتراب الدور في مقالة بعنوان National role conceptions and systemicoutcomes(تصورات الدور القومي والنتائج النسقية) أين ربط السلوك الموجه من طرف الدول إلى الدول العظمى بتصورات صناع قرار السياسة الخارجية لدور أو أدوار على المستوى الخارجي وتوقعات القوى العظمى بخصوص هذا السلوك المنتهج.[1]

المبادئ الأساسية لاقتراب الدور:

عملية ربط ظاهرة موضوع السياسة الخارجية باقتراب الدور يساعد على تقسيم مسار السياسة الخارجية إلى:

1- عوامل مؤثرة في تصور صناع القرار.

2- إدراك الدور.

3- تطبيق الدور.

اتفق كل منS . Walker وK.Holsti أن صانع قرار السياسية الخارجية يتأثر بمجموعة من العوامل والظروف، حيث هناك عوامل ناشئة عن النسق الداخلي للدولة مثل: القوانين الأساسية للدولة، الإمكانيات المادية، المتطلبات والمشاكل الداخلية.

هذه العوامل تساعد صانع قرار السياسة الخارجية على تصور قائمة من الوظائف (الأدوار) التي يمكن أن تقوم بها الدولة إقليميا ودوليا.

[1] **المرجع نفسه**، ص.21.

ويمكن أيضا أن تؤثر هذه العوامل على عملية تطبيق الدور أو تكريس هذه الإدراكات والتصورات على أرض الواقع:

– تصور أو إدراك الدور هو عبارة خريطة طريق يتبعها صناع القرار أثناء التعامل مع الملفات الخارجية، وتنشأ هذه الخريطة من ظروف متغيرة أو ثابتة، داخلية أو خارجية من أهمها:

التاريخ، الثقافة، طبيعة الشخصية القومية، النسق العقدي الوطني، قدرات الدولة، البيئة الجغرافية، طبيعة النسق الدولي، الإحساس بتهديد أو خطر خارجي.

وينتج عن تفاعل صانع القرار مع هذه الظروف تصور لقائمة من الوظائف والالتزامات التي تعتنقها الدولة على المستوى الخارجي، الإقليمي.

فالأنشطة والوظائف التي تهدف إلي تطبيق إدراك الدور تتعلق بالتطبيق الفعلي للسياسة الخارجية، وتسمح هذه الأنشطة للدول الأخرى بالتعرف على طبيعة السياسة الخارجية وأدوار الدولة إقليميا ودوليا.

– يهدف اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية إلي دراسة سلوك الوحدة الدولية على المستوى الخارجي بالتركيز على دورها، يشبّه أنصار هذا الاقتراب الساحة الدولية بقاعة المسرح التي تحتوي على جمهور وممثلين وكل منهم يقوم بأداء دور معين في المسرحية، والجمهور يتجاوب مع الأداء، أي كل دولة من الدول(ممثلين) تحاول أداء دور معين في الساحة الدولية والجمهور هو الرأي العام الدولي الذي يتجاوب مع التفاعلات الدولية التي تحدث بين الدول.[1]

إذن مفهوم الدور له بعد اجتماعي سيكولوجي بالدرجة الأولى، فهو أمر يتعلق بالفرد، لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة لمعالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة دول "وحدات"، يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، ويرى علم الاجتماع السياسي أن الدور وظيفة ونموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الالتزام حيث أن كل دور وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى.

وكل وحدة لها دور في النسق الدولي وما عليها فقط إلا تحديد طبيعة موقفها في هذا النسق والوظائف التي تستطيع أن تؤديها فيه بشكل مستمر حتى تستطيع التعامل مع النسق الدولي.

يمر تحديد الدور الإقليمي لدولة ما عبر مراحل هي:

1– مرحلة استكشاف الموقف.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.21،20.

2- مرحلة تحديد الدور الإقليمي في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

3- مرحلة تكييف الدور الإقليمي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.[1]

❖ **المنهج التاريخي:**

إن المنهج التاريخي هو سجّل الأحداث، ويقدم للمهتمين بالنظرية السياسية وقائع كثيرة متشابهة، لذلك يمكن الاستفادة منه في عملية إعادة بناء الزمان والمكان والظروف التي تنشأ فيه من أجل موقف معين وهو أمر ضروري لكن مع استخدامه بشكل سليم.

فالنظرية السياسية لها علاقة بموقف معين، وهي نتيجة لمجموعة ظروف تاريخية خاصة لها مغزاها في كل العصور القديمة وهذه الصفة هي التي جديرة بالاحترام.[2]

المنهج التاريخي هو تلك العملية المنظمة لاكتشاف الأدلة وتقيمها وتحديدها والربط بينها من أجل إثبات حقائق معينة والوصول إلى استنباطات تتعلق بأحداث ماضية تقصى لعصر مضى، وإعادة بناء وعرض نقدي لصورة الماضي، يقوم علي بيانات متاحة وخبرات وملاحظات الآخرين وعلى وثائق ومستندات، ويشمل البحث عن الأسباب والعلاقة بين الوقائع بالاستناد إلى نظرة عامة وشاملة تحيط بالعلم الإنساني بكامله في فترة مضت تتناول جوانب سياسية وحضارية واقتصادية وديموغرافية وثقافية.

يتفق المنهج التاريخي مع المناهج الامبريقية في اتجاهه لتقليل التحيز والذاتية بقدر الإمكان، ويتفق كذلك مع المناهج التفسيرية في سعيه إلى الإحاطة والوصف الدقيق قدر الإمكان بالحالة موضع البحث.

يستخدم المنهج التاريخي في البحوث السياسية من طرف الباحثين السياسيين مع أخذ بعين الاعتبار عدم الإفراط في استخدام البيانات التاريخية.

فالسياسة أكثر ارتباطا من العلوم الأخرى، أنها(علم السياسة) التاريخ الجاري كما أن التاريخ يوصف بأنه علم "السياسة الماضية"[3]

---

[1] عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 1991- 2006**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية (جامعة الحاج لخضر: كلية العلوم السياسية، 2008)، ص.35.

[2] قحطان أحمد سليمان الحمداني، **مرجع سابق**، ص.61.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص ص.223، 224.

وفي بحثنا هذا سنستعين بالمنهج التاريخي للتعرف على الأسباب والدوافع التي تراكمت بمرور الوقت لتدفع بتركيا إلى أداء دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

❖ **المنهج المقارن:**

لغة: هو المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف.

اصطلاحا: هي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.

يقول إميل دوركايم(Durkheim) :"هو الإدارة المثلى للطريقة الاجتماعية"

ويختلف المنهج المقارن عن التجريبي في معالجة المتغير المستقل، لأن في المنهج المقارن يكون المتغير المستقل محددا قبل إجراء البحث، والمجموعات في البحث المقارن تكون مختلفة قبل إجراء البحث أما في المنهج التجريبي يقوم الباحث بتصنيف المجموعات ويعالج في إحداها المتغير المستقل ويضبط العوامل الأخرى.[1]

وفي هذه الدراسة سوف نقوم بمقارنة بين تركيا والقوى الدولية والإقليمية المتنافسة على منطقة الشرق الأوسط وذلك لإظهار مكانة ومدى قدرة تركيا على أن تكون قوة إقليمية ولها دور إقليمي في المنطقة الشرق أوسطية خاصة في عهد حزب العدالة والتنمية مقارنة بالفترة التي سبقت.

الإطـــار المفاهـيمي :

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجموعة من المفاهيم التي نستعين بها للإحاطة بموضوع الدراسة:

1- السياسة الخارجية:

تتطلب عملية تحليل السياسة الخارجية التركيز على مجموعة من المفاهيم التي لها أثر فعال في تشكيل موقف من المواقف الدولية الذي يمكن من خلاله لعب دور في توجيه مسار السياسة الخارجية وتتمثل هذه المفاهيم في: مفهوم السياسة الخارجية، الدور الوطني، المصلحة الوطنية، البيئة النفسية، النظام الإقليمي.

أ. السياسة الخارجية:

توجد تعاريف عديدة لهذا المفهوم ويعود ذلك إلى اختلاف المدارس التي تشكل حقل علم السياسة.

- هناك من الكتاب من يرى أن السياسة الخارجية مرتبطة بالمصلحة الوطنية، العقلانية والقوة فيعرف السياسة الخارجية على أنها:

[1] أحمد عبد الكريم سلامة، **الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2008)، ص ص.42-45

"صناعة نمط عقلنة لخيارات الدولة الخارجية تجاه مجالات مصنفة حسب الأولويات النفعية والمصلحية ". [1]

- هناك من يعرفها بأنها:

" مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وادراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الإستراتيجية التي تميز الدولة والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات والمتقاطعة مع مجموعة الالتزامات الخارجية".

- السياسة الخارجية هي نسق ونظام وبرنامج تقوم به وتنفذه الدولة على الصعيد الخارجي.
- حاول محمد السيد سليم تقديم تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية، فعرفها كما يلي:"هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".

تعتبر السياسة الخارجية الأداة المستعملة من طرف الدول لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي نظرا لما تملكه من قوة وسيادة وإمكانيات مادية وعسكرية واقتصادية.

- يرى بعض الباحثين إن ممارسة السياسة الخارجية لا تقتصر على الدول، بل توجد هيئات أخرى تستطيع ممارسة ذلك مثل الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية) والمنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة نظرا لتمتعها بشخصية اعتبارية.[2]

ب –الدور الوطني:

يشمل مفهوم الدور الوطني أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار فالدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق الخبرة المكتسبة.

يرتبط مفهوم الدور الوطني بأوضاع صانع السياسة الخارجية، فقصور إدراك صانعي السياسة الخارجية للدور المطلوب في الوضع الذي يتطلبه يؤدي إلى حدوث فجوة القوة أو فجوة الدور بمعنى حدوث عدم توازن بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف الدور والذي يشكل تهديد للنظام الدولي في حالة انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى.

ج–المصلحة الوطنية :

[1] محند برقوق، **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية**، ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل ورهانات الخارج (جامعة الصديق بن يحيى، قسم العلوم السياسية)، 5–6 نوفمبر 2007.

[2] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010)، ص ص.22–24.

ارتبط المفهوم بنشوء الدولة الحديثة، تعرف المصلحة الوطنية بالقوة حيث ترمز إلى البحث عن القوة بما يضمن البقاء. فتضارب المصالح القومية للدول يعبر عن الصراع على القوة التي تعتبر القدرة على ضمان مصالح الدولة ولو في حدها الأدنى (الوحدة الإقليمية، الاستقلال والبقاء).

ترتبط المصلحة الوطنية بالأهداف الوطنية للدولة، فالهدف العام لها هو حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الإقليمي والتغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم والمصالح.

تتبلور المصلحة الوطنية في بروز الدولة كقوة جهوية أو إقليمية، ووجود الدولة كقوة إقليمية يؤهلها إلى المساهمة على إنتاج قواعد اللعبة على المستوى العالمي يعكس قوتها ويخدم مصالحها فتصبح المصلحة الوطنية عالمية تعمل على تأكيد قيمها ونشر تراثها كنموذج حضاري معبر عنه.

إذن المصلحة الوطنية لدولة ما تفرضها قواعد موضوعية مرتبطة بإمكانات وقدرات الدولة، لكن تعززها القدرات المرتبطة بالقيادة السياسية التي تعمل على بلورة تصور استراتيجي وشامل لتوظيف عقلاني للقوة الوطنية بما يخدم المصالح العليا للدولة.

د-البيئة النفسية:

هي مجموعة من المتغيرات المعرفية الذهنية من عقائد وصور وإدراكات وقيم، تشكل متغيرا وسيطا بين الحوافز البيئية وسلوكيات الفرد. ويشكل فيها وعي الفرد بالقضايا المرتبطة بموضوع أو موقف معين ما يعرف بالإدراك. فتحليل ادراكات صانع السياسة الخارجية يبدأ من تحديد القضايا ويتجسد في نموذج الحافز. والحافز واقع من البيئة الموضوعية يتلقاها الفرد تحدث استجابة أي سلوك، فصانع السياسة الخارجية يدرك الحافز الذي وجه إليه مما يؤدي به إلى التعبير عن نواياه في شكل سلوك.[1]

هـ – النظام الإقليمي Regional System

هو تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، تتمتع بمجموعة من الخصائص التفاعلية تميزها عن غيرها من الأقاليم. يشكل النظام الإقليمي مرحلة وسطى بين الدول القومية والنظام الدولي من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد.

[1] الموقع الإلكتروني:**pdf/الفصل 20%الأول/3/953/dz/ Thesis-univ-biskra**تم الإطلاع عليه في تاريخ:15 فيفري على الساعة: 14:30.

يعرفه الياس الحديثي على أنه :" مجموعة الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد".[1]

تسمى السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها السياسات الإقليميةRegional Policy، وتعرف بأنها: "السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار التفا عل الإقليمي".[2]

كما تختلف السياسات الإقليمية من تعاونية وصراعية حسب طبيعة القضايا التي يثار حولها الخلاف، بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

***أنماط السياسة الخارجية:**

أهم أنماط السياسة الخارجية أربعة، قدمها هولستي Holstiعندما قام بدراسة حول تغير السياسة الخارجية، هي:

1- نمط الانعزال : Isolation

يتميز هذا النمط بمحدودية المشاركة الخارجية أصلا ورفض التغلغل الخارجي وتفادي الارتباطات العسكرية والدبلوماسية الخارجية.

2-الاعتماد على الذات :Self-Reliance

يتسم بمحدودية المشاركة الخارجية مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة، وتفادي التغلغل الخارجي أو الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا التغلغل.

3-الاعتماد:Dependence

يتميز هذا النمط بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية مع تركيز هذه المشاركة مع قوة خارجية رئيسية، والاعتماد على مصادر الدعم الخارجي ومن ثم يزداد مستوى التغلغل الخارجي الذي قد يكون على شكل التحالفات العسكرية.

4-عدم الانحياز-التنويع:

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**(بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985)،ص.57.

[2] ناصيف يوسف حتي، **الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996)، ص ص.262،263.

نمط يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية ولكن مع تنويع الشركاء الخارجيين وتفادي الدخول في مخالفات عسكرية مع قوى خارجية كبرى.[1]

السياسة الخارجية التركية:

تهدف إلى خلق وضع إقليمي ودولي يتميز بالرخاء والاستقرار ومبني على التعاون وتطوير الطاقة البشرية سواء في تركيا أو في الدول المجاورة لها أو في مناطق أخرى. وتهدف أيضا إلى تحقيق الأمن للبلاد وحماية وتطوير المصالح الوطنية من منظور منبثق من التاريخ وممتد إلى المستقبل وتسخير المصادر الخارجية للرخاء والدخول في تحالفات وصداقات والحفاظ على مكانة تركيا وتعزيزها في العالم الحديث. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت تركيا على مبدأ تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع الدول خاصة المجاورة والمساهمة في السلام والاستقرار والأمن العالميين.[2]

السياسة الخارجية التركية لها ميزة متعددة الأوجه، فهي عضو في منظمات كثيرة مثل: الأمم المتحدة، اللجنة الأوربية، حلف الشمال الأطلسي، منظمة التعاون، منظمة والتنمية الاقتصادية، المنظمة الأوربية للتعاون والأمن، منظمة التجارة العالمية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي ،مؤتمر زيادة التعاون والثقة في آسيا ،إضافة إلى سعيها المتواصل للانضمام إلى الإتحاد الأوربي.

2- الدور الإقليمي:

***الدور:** هو نمط من السلوك المميز عن غيره الذي يقوم به الفرد بحكم نظرة المجتمع له والظروف المحيطة والمسؤوليات المكلف به طبيعيا أو وظيفيا والتوقعات الاجتماعية المدركة نحو من قبل المجتمع وهو يتنوع بنوع الوصف الذي عليه القيام به فهناك الدور السياسي، إذا كان الأمر متعلق برجل السياسة كزعيم حزب أو رئيس الجمهورية، وهناك الدور الاجتماعي إذا كان الأمر متعلق بالأم أو الأب..."."[3]

***الدور الإقليمي** في العلاقات الدولية هو النشاط الذي تقوم به دولة ما باعتبارها مركز في إقليم مع الدول المحيطة بها وتتسع دائرة الدور الإقليمي كلما زادت طموحاتها أو مخاوفها ويعبر عن مكانة الدولة الإقليمية والمكانة تعني القدرة على التأثير على التفاعلات الإقليمية.

---

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت: دار الجبل، 2001)، ص ص.116،117.

[2]- الموقع الإلكتروني: **Html النظام السياسي في تركيا(نظام الحكم- المؤسسات) مركز سورية للبحوث والدراسات** **file:///c:users/acer/desktop/** تم الإطلاع عليه في 5 نوفمبر 2015 على الساعة 22:30

[3] كاهنة شاطري، **علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط(دراسة في المحددات، الأهداف، الآفاق)2003-2013**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)،ص.34.

تعود الأصول الفلسفية لنظرية الدور الإقليمي إلى الفلسفة النازية السياسية في ألمانيا والتي ترى أن لكل دولة مجالا حيويا تلعب فيه دورا بحكم تاريخها وجغرافيتها.

يرتبط الدور الإقليمي بحجم الدولة ومكانتها والأهداف التي تعمل لتحقيقها وقدرة الدولة على استثمار الإمكانات المتوفرة وقدرتها أيضا على الاستفادة من الطاقات والموارد المادية الملموسة وغير الملموسة كرأس المال البشري والاجتماعي والفكري ومدى القبول الإقليمي والدولي بذلك الدور. لتتمكن دولة ما من استثمار قدرات المكان والمكانة يجب أن تتوفر على وجود أربعة شرعيات هي:

شرعية تأسيس السلطة، شرعية الوصول إلى هذه السلطة، شرعية ممارستها وشرعية تداولها بما يمكنها من الحفاظ على تماسكها داخليا ومواجهة الضغوط الخارجية، أي امتلاك مقومات الرؤية الواضحة الرشيدة الخارجية.

يجب أن تتوفر الدولة على الإرادة والإدارة حتى تتمكن من القيادة الإقليمية، لأن كل من الإرادة والإدارة تعكسان القدرة على السير بقدرات الدولة الكامنة وتحقيق مصالحها في مجالها الحيوي.[1]

3-العثمانية الجديدة:

هي السياسة التركية التي تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقا تحت الحكم العثماني، وتعتبر العثمانية الجديدة تحولا كبيرا مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة في الايدولوجيا الكمالية. هناك من يقول أن خطوات العثمانية الجديدة بدأت في عهد حكومة تورغوت أوزال. يستخدم هذا المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية.

كانت الإمبراطورية العثمانية تتحكم بالبلقان بالإضافة إلى الغالبية العظمى مما يمثل منطقة الشرق الأوسط اليوم وإفريقيا الشمالية، لذلك تهدف العثمانية الجديدة لزيادة الانخراط التركي في تلك المناطق كجزء من التأثير الإقليمي التركي المتزايد، وذلك بتحسين العلاقات مع الدول المجاورة خاصة العراق، سوريا وإيران والانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوى الوطنية مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من أجل نهضة الدولة داخليا وتعزيز مكانة تركيا الدولية.[2]

4- النظام الإقليمي:

توجد صعوبة في تعريف هذا المفهوم لكثرة المصطلحات التي تستعمل للإشارة إليه:

---

[1] عمرو عبد الكريم، **صراع الأدوار الإقليمية**، على الموقع الإلكتروني:
http://www.albainah.net/index.aspx?=function=Item&id=28829&land تم الإطلاع عليه بتاريخ 25 مارس 2015 على الساعة 21:10.

[2] ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق الأوسط الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010)، ص.83.

فهناك من يعرفه كما يلي: "يستعمل النظام الفرعي أو التابع بمعنى أنه يتفرع عن النظام الدولي الذي يشمل عدة أنظمة فرعية".

وهناك من يرى أن النظام الإقليمي هو تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليمي جغرافي واحد لها خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من الأقاليم، وتمثل مرحلة وسطية من الدولة القومية إلى النظام الدولي.[1]

5—النظام الشرق أوسطي:

هو نظام من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والحضارية، يرتكز على اعتبار التقارب الجغرافي ولا يتطلب هوية ثقافية وانتمائية متماثلة، أي أنه يشمل عدد من القوميات ويؤسس على أطر التعاون المشترك في مختلف الأصعدة.

هناك من يرجع ظهور هذا النظام إلى بدايات ظهور الاستعمار الحديث بعد الكشوفات الجغرافية، والبعض الأخر إلى أبعد من ذلك (إلى بدايات الحروب الصليبية 1096) والبعض إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى 1918،كما هناك من يرجعه إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ومع بدايات الإعلان عن تأسيس المشروع الصهيوني1948من أجل تثبيت الدولة.[2]

6-الشرق الأوسط:

ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة 1902 حيث أطلقه البحار الأمريكي ألفريد ماهان ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي.

يقوم التعريف الاصطلاحي لمفهوم الشرق الأوسط على أنه مصطلح سياسي في المقام الأول من حيث

شأنه واستخدامه، حيث لا يشكل وحدة جغرافية متجانسة وهذه التسمية غير مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية والثقافية، لكن من حيث علاقاتها بالغير إذ يعرف أنه خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية تدخل في تكوينه دول عربية وأخرى غير عربية مثل تركيا، إيران، إسرائيل، أفغانستان وباكستان.[3]

---

[1] علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص.14.

[2] عمر كامل حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي**(دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1،2008)، ص.42.

[3] محمد علي حوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص.29.

الشرق الأوسط هو تلك المنطقة التي تتوسط الشرق الأدنى والأقصى، تتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها. تحيط بها بحار عديدة كما تعد المنطقة من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية. تعبير الشرق الأوسط اصطلاح انجليزي حديث لأقدم منطقة من مناطق الحضارة الإنسانية والتي تعد مهد كل الحضارات ومهبط الديانات السماوية، بعدما كان قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها تعبير الشرق الأدنى هو الأكثر شيوعا.

قبل الحرب العالمية الأولى كان المصطلح يطلق على الجزيرة العربية والخليج العربي وإيران والعراق وأفغانستان، وبعد هذه الحرب وهزيمة الإمبراطورية العثمانية من قبل الحلفاء الذين فرضوا سيادتهم على ولاياتها العربية السابقة، تطور مفهوم الشرق الأوسط ليضم المناطق المجاورة للجزيرة العربية والخليج العربي.[1]

الهدف من إطلاق هذا المصطلح (الشرق الأوسط) كان منذ البداية تمزيق الوطن العربي ومحاولة إحلال إسرائيل ودمجها في المنطقة لتكون الحاجز الذي يفصل بين مشرق الوطن العربي عن مغربه وتفتيت الأمة العربية.

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية إستراتيجية، سياسية، اقتصادية وعسكرية، جعلت التنافس للسيطرة عليها في مقدمة قواميس الدول الكبرى فأصبحت الأطماع الدولية على المنطقة أحد أهم ثوابت حسم صراع القوة وعنصرا رئيسيا في التركيبة السياسية لعلاقات دول المنطقة مع بعضها البعض وبالدول ذات المصالح.

7-الأكراد:

الأكراد قبائل سكنت المناطق الجبلية منذ آلاف السنين، يعتقد أنهم ينتمون إلى الجنس الآري. ويعتقد البعض الآخر أنهم ينحدرون من العنصر الهندي الأوربي وأنهم أقرب إلى العنصر الفارسي منه إلى العنصر التركي والعربي.

تدعى لغة الأكراد "بالكيرمانجي" وهي مزيج من اللهجات الهندو أوروبية القريبة إلى اللغة الفارسية. يتدينون بالإسلام ،ينتمي معظمهم إلى المذهب السني، توجد فيهم أقلية شعبية في شمال العراق على الحدود التركية، ومكان وجودهم يطلق عليه اسم كردستان بمعنى أرض الأكراد(ستان= الأرض) لوصف الإقليم أو المكان الذي يتواجدون فيه .مما لا شك فيه أن للأكراد لغتهم المكتوبة وثقافتهم الخاصة بهم منذ

[1] جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1،2002)، ص ص.25-27.

فجر الإسلام في القرن السابع بعد الميلاد. أما مهنتهم تتمثل عند الغالبية في الزراعة والرعي نظرا لمكان عيشهم ووفرة الأنهار في مناطقهم.[1]

8 – القوة:

التعريف اللغوي: حسب المعجم الوسيط هي ضد الضعف وهي الطاقة، تمكن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة وهي المؤثر الذي يغير حالة سكون الجسم، وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وصيغة جمعها: قوى، مثال: رجل شديد القوى أي شديد وقوي في نفسه.

التعريف الاصطلاحي:

–حسب ماكس فيبر هي: قدرة شخص ما من خلال العلاقات الاجتماعية على احتلال مكانة ما يستطيع من خلالها تنفيذ رغباته.

– أما ميكيافيلي وهوبز يقولان أن: "القوة هي الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في علاقاتها الخارجية.

– وصفها روبرت دال كما يلي: إذا كان الطرف " أ " له قوة على الطرف " ب " فان " أ "يملي على "ب" ما ينبغي أن يفعله.

– يرى فريدريك أن القوة هي: القدرة على إنشاء علاقة تبعية، فعند القول أن لإنسان ما قوة سياسية تفوق الآخرين، هذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته والقوة ليست مجرد التسلط ولكنها تتضمن أيضا القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين. بالاستخدام الذكي للقوة يمكن للطرف (أ)أن يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريد دون قهر أو إرغام، بمعنى يمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزمن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة[2].

مكونات القوة:

1–**القوة الحيوية:** تشمل حجم السكان، معدل النمو السكاني، الكثافة السكانية، معدل الخصوبة، العمر المتوقع للحياة.

[1] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى** (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، ط1، 2005)، ص ص.238، 239.

[2]–جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سابق** ، ص. 58.

2-**القوة الاقتصادية:** تشمل الناتج القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ،متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية (أي توفر وسائل الراحة للفرد)،القوة العاملة في الصناعة والزراعة، فهو مؤثر على قوة الأمن الغذائي، فإذا زادت القوى العاملة دل ذلك على قوة الدولة، نسبة الأراضي الزراعية التي ترفع من قدرة الدولة على الاكتفاء الذاتي والتعزيز ويحقق أمنها الغذائي.

3-القوة الصحية: تتدرج منها متغيرات: كوفيات الأطفال الرضع، توفر المياه النقية، نسبة من تتوفر لهم الرعاية الصحية، عدد المرضى لكل طبيب.

4-القوة التعليمية: تشمل النسبة المئوية لمن يجيد القراءة والكتابة، نسبة الإنفاق على التعليم، مقر التحاق الطلبة بالتعليم الأساسي والعالي، عدد الدوريات الصادرة في الدولة.

5-القوة الاجتماعية: تعتمد على نسبة سكان الحضر إلى المجموع الكلي للسكان ،نسبة السكان دون خط الفقر إلى إجمالي عدد السكان، نسبة المواطنين لكل سيارة، عدد أجهزة الهاتف لكل ألف نسمة، عدد المطارات في الدولة، عدد أجهزة الراديو لكل ألف نسمة.[1]

6-القوة العسكرية: تقاس بنسبة القوى البشرية الاحتياطية إلى مجموع السكان، نسبة الإنفاق الحكومي على القوات المسلحة من الدخل القومي، مدى استقرار الجبهة الداخلية، عدد التجارب القتالية الفعلية.

*يؤكد هانز مورغينتو رائد المدرسة الواقعية على فهم القوة كما هي عليه وليس كما يجب أن تكون. واعتبر التاريخ مادة أساسية لتأكيد صحة تشخيصيها بأن هناك جوهرا للسياسات الدولية يتم عن طريق واحد هو القوة، جمع مورغانتو بين العديد من المتغيرات البنائية ومتغير القوة هو متغير سببي في السياسات. القوة عند موغانتو هي القدرة على التأثير في تصرفات الآخرين، ونموذجه البنائي صمم بشكل يعتمد على مؤشرات القوة وقسم النموذج إلى قسمين: مؤشرات ثابتة ومؤشرات متغيرة .

9-القوة الناعمةSoft Power:

لغة: هي تحقيق الأهداف والرغبات بالوسائل الحضارية والثقافية بعيدا عن الإرغام.

اصطلاحا: يعرفها جوزيف ناي :"هي القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة ".

والقوة الناعمة هي :"القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه ".

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.61-63.

إجرائيا: هي القدرة على التأثير وجاذبية الأطراف المعنية إلى المسار أي يخدم مصالح الدولة وكيانها باستخدام الموارد المادية والمعنوية بعيدا عن الإرغام والتهديد. مصطلح القوة الناعمة هو ترجمة للمصطلح(soft power) ويقابله القوة الصلبة أو القوة العسكرية(hard power). أول من استعمل مصطلح القوة الناعمة هو جوزيف ناي الذي شغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية حتى1995.

مكونات القوة الناعمة:

-الطابع الديمقراطي على المستويين المحلي والدولي.
-ترويج حضارة الدولة وثقافتها محليا ودوليا بشكل يبرز جاذبيتها ويزيد من قبولها على المستويين المحلي والدولي.
-حل المشاكل بالوسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعيدا عن القسر والإجبار.
-التوافق بين السياسات العامة الداخلية والخارجية.
-التأكيد على الحرية والمساواة.
-التأييد الشعبي الواسع للسياسات الحكومية وإجراءاتها.
- بناء العلاقات على حسن الحوار.
- التعامل مع الأزمات بعدالة وموضوعية والتركيز على ايديولوجيتها.

فالقوة الناعمة يمكن تعريفها بأنها القدرة على التأثير وجاذبية الأطراف المعنية على المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها باستخدام الموارد المادية والمعنوية بعيدا عن الإرغام والتهديد.

مصادر القوة الناعمة:

- الحضارة والثقافة.
- القيم والسياسات المحلية.
- السياسات الخارجية.[1]

10-الإستراتيجية :

أ- لفظ الإستراتيجية مشتق من الكلمة اليونانيةstrato بمعنى جيش أوحشد، ومن مشتقات هذه الكلمةstrategos والتي تعني فن القيادة، من مشتقاتها أيضا والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العد، وعملية تضليل العدو عن طريق تنفيذ مخطط غير ذلك المعلن.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.70-73.

ب- هو تحديد الأهداف الأساسية طويلة الأمد، واختيار طرف التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيق تلك الأهداف. [1]

ج-إجرائيا: هي عبارة عن الخطة الموضوعة والتي حددت السياقات وأسلوب التصرف الذي تسعى تركيا إلى تحقيقها لكي تلعب دورا جديد في منطقة الشرق الأوسط.[2]

12-الأقلية:

"الأقلية هي مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مسيطرة، أعضاءها هم من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية، بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم تقاليدهم ودينهم أو لغتهم".

1- المتغير الذاتي: وهو أهم عامل لأنه لا يمكن الحديث عن أقلية دون أن يكون لدى أفرادها إدراك لذاتيتهم وتمايزهم. ويتشكل هذا الإدراك نتيجة المعاملة التمييزية التي يتعرض لها أفراد هذه الجماعة من قبل الآخرين. وفي حالة غياب هذا العامل تكون أمام جماعات تتعايش فيما بينها ولا وجود لأقلية مميزة.

2- الاضطهاد والقهر: يرى البعض أنه لا يمكن الحديث عن أقلية إلا إذا مورس نوع من الاضطهاد والقهر ضد جماعة ما ويتجسد هذا الاضطهاد في الحرمان الإقليمي من حيث الجوانب والاقتصادية والاجتماعية مع رغبة الدولة في الإبقاء عليه. مع العلم أنه ليست بالضرورة كل الأقليات مضطهدة وإنما هناك أقليات مسيطرة في دولها.

لذلك نجد أن الأقلية هي: "جماعة تزيد نسبتها أو تقل إلى إجمالي السكان، تشترك في واحد أو أكثر من الخصائص التالية: العرق، اللغة، الدين، الثقافة. ينشأ لدى أفرادها شعور بالتمايز،

[1] محمد جواد، **توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط** (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،2010)، ص.63.

[2] **الموسوعة السياسية**، عبد الوهاب الكيالي(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1993)، ص.82.

بسبب التمييز ضدهم –أحيانا–يدفعهم إلى تضامنهم وترابطهم من أجل الحفاظ على ذاتيتهم وتحقيق أهدافهم ومصالحهم"[1].

[1]–ويفي خيرة، **تأثير المسألة الكردية على الاستقلال الإقليمي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (قسنطينة، جامعة منتوري:2005) ص ص.8،9.

الفصل الأول

تحولات السياسة الخارجية التركية منذ 2002

أدى بروز تركيا كقوة على المستوى الإقليمي وتداولها والاهتمام بها في العلاقات الدولية في السنوات القليلة الماضية إلى لفت الانتباه لدراسة مصادر القوة التركية ومحددات سياستها الخارجية، كذلك الموروث التاريخي الذي هو بمثابة نقطة انطلاقة قوية للأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية التركية .

وعليه سيشمل هذا الفصل من الدراسة على مايلي:

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

تتمتع تركيا بمقومات وخصائص جيو–إستراتيجية استثمرتها القيادة السياسية التركية في سياستها الخارجية ما أعطى لتركيا دورا جديدا مقارنة بالفترة السابقة ومن هذه المقومات نجد:

أولا: الموقع الجغرافي:

تتمتع تركيا بموقع جغرافي فريد ومتميز، وهي تتوسط القارات الثلاث (أوروبا، إفريقيا، وآسيا) ما يمنحها القدرة على التفاعل الحيوي في المنطقة وكونها تتموقع وسط ثلاث (3) مناطق حساسة هي البلقان في شمالها الغربي، القوقاز (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا)، في شمالها الشرقي، والشرق الأوسط بما في ذلك المنطقة العربية في الجنوب وتسيطر على مضيقي البوسفور الدردنيل، اللذان يتحكمان بمداخل البحرين الأسود والبيض المتوسط. [1]

ونظرا لامتدادها بين قارتي آسيا وأوروبا، يقع 97% منها (تركيا) في غرب آسيا ويشمل عاصمة الدولة " أنقرة" ويسمى هذا الجزء آسيا الصغرى أو الأناضول.

أما الجزء المتبقي منها يقع في جنوب شرق أوروبا يضم اسطنبول فهي بذلك تقع في قلب أوراسيا وهي ضمن المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" وفق نظرية هالفور دماكيندر الجيوبوليتيكية. (أنظر الخريطة رقم 01).

كما أن تركيا دولة قارية وبحرية في نفس الوقت (خاصية فريدة، ونادرة)، فلها مساحة شاسعة تقدر ب 783562 كلم^2 حيث تحتل المرتبة (34) الرابعة والثلاثون في العالم.

ولها حدود مشتركة مع ثمانية (8) دول وهي جورجيا، أذربيجان على امتداد 9 كلم. ومن الشرق إيران بـ 499 كلم من الغرب اليونان بـ206 كلم، من الشمال الغربي بلغاريا بامتداد 240 كلم وفي الجنوب توجد سوريا بـ 822 كلم والعراق بـ352 كلم.

إضافة إلى الحدود البرية، تطل تركيا على مسطحات مائية من ثلاث جهات: تطل على البحر الأسود من الجهة الشمالية، من الغرب على بحر ايجه وتشرف على البحر الأبيض المتوسط من الجهة الجنوبية.

كما تسيطر على مضيقين – كما سبقت الإشارة – مهمين في العلاقات الدولية على مر السنين هما مضيقي البوسفور والدردنيل. يوجد مضيق البوسفور على الشمال، حيث يربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة بطول حوالي 30 كلم وعرض حوالي 1 كلم.

أما مضيق الدردنيل يتواجد في الجهة الجنوبية ويصل بين بحر مرمرة والبحر المتوسط عن طريق

[1] صايل فلاح مقداد السرحان، "أثر المحددات الجيو–سياسية على العلاقات التركية العربية 2002– 2011"، **المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية**، م6، ع 2، 2013،ص.225.

بحر ايجة بطول 60 كلم وعرض يتراوح من 4 إلى 6 كلم.[1](أنظر الخريطة رقم02).

كل هذه المعطيات تؤهلها أن تكون قادرة على التحكم وأن تكون قوة برية وبحرية في آن واحد.

الموقع الفلكي:

تقع تركيا بين دائرتي عرض 36 و44° شمالا وبين خطي طول 26 و44° شرقا مما أعطاها ميزة تنوع طبيعتها المناخية والتضاريسية.

ثانيا: الطاقة البشرية:

تحتل تركيا المرتبة 19 في العالم من حيث عدد السكان، والبالغ عددهم 73 مليون نسمة بزيادة سكانية تبلغ (22%) سنويا، وبكثافة سكانية 1194 نسمة /كلم^2.

يتمركز معظم السكان في السهول الساحلية والمناطق الحضرية في الوسط والغرب بينما يتمركز الأقلية العربية في الشرق خاصة في إقليم أناضوليا (هاتاي) ولواء الأسكندرونة.[2]

❖ تتمتع هذه الكثافة السكانية بأهمية موازنة للموقع الجغرافي لتركيا لما لها من دور مساند لدور موقع الدول في تحقيق مساعيها. وفضلا على ذلك يغلب على التركيبة السكانية الطابع العمري الشاب ما يعني أن تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي مقارنة بالشعوب (الدول) الأوروبية التي تعاني من الشيخوخة حتى وصفت أوروبا بـ " القارة العجوز"

❖ ومن الناحية الاقتصادية: تشكل هذه الفئة الشابة قوة دفع كبيرة للاقتصاد التركي الذي عرف قفزة نوعية في السنوات القليلة الماضية، حيث تبلغ القوة العاملة التركية حوالي 23.5 مليون نسمة.

❖ من الناحية الثقافية والدينية والعرقية: تشكل تركيا نسيج اجتماعي متنوع مذهبيا، عرقيا ودينيا إلى درجة يمكن وصف تركيا بالسلطة العثمانية المصغرة. فثلث سكانها علويون وضمنهم أكراد، بالإضافة إلى أقليات عربية، أرمينية، جورجية ويونانية.[3]

أما قوميا فيشكل الأتراك 80% من التركيبة السكانية، والأكراد 15% وبخصوص الدين، أكثرية السكان مسلمون بنسبة 98 % ويوجد أيضا 138000 يهودي وحوالي 210000 مسيحي.

❖ولهذه الكثافة السكانية دور فاعل في الناحية العسكرية حيث تساعد على بناء قوات مسلحة كبيرة من حيث العدد، مع الذكر أن الأتراك من الشعوب التي قدمت للدين الإسلامي وساهمت على انتشاره في بداية حكم الدولة العثمانية .[4]

---

[1] علي حسين باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر: مركز الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1، 2010)، ص.20.

[2] صايل فلاح مقداد السرحان، **مرجع سابق**، ص.226.

[3] علي حسين باكير وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص.21،22.

[4] صايل فلاح مقداد السرحان، **مرجع سابق**، ص.226.

❖رغم وجود الكثير من الأقليات داخل تركيا نجح كمال أتاتورك بعد إعلان استقلال الجمهورية عام 1923 في إعادة تركيب الأمة وذلك بإلغاء مفهوم الأقليات من الناحية العرقية وحصرها فقط من الناحية الدينية واعتبار جميع من يعيشون على أرض الجمهورية أتراك ، وبذلك نجحت تركيا في محاربة نموذج صراع الحضارات والأديان وتعويضه بتعايش الحضارات والأديان.

ثالثا: المناخ:

تتوفر تركيا على مناخ معتدل بوجه عام، حار جاف صيفا ورطب وممطر شتاء، تتزايد قسوة المناخ في المناطق الداخلية.

رابعا: التضاريس:

العمق الطوبوغرافي والمظهر الهيدروغرافي لتركيا أكساها تنوعا في جغرافيتها من سهول وجبال وسواحل، ووفرة المياه. لكن معظم تضاريسها جبلية يتخللها سهل ساحلي ضيق، إضافة إلى هضبة الأناضول وهذه الأخيرة هي هضبة مركزية عالية تحيط بها سلسلة جبال البونت في الشمال وسلسلة جبال طوروس في الجنوب. كما تتوفر تركيا على بحيرات مالحة ضخمة عديدة وشبكة واسعة من الأنهار (رغم جفاف معظمها في الصيف) والأودية التي تمتلئ بالمياه في فصل الربيع بعد ذوبان الثلوج.

وتنقسم تركيا إلى ثمانية أقسام طبيعية هي: إقليم السهول الشمالية، إقليم الأودية الغربية، إقليم السهول الجنوبية، إقليم الهضبة الغربية، إقليم الهضبة الشرقية، إقليم المرتفعات الجبلية الشمالية، إقليم المرتفعات الجبلية الجنوبية، إقليم منخفضات ما بين النهرين.

أعلى ارتفاع يتواجد على مستوى قمل جبال آرارات بارتفاع 5166م فوق سطح البحر.[1]

خامسا: الموارد الطبيعية

سمح الموقع الجغرافي لتركيا وطبيعتها المتنوعة بامتلاك العديد من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية، باستثناء افتقارها إلى كميات معتبرة من النفط والغاز الطبيعي. علما أن تركيا دولة منتجة للنفط–بكميات قليلة– ما يؤثر سلبيا على الاقتصاد خاصة في فترة ارتفاع أسعار هذه المادة الحيوية.

تصنف تركيا ضمن الأقلية من الدول التي تحقق الاكتفاء الذاتي من الناحية الغذائية والزراعية، حيث : تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق، المشمش والتين.

[1] الموقع الالكتروني: **www.moqatel.com/openshare/behoth/dwal-modn1/turkey/sec02.doc_cvt.htm** تم الاطلاع عليه بتاريخ، 15جانفي 2015على الساعة 11:10.

في المجال الصناعي تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج المسطح والمرتبة الثالثة في تصدير أجهزة التلفاز، والثامنة عالميا في صناعة السفن وتقع ضمن قائمة الدول الخمسة الأولى في إنتاج الذهب.[1]

إضافة إلى ذلك تحتكر تركيا موردين ذو أهمية معتبرة هما المياه والغذاء اللذان من المتوقع أن يكونا مستقبلا مصدرا لصراعات دولية وإقليمية نتيجة لتناقص منسوب المياه في الشرق الأوسط والافتقار إلى الاكتفاء الذاتي في ظل تنامي السكان ، وتزايد الحاجة للمياه في الشرب والزراعة، توليد الطاقة وتوفير الأمن الغذائي خاصة أن تقدم التكنولوجيا أسهم في إمكانية سيطرة الدول على موارد المياه واستثمارها.

وازداد الأمر تعقيدا بتأثير التغييرات المناخية والاحتباس الحراري وارتفاع نسبة التصحر والجفاف مما أظهر مشكلة جديدة في العلاقات الدولية فيما يخص السياسات المائية على الصعيد الدولي إلى الحد الذي دفع بعض المختصين إلى القول أن الصراعات والحروب القادمة ستكون أهم أسبابها التنازع على موارد المياه والمشكلة في الشرق الأوسط تكمن في توزيع المياه بصورة غير متوازنة الأمر الذي يقود إلى نزاعات تتبلور في مستويين: الأول يتمثل في العلاقات بين دول المصب ودول المنبع، أما الثاني فهو الصراع العربي الإسرائيلي في جانبه المائي المستند إلى طابع سياسي بحكم العلاقة بين الأطراف عكس الأول الذي يمكن الاتفاق حوله استنادا على توافقات دولية.[2]

كما تتوفر تركيا على ثروات معدنية كبيرة منها: مناجم البوكسيت والبراكيس والكروم والنحاس، الحديد، المنجنيز، الكبريت. تمثل هذه المعادن أكثر من 5% من دخل تركيا القومي، وتعتبر صناعة النسيج من أكبر الصناعات في تركيا حيث تستوعب ثلث العمالة الصناعية وتمثل 20% من حجم الإنتاج الصناعي وزيادة تصدير الغزل والملابس حيث له أهمية في الاقتصاد التركي.(أنظر الخريطة رقم 3).

وتتوفر أيضا على صناعة الإسمنت الذي تصدره إلى دول الجوار، وصناعة الماكنات والأدوية والبتروكمياويات فظلا عن التجارة الحرة وزيادة إنتاج الحبوب والفاكهة والقطن والقمح.[3]

كل هذه الموارد ساعدت تركيا على انضمامها الى السوق الأوروبية المشتركة وقيامها ببرامج اقتصادية متعددة على أساس السوق الحرة وتحتل المرتبة 17 من بين دول الأعضاء في منظمة الOECD .

---

[1] علي حسين باكير وآخرون، **مرجع سابق**، ص.24.

[2] صايل فلاح مقداد السرحان، **مرجع سابق**، ص.226.

[3] محمد عبد الله حمدان، **الجماعات اليهودية في تركيا ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية التركية** (سوريا: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص.186.

سادسا: الموروث التاريخي التركي:

ليست تركيا كأي دولة قومية ظهرت أو برزت على الساحة بفعل تطورات الأحداث السياسية، بل هي نتاج لحضارة حاكمة، شكلتها منظومة عالمية وموروث تاريخي وأنظمة تاريخية، استمرت قرونا عديدة.

حيث تعد الدولة العثمانية مصدرا لهذا الموروث التاريخي، والإرث السياسي على مستوى الذهنية الإستراتيجية.

فتركيا تمتلك خصائص فريدة على المستوى الإقليمي وفوق إقليمي من حيث التراكم التاريخي، ونتج ذلك عن تنوع علاقاتها التي طبعتها عبر التاريخ مع أنظمة متحكمة في البيئة الدولية.

فمن غير الممكن تغيير هذا التراكم التاريخي وإهماله، حيث إن النخبة التي تتجاهل هذا التراكم التاريخي لا يمكن لها التعرف عن كنف الأحداث الجارية، أو إجراء تحليلات صحيحة للمستقبل.[1]

1- لمحة تاريخية لتركيا:

حضرت إلى الأناضول في النصف الثاني من القرن 13 م، سلالة "آل عثمان" أحد القبائل المسلمة التي تنتمي لعائلة الأوغوز التركية، هربا من زحف التتار الذين كانوا يقصدون الخلافة العباسية بغداد عام 1258م، ففوجئت بداخل الأناضول بمعركة كانت تجري بين جيشين، فقرر زعيم قبيلة "آل عثمان أرطغرل" التدخل ومساعدة الجيش الأضعف فنصره الذي كان قائده هو " علاء الدين " أحد الأمراء المحليين في منطقة جنوب شرق بحر مرمرة، الذي سمح لـ " ارطغرل " بالاستقرار في الأرض التي جرت فيها المعركة.

ولم يمر وقت طويل حتى سيطرت القبيلة على إمارة " علاء الدين " بعد وفاته فوطدت القبيلة مكانتها وسلطتها داخل أرضها في الأناضول واتحد أبنائها لعبور مضيق الدردنيل للتوسع ونشر الإسلام فيما وراء القسطنطينية. كما توغلوا في البلقان واليونان، فتمكنوا من فتح القسطنطينية، التي تعتبر خطوة غيرت مجرى تاريخ الإمارة، وحتى العالم من حيث تحولت القارة الأوروبية من مجرد مصطلح جغرافي إلى مصطلح سياسي، ثقافي وحضاري، فظهر الأتراك بقوة على مسرح السياسة الدولية.[2]

فنزل بعدها جيوش الإمارة في شبه جزيرة " غاليبولي "للتوسع والتوغل.

---

[1] داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي لتركيا موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010) ص ص.87،88.

[2] ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل** (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2006)، ص. 14.

وبعد أن بلغت الخلافة العثمانية أوج تفوقها العسكري، وثرائها الاقتصادي، ومدادها الجغرافي، في القرن 16 بدأت تواجه مشاكل عديدة عام 1883، أي بعد 400 عام من نشأتها وقيامها، بواجب تحمل مسؤولية قيادة الأمة الإسلامية الذي كان في عام 699 هـ. الموافق ل 1280م على يد السلطان الغازي " عثمان خان بن ارطغرل بن سليمان شاه التركماني " بعد ضعف الخلافة العباسية وانهيارها في بغداد.[1]

وما بين عامي (1798م – 1808) تقلد السلطان سليم الثالث عرش الدولة وكان صاحب أول مشروع في التحديث العثماني، إلا أن خطواته لم تنل نجاحا.

فكان من هذه التحديثات الدستورية ما قام عليه السلطان " عبد الحميد خان الثاني " في 1876، وذلك بتنظيم مجلس عمومي (برلماني) يتكون من مجلسين مجلس المبعوثين، مجلس الأعيان.

وتواصلت الجهود العثمانية في الإصلاحات الدستورية في الدولة العثمانية إلى وضع دستور للدولة مشتمل على 119 مادة، أمر بنشره وإعلانه قانونيا.

وبقيت معركة الدستور العثماني محل أخذ ورد حتى إلغاء الخلافة عام 1923، حيث كان السلطان عبد الحميد الثاني، رافضا لتطبيق الذي أقر في عام 1786 ، فأوقف العمل به مقابل تفعيل وحدة الخلافة الإسلامية.[2]

ففي أواخر نصف عمرها الثاني، بدأت المؤثرات الخارجية تظهر داخل الإمبراطورية، وذلك بتأثرها بالإمبراطوريات الأوروبية، حيث تأثير طروحات الثورة الفرنسية في أواخر القرن 18، الذي انعكس على نشوء حركات ثقافية فكرية وسياسية داخل الإمبراطورية في أواسط القرن 19، ما دفع إلى تنظيم إصلاحات في السلطنة، حيث ظهرت المحاولة الأولى في اسطنبول لإعادة تنظيم الجيش العثماني، على خلفية الهزائم العسكرية التي لقيتها الجيوش العثمانية، كذلك الإصلاحات على مستوى الهياكل الإدارية لعصرنتها.[3]

حيث يعتبر السلطان "عبد الحميد الثاني" هو المدشن الحقيقي للإصلاحات، فعمل على ترسيخ سياسة توازنية من خلال دبلوماسية دقيقة ومرنة، فقام بتكوين مساحة تأثير تتحقق فيها مصالح دولته فيما يسمى ب:"الحديقة الخلفية" التي تتمثل في المسلمين: الذين يعيشون تحت الاستعمار خارج حدود الدولة العثمانية، حيث كان العالم الإسلامي حينها يتكون من تشكيلين سياسيين مختلفين.

- الأول: يتمثل بالدولة الإسلامية التي تم استعمارها من قبل عدة دول امبريالية.

[1] محمد السيد، **الدولة العثمانية وحضارتها** (مصر: مؤسسة شباب الجامعة،2011)، ص ص. 139-141.

[2] محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية** (لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات،2013)، ص.25.

[3] ياسر أحمد حسن، **مرجع سابق**، ص.17.

- الثاني: يتمثل في الدولة العثمانية التي تمتلك مؤسسة الخلافة التي تحاول الصمود والوقوف على قدميها ضد صراع التقاسم بين القوى الاستعمارية.

وكان " عبد الحميد الثاني" يرى أن استمرار وجود الدولة العثمانية مرتبط باستغلال هذه العلاقة بشكل مؤثر في النظام الدولي.

فعملت الدولة على تحقيق الانسجام بين هاتين الظاهرتين مع السياسة الداخلية المستندة إلى الإسلام، وتحفيز المؤسسات السياسية في مقدمتها مؤسسة الخلافة.[1]

إذ تضطر السلطة إلى خوض حروب داخلية وخارجية مع أعدائها، وواجهت في نفس الوقت انتفاضات ذات طابع قومي، ما يدفع إلى المزيد من الانكسارات والهزائم، وهذا ما دفع إلى الاتجاه نحو مزيد من الإصلاحات، التي أصبحت تستلهم من المناهج الأوروبية.

فيتم الإعلان رسميا عن فرمان التنظيمات الذي يعتبر نقطة فاصلة في حياة الإمبراطورية، حيث يشير هذا التنظيم الجديد الذي هو ميثاق سلطاني إلى تساوي جميع رعايا السلطنة في المواطنة والحقوق والواجبات دون تمييز فيدشن لما سمي "عهد التنظيمات" الذي يرمز إلى تغييرات كبرى في الإمبراطورية.

وقد قدم " التنظيمات" حلول لإنقاذ السلطنة في مايلي:

المركزية الإدارية، تحديث جهاز الدولة، أوروبية المجتمع، علمنة التعليم والقانون، حيث شهدت انفتاح أكبر على الغرب الأوروبي، الذي كان يعيش وقتها صعود الفكرة القومية، ويبدو أن السلطة معنية بالفكرة بحكم تكوينها متعدد القوميات والأديان والمذاهب.

غير أن هذا الفرمان من التنظيمات لم يقدم حلول ناجعة تضع حدا لانهيار السلطنة بل مضت السلطنة من أزمة إلى أخرى تجتاحها رياح التمرّد والانفصال ذات البواعث القومية.

ولن يكون النزاع مع مصر هو الأول في سلسلة الأزمات والصراعات الخارجية والداخلية .

فالتنظيمات أثبتت أنها لم تكن فقط عهد تجديد، وإنما مثلت مقدمات للتمزق والانهيار الذي تسارع مع بداية القرن الـ20 لكن يبقى أن التنظيمات قدمت رصيدا محفوظا لمستقبل ليس بعيد، حيث انبعاث قومية تركية جديدة خرجت من قلب عملية الانهيار لتغيير مسار ومستقبل أبنائها أولا وشكل خريطة المنطقة، ولفرض حسابات مثيرة . [2]

غير أن القومية التركية كانت مطروحة من الناحية الفكرية والسياسية قبل انهيار السلطة العثمانية المثقفة. كان أبرزها تلك المحاولات التي قامت بها حركات مثل " تركيا الفتاة" حركة الاتحاد والترقي " شباب العثمانيين"..الخ

[1] داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص ص.89،90.

[2] ياسر أحمد، **مرجع سابق**، ص.21.

حيث ظهر في عهد "الاتحاد والترقي" مفهوم جديد للحديقة الخلفية يختلف عما كان عليه في العهد العثماني في إطار من النزعة القومية التركية.

واستمر الاتحاديون في استخدام فكرة الوحدة الإسلامية كأداة ضد الدول الاستعمارية، وأدرك زعماء "الاتحاد الترقي" أن مكانة وقوة الدولة العثمانية في النظام الدولي، ناتجة عن وضعها دولة حامية للمسلمين في مواجهة القوى الاستعمارية.

لكن أهم بعد لتجربة السياسة الخارجية في عهد " الاتحاد والترقي" هو استخدام القوة الحقيقية للبحث عن وضع دولي جديد غير متوازن يحمل معه عنصر المجازفة، ذلك من خلال قفزة مرحلية بأفكار قومية، فكان هذا سبب أساسي في وجه قادة الحزب " الاتحاد والترقي" لتوريط الدولة العثمانية بمجازفات كبيرة.[1]

حيث كان صمود السلطان "عبد الحميد الثاني" بوجه الضغوطات خاصة الصهيونية وإغراءاتها الهائلة، آخر مآثر العثمانيين في الدفاع عن الإسلام والمسلمين.

فكان ذلك الصمود المشرف كلفه عرشه، من انقلاب قام به حزب "الاتحاد والترقي" وهذا جعل العلاقات التركية العربية تسوء بدءا بمحاولات فاشلة لتتريك العرب، مرورا بسلسلة إعدامات ضد الأحرار العرب في 1917 قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، التي ورط الاتحاديون الدولة العثمانية فيها، انتهاء بالثورة العربية الكبرى، التي قادها الشريف حسين ضد الاتحاديين.

فانفصلت الولايات العثمانية – منها سوريا– عن الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، حيث وقوف العرب إلى جانب الحلفاء ضد الدولة العثمانية فأدت الحسابات الخاطئة الناتجة عن ضعف الإستراتيجية إلى سقوط آخر نقطة مقاومة في الشرق.

فشهد العالم الإسلامي في هذه المرحلة أكبر الأزمات في تاريخه، وعاش مرحلة من التراجع في كل المجالات، ووقع العالم التركي بمجمله تحت الأسر بعد الثورة البلشفية 1917 والحرب العالمية الأولى. ففقدت التركيبتين الإسلامية والقومية التركية دورهما.[2]

فانتهت الحرب العالمية الأولى في 1918، بهزيمة السلطنة وتقسيم ولاياتها العربية بين الحلفاء المنتصرين(بريطانيا وفرنسا)، واستقطاع أراضي أخرى من الأناضول، ما دفع إلى انطلاق حركة مقاومة داخل الخلافة تستند إلى فكرة القومية التركية التي تطورت إلى حرب تحرير في فترة القرن التسع عشر إلى أواخر 1922. فأمكن للمنتصرين تقديم صياغات للمجتمع من أجل بناء دولة جديدة، مثلت المقدمات الأولى لعملية التغيير الشاملة والجذرية التي أطلقتها النخبة الكمالية بعد 1923، في الجمهورية الجديدة بقيادة " مصطفى كمال أتاتورك".[3]

---

[1] داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.91.

[2] وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية** (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2002)، ص. 11.

[3] ياسر أحمد حسن، **مرجع سابق**، ص.28

حيث استطاع "أتاتورك" بعد حرب التحرير من تمزيق اتفاقية "سفر" التي فرضها الحلفاء على الدولة العثمانية مزقوا من خلالها تركيا إلى دويلات كردية، أرمينية، تركية، وتمكن من توقيع معاهدة "لوزان" مع الدول الحليفة في 1923 التي اعترفت باستقلال تركيا ووحدة أراضيها.

فحلت الجمهورية محل الإمبراطورية في 1923، برئاسة " أتاتورك" للتعبير عن ميلاد الأمة التركية الجديدة على الأساس القومي وإلغاء الخلافة الإسلامية، ورمز السيادة العثمانية، وإيداع هذه السيادة لدى الشعب ممثلا في البرلمان، التي أصبحت تتمثل مرتكزات الدولة التركية الجديدة.[1]

2: النظام السياسي والحياة الحزبية لتركيا:

بعد سقوط الخلافة العثمانية، اختارت تركيا دستورا مدنيا مستوحى من الدستور السويسري بدلا من الدستور العلماني حيث انتخبت " مصطفى كمال أتاتورك" في نوفمبر 1924 رئيسا للجمهورية الناشئة، وتم إعلان إلغاء الخلافة وفصل الدين عن الدولة، فبدأ تحول جذري في الحياة السياسية التركية فكانت كل التعديلات الدستورية التي تلت قيام الجمهورية التركية تهدف إلى التخلص من مؤثرات المرحلة العثمانية والعمل على تكريس النظام العلماني.[2]

فتمت الممارسة الفعلية للعلمانية، ذلك بفصل الدين عن الدولة، (السلطة) بهدف تحرير المعتقدات الدينية من سيطرة الدولة، وفرض دين جديد من خلال علمانيته، فوقفت وراءه، وواجهت كل من خرج عنه الدين الجديد.

فرأى "أتاتورك" والنخبة التي أنشأت الجمهورية أن تحديث المجتمع التقليدي في الأناضول، ليس له مرادف سوى أتباع النموذج الغربي لاسيما في مسألة فصل الدين عن الدولة، وهذا من إحدى السبل لمنع استخدام السلطة الزمنية للدين في تسيير أمور الدولة.

فطرح مؤسس الجمهورية تغيير الهوية التقليدية بأخرى جديدة عبر العديد من الإجراءات التي أقرها ضمن فلسفات الحزب الذي أسسه " أتاتورك" باسم "حزب الشعب الجمهوري" وهو الحزب الوحيد في الجمهورية. وتم قمع بشدة الحركات الوطنية لما سمي "بإصلاحات أتاتورك" فأصبحت ممارسة الدين والإعلان عن الانتماء للقيم الدينية المحافظة، أو حتى ترديد ذلك علنيا غير ممكن في الجمهورية فانطوى السكان عن معتقداتهم خوفا من الدولة، فكان يقيد التعبير عنها وإخراجها للعلن إنتظارا حتى موت" أتاتورك" في 1938.[3]

---

[1] وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص.23.

[2] صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الشرق الأوسط: 2010)، ص.25.

[3] سعاد حسن جواد، **تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945** (عمان: دار دجلة،ط1، 2009)، ص ص. 15،16.

فبعد وفات "أتاتورك" تولى بعده " عصمت أينونو" رئاسة الجمهورية، الذي رأى بعد انقضاء سنوات الحرب العالمية الثانية، تطبيق أو إجراءات تعديلات على مستوى النظام السياسي، وذلك بإقرار تطبيق نظام " التعددية الحزبية" بعد مرحلة حكم الحزب الواحد هو حزب " أتاتورك" المسمى "حزب الشعب الجمهوري" الذي دام حوالي عشرين عاما.[1]

فرغم أن الحياة الحزبية في تركيا عرفت العديد من التطورات منذ تأسيس الجمهورية في عام 1923، لكن التفاعلات الحقيقية بدأت في 1950 أثر إعلان نظام التعددية الحزبية.

فتأسس في هذه الأجواء" الحزب الديمقراطي" كحزب يمين وسط، بزعامة " عدنان مندريس" فقدمت انتخابات 1946 لهذا الحزب 61 مقعدا بالبرلمان وذلك بعد 6 شهر فقط من تأسيسه.

ففي التجربة العلمية استفاد الحزب الديمقراطي، واستفادت معه القوى المحافظة، من مناخ الانفتاح السياسي الليبرالي الجديد في البلاد، الذي دشنه " اينونو" بخطوة إقراره للتعددية.[2]

فأعلن مندريس في حملته الانتخابية، الانتخابات 1950، بجرأة أن المرحلة الكمالية انتهت، فرغم ايجابياتها لا يمكن التغافل عن سلبياتها، وذلك لتجاهلها الجوانب الروحية للمجتمع، فجرى صلحا مع مظاهر الإسلام في تركيا وبذلك إعادة دفع الأذان باللغة العربية، بعد أن كان يرفع باللغة التركية، وألغى الحضر المفروضة على البرامج الدينية وعلى تلاوة القرآن الكريم، وإعادة منح ترخيص لبناء المساجد الجديدة .....إلخ

ولكن رغم ذلك فإنه لم تكن منطلقات مندريس دينية بحتة، بل بذل قدرا كبيرا في حماية العلمانية والوفاء لها.

إذ يستمر عهد "مندريس" لعقد كامل من الزمن من 1950 إلى 1960، فينتهي بنهاية مأساوية بوقوع أول انقلاب عسكري في تاريخ الجمهورية حيث استولى الجيش على السلطة يوم 27 ماي 1960، بقيادة مجموعة من الضباط متوسطي الرتب، الذين رأوا أن " مندريس" يقضي على مبادئ الكمالية والعلمانية التي نشأوا عليها.[3]

فعرفت السنوات اللاحقة العديد من الأحزاب التي يمكن تصنيفها في إطار ثلاث (3) خانات، أحزاب اليسار، أحزاب اليمين، والأحزاب الإسلامية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.32.

[2] علي حسين باكير، **مرجع سابق**، ص.30.

[3] ياسر أحمد حسن، **مرجع سابق**، ص.29.

- **اليسار:** احتفظ بوجوده عبر " حزب الشعب الجمهوري" لسنوات طويلة ثم بعد الانقلاب العسكري ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى، أهمها " حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي" وحزب " اليسار الديمقراطي" و"حزب الشعب الجمهوري" مجددا.
- **اليمين:** الذي مثله "الحزب الديمقراطي" بزعامة "مندريس" وبعده ترك موقعه لحزب العدالة بزعامة " ديميريل" وبعده حزب " الوطن الأم" بزعامة تورغوت أوزال في الثمانينات وحزب الطريق القويم في التسعينات.
- أما الحركة الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة "نجم الدين أربكان" في مطلع الستينات عبر حزب " السلام الوطني" ثم " الرفاه الإسلامي" ثم حزب الفضيلة الذي تمخض عنه حزب العدالة والتنمية وكذلك حزب السعادة.

❖ **أبرز الأحزاب السياسية التركية الناشطة:** رصد أبرز الأحزاب التركية الناشطة في العمل السياسي:

1) **حزب الشعب الجمهوري:** أسسه "مصطفى كمال أتاتورك" عام 1923 هو أول الأحزاب السياسية التركية بعد إعلان الجمهورية، حيث بنى مبادئ أساسية، تحدد شكل الدولة التركية وأهم أسسها العقائدية والفكرية.
2) **حزب الطريق القومي أو الصحيح:** أسسه الزعيم السياسي " سليمان دميرال" هو حزب يميني محافظ، ويعتبر امتداد للحزب الديمقراطي الذي أسسه "عدنان مندريس" الذي قتل في انقلاب 1960، فقاد الحزب "محمد أغار" فانتخب نائب أكثر من مرة، ومن بعد تسلم قيادة الحزب " تانسو تشيلر" التي تلقت هزيمة في انتخابات 2002، قطع الطريق على حزب العدالة في احتلال مركز الوسط في القاعدة اليمينية التركية المحافظة.[1]
3) **حزب الحركة القومية:** حزب يميني متشدد أسسه الضابط التركي "ألب أرسلان توركش" الذي قاد في 1960 الحركة الانقلابية، وقد دخل الحزب العديد من الائتلافات الحكومية، خصوصا من الأحزاب اليمينية، أقام عام 1991 ائتلافا انتخابيا مع حزب الرفاه الإسلامي واستطاع دخول المجلس النيابي غير أنه فشل في 1995.
4) **حزب السعادة:** أسسه نجم الدين أربكان الزعيم الإسلامي، الذي أغلق لاحقا حق بقرار من المحكمة الدستورية التي اتهمته بمحاربة النظام العلماني، فشكل حزب آخر باسم حزب السلامة الوطني في 1972، الذي حل هو الآخر تاركا مكانه لحزب الرفاه ، حيث برز حزب العدالة والتنمية بزعامة " رجب طيب أردوغان" الذي يمثل الجناح التجديدي في الحركة، بينما انشأ الجناح الآخر المقرب إلى "اربكان" حزب السعادة الذي كان يمثل الجناح التقليدي ويقوده اربكان.

[1] علي حسين باكير، **مرجع سابق**، ص ص.31،32.

5) **حزب الوطن الأم:** أسسه الرئيس التركي السابق "تورغوت أوزال" بعد الانقلاب العسكري 1980، وهو حزب يميني معتدل يجمع بين الميول الدينية والفكرية الأربعة لتركيا حصد نتائج كبيرة على مدى عشرة10 سنوات، حملت أوزال إلى الرئاسة وتركت الحزب بين يدي مسعود يلمظ الذي فشل في المحافظة على ارث الحزب، فتراجع شعبيا.

6) **حزب اليسار الديمقراطي:** هو امتداد لحزب الشعب الجمهوري أسسه مجموعة من السياسيين اليساريين، تحت فكرة اليسار الوسط، وقادته زوجة السياسي " بولند أجاويد" خلال تواجده في السجن، تسلم " أجاويد" قيادة الحزب حتى وفاته، وكان أكبر فوز حققه عام 1999، بحصوله على 22% من مجموع الأصوات.

7) **حزب العدالة والتنمية:** هو حزب سياسي تركي يصنف نفسه أنه يتبع مسار محافظ ليبيراليا معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق يسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ذو جذور إسلامية، وتوجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون دربا إسلاميا، ويحرص ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويقول أنه حزب محافظ ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار" الإسلام المعتدل" هو الحزب الحاكم حاليا في البلاد ويرأسه الآن "رجب طيب أردوغان" وصل الحزب إلى الحكم في تركيا عام 2002 وتم تشكيل الحزب من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه " نجم الدين أربكان" بعد أن تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 2001 حيث يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة.[1]

نشأة حزب العدالة والتنمية:

كان هناك واحد وسبعون(71) في عريضة تأسيس الحزب ثم انضم إلى هذا العدد ثلاثة وخمسون نائبا من نواب الشعب ليصبح بذلك عدد مجلس المؤسسين مئة وأربعة وعشرين(124)عضوا ويتولى مجلس المؤسسين وظيفة إدارة شؤون الحزب حتى أول مؤتمر له. وكان القانون التأسيسي للحزب من الخصائص الرئيسية التي ميزت حزب العدالة والتنمية عن باقي الكيانات السياسية الأخرى، حيث نص قانون الحزب على مدد من يقوم بنيابة الشعب بحيث لا تزيد عن ثلاث دورات ولا يرأس الحزب شخص أكثر من خمس سنوات.

يوضح أردوغان سبب وجود مبدأ تحديد المدد في القانون التأسيسي للحزب في قوله: "إنني لست منحازا لكوني رئيس حزب العدالة والتنمية ولهذا السبب أركز دوما على مسألة تحديد إنابة الشعب بثلاث مدد والرئاسة العامة للحزب بخمس مدد فأنا أريد أن تكون للحزب كوادره الجاهزة في كل المجالات". وهناك شيء أكثر أهمية من الحزب وهو تركيا، ويجب تطبيق المبادئ الجديدة التي أدخلت على السياسة

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.33،34.

التركية لأن هناك العديد من الأحزاب السابقة التي كتبت مبادئ جميلة في قوانينها التأسيسية ولكن بمجرد أن تتعارض هذه المبادئ مع مصالحها تلجأ إلى تغييرها بسرعة، وهذا ما لا يجب أن يقع فيه حزب العدالة والتنمية. [1]

إن حزب العدالة والتنمية ظهر في مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان بين الإسلاميين والنظام الذي تشكل فيه المؤسسة العسكرية السلطة المهيمنة على الحياة السياسية، حيث إقصاء الجيش لحكومة " أربكان" واتهام الإسلاميين بمحاولتهم لتغيير النظام وأسلمت مؤسساته، والقضاء على المبادئ الأتاتوركية، لهذا اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل.

فأعلن زعيم الحزب "أردوغان" موقفه من العلمانية والإسلام، إذ صرح أن العلمانية مبدأ أساسي للسلم الاجتماعي، فأعطى تصور واضحا للعلمانية يعتمد فيه على حياة الدولة تجاه المعتقدات الدينية.

وبعد تأسيس الحزب أكد " عبد الله غول" أن الحزب ليس حزبا دينيا وأن هدف الحزب هو تطبيق وتعميم مفهوم جديد في السياسة وان برنامج الحزب جاء ليؤكد التزامه بالنظام العلماني للدولة وعدم تبنيه أي توجهات تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.[2]

❖ **المؤسسات الدستورية (التركيبة الدستوري لتركيا):**

ينص الدستور التركي على مجموعة من الأجهزة التي تسير النظام التركي، تتوزع هذه الأجهزة على ثلاث سلطات : تشريعية، تنفيذية وقضائية.

1. السلطة التشريعية:

تتمثل في الجمعية الوطنية ويبلغ عدد أعضائها خمسمائة وخمسين(550) عضو ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي ويحق للنائب الترشح لأكثر من دورة. تنعقد الانتخابات قبل موعدها وفي غضون ثلاثة أشهر إذا شغر 5 بالمائة من مقاعد البرلمان، كذلك إذا فشل البرلمان في تشكيل حكومة في مدة 45 يوم فيدعو رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان لإجراء انتخابات مبكرة. كما يمكن أن تتأخر الانتخابات إلى ما بعد الموعد المقرر بسبب الحرب بشرط ألا يتجاوز السنة.

والمفترض أن يتحصل كل حزب يدخل البرلمان على عشرة بالمائة من الأصوات ويجب أن يكون المترشح قد بلغ الثلاثين من عمره. يمنع للترشح للانتخابات كل من لم يتحصل على الشهادة الابتدائية أو

[1] حسين بسلي وعمر أوزباي، **رجب طيب أردوغان**، تر: طارق عبد الجليل (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2011)، ص.323.

[2] صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **مرجع سابق**، ص.49.

جرد من أهليتها القانونية أو لم يؤد الخدمة العسكرية أو حرم من حقوقه المدنية أو حكم عليه بالسجن لمدة عام مع استثناء المسجون لفعل غير معتمد. كما يمنع من سجن لأسباب مشينة مثل الاختلاس والفساد والرشوة وأعمال الفوضى أو أصحاب الوظائف الرسمية وكل من يعمل في القوات المسلحة.

2. رئاسة الجمهورية:

ينتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها ويجب أن يفوق عمره الأربعين وحاملا لشهادة جامعية. أما إذا كان خارج الجمعية الوطنية إضافة إلى الشروط السابقة يجب أن يتمتع بمؤهلات الترشح للجمعية الوطنية على أن يقدم اقتراح ترشيحه خمس أعضاء البرلمان.

يمنع الدستور الرئيس من الترشح مرة ثانية ويجب عليه أن يقطع علاقته مع الحزب(إذا كان عضوا في حزب).يحق له دعوة الجمعية الوطنية إلى اجتماع إذا دعت الحاجة وترأس اجتماعاته مع الحكومة. وله القدرة على دعوة مجلس الأمن القومي للاجتماع وأن يرأس جلساته، ويتمتع بصلاحية تعيين رئيس الأركان وإعلان القوانين والمراسيم أو فرض القوانين العسكرية أو قانون الطوارئ.

3. رئاسة الوزراء:

يقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء من بين الفائزين في الانتخابات التشريعية. يختار رئيس الحكومة حكومته بالتشاور مع رئيس الجمهورية وبتصديق من الجمعية الوطنية على أعضائها، ويقال الوزراء من قبل رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس الحكومة إذا دعت الضرورة لذلك.[1]

4. المحكمة الدستورية:

هي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، تحمي الدستور وتدافع عنه. ظهرت هذه المحكمة سنة 1961 للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنها الحكومة لمواد الدستور. أعيد تشكيل المحكمة الدستورية سنة 1982، وحسب دستور 1982 تتألف هذه المحكمة من إحدى عشر (11) عضوا منتظما وأربعة أعضاء غير منتظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي، المدني والعسكري التركي. والأحكام التي تصدر من هذه المحكمة هي أحكام نهائية.

تحظى هذه المحكمة بأهمية خاصة ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية فقد قامت بإقصاء حزب الرفاه ثم حزب الفضيلة بتهمة تهديد النظام العلماني للبلاد بناء على القوانين التركية الصارمة.

5. مجلس الأمن القومي:

[1] الموقع الإلكتروني **Fille://c :Users/acer/Destop/النظام التركي/html** تم الإطلاع عليه بتاريخ 9نوفمبر 2015 على الساعة 12:05

تتدخل المؤسسة العسكرية بشكل غير مباشر من خلال ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية أو بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية إذا استلزم الأمر. حفظت المؤسسة العسكرية لنفسها دورا رقابيا وتنفيذيا في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي.

أنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي. يتألف المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش، البحرية، الجوية، وقائد الجندرما إلى جانب وزير الدفاع والداخلية والخارجية.

اجتماعات المجلس يترأسها رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان. يمكن للوزراء أن يحضروا اجتماعات مجلس الأمن القومي لسماع آرائهم إذا دعت الحاجة، يقدم المجلس قراراته إلى مجلس الوزراء الذي يعطي أولوية لهذه القرارات والتي من المفترض أنها تهتم وتتعلق بوحدة تركيا وسلامة أراضيها. للمجلس نفوذ واسع في الحياة السياسية ويدرك الساسة الأتراك أن المجلس بصيغته الحالية التي تعطي للجيش فرصة التدخل في الحياة السياسية يشكل عائقا أمام دخول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، حتى أن الجيش التركي أصبح متهما من بعض الأطراف الخارجية والداخلية بأنه لا يريد لتركيا أن تلتحق بالإتحاد الأوروبي.[1]

يقوم النظام السياسي التركي على نمط السلطة التنفيذية المزدوجة التي يتقاسمها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، كما أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يملك صلاحيات إقالتها بينما لا يحق للحكومة حل البرلمان.

[1] إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص ص.83-85.

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية في الشرق الأوسط

إن ما حصل من تغيير على توجهات السياسة التركية إنما هو متوافق مع التغيير التاريخي لدورها الأوروبي، حيث وصول حزب العدالة والتنمية ذو الميول الإسلامية إلى السلطة واعتماده على الدين الإسلامي يجعله يتجه نوعا ما نحو الجنوب (إلى المنطقة العربية) كما أن الثقافة الإسلامية والسلطة الشرعية تصبان في هذا الاتجاه بحكم التاريخ.

فعلى الرغم من اعتماد تركيا على النظام العلماني كنظام إيديولوجي على امتداد أكثر من ثمانية عقود منذ تأسيسها عام 1923 بعد توقيع اتفاقية لوزان بقيادة مصطفى كمال أتاتورك إلاّ أن الإسلام بقي حاضرا على المجتمع التركي.

كما تحاول تركيا على الصعيد الغربي توظيف ما تتمتع به من ميزة باعتبارها البلد الأوروبي الوحيد العضو في المؤتمر الإسلامي الأمر الذي يتيح لها فرصة لعب دور مزدوج كجسر بين أوروبا والشرق الأوسط من ناحية وكأداة فعالة قادرة على الإسهام في المصالح الأوروبية والغربية من ناحية أخرى. لذلك تقتضي هذه السياسات الجديدة ألا تكون تركيا طرفا على أي محور بل تسعى أن تكون دولة مركز ومحور بين كل العوالم المحيطة بها وذلك بمؤهلات وأدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية والتي يرى داود أغلو أن تركيا تمتلكها.

فشكلت انتخابات 2002 البرلمانية علامة فارقة في تاريخ تركيا، ففي أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية قررت حكومة "أجاويد" الائتلافية في 2002 إجراء انتخابات مبكرة، إذ شارك حزب "العدالة والتنمية" في هذه الانتخابات بقيادة " عبد الله غول" بسبب الحظر المفروض على " أردوغان " منذ 1998، فآلت الانتخابات إلى فوز غير مسبوق لحزب " العدالة والتنمية" إثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع 360 مقعد من أصل 550 وهو الأمر الذي لم يسبق أن حصل في تركيا من قبل لأي حزب.[1]

أولا- البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية:

ينص برنامج الحزب على المستوى الداخلي على تحديث الحياة السياسية عن طريق تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون واحترام الدستور، وتوسيع مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية بطريقة تضمن احترام المجتمع الدولي لتركيا. من أجل تحقيق ذلك يجب اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويبرز دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون

[1] العثمانية الجديدة...الدور التركي في المنطقة العربية، **أبحاث إستراتيجية**، تشرين الأول 2012، ص.4، على الموقع الإلكتروني: **File:///c:// 2012 تشرين الأول إستراتيجية أبحاث مركز العربية، المنطقة في التركي الدور ...الجديدة العثمانية.html**
تم الاطلاع عليه بتاريخ 10فيفري 2015 على الساعة 11.00.

التجاري وقانون العمل. كما تضمن البرنامج فقرات خاصة بالخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية وتأمين متطلباتها وحل المشاكل الاقتصادية الجسيمة، وتطبيق الإصلاحات التي يطالب بها كل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. وتتركز أيضا على السياسة التقشفية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير القدرة التنافسية للصناعات التركية والعمل على خفض معدلات الفقر.

أما على المستوى الخارجي، نجد أن مسألة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي تتصدر قائمة أولويات الحكومة وسعيها المتواصل والمحادثات الهادفة إلى دخول تركيا في الإتحاد الأوروبي.

ثانيا-أهداف الحزب:

حدد الحزب مجموعة من الأهداف هي:

- تحقيق السيادة بدون شروط أو قيود للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية التي تعد القوة التي تراعي الفرد والمؤسسات معا.
- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
- الحفاظ على القيم والأخلاق التي هي بمثابة تراث للشعب التركي.
- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.
- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.
- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأكراد العيش بشكل اجتماعي مطلوب.[1]

ثالثا-رؤية حزب العدالة والتنمية للدور التركي:

يمتلك العدالة والتنمية رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية تمكن تركيا من أداء دور جديد في محيطها الإقليمي ويختلف عن الأدوار التي قامت بها سابقا وهذه الرؤية ليست إيديولوجية بل هي رؤية موضوعية عقلانية تقوم على تخطيط استراتيجي طويل المدى لتعظيم الاستفادة من قدرات تركيا. وذكر رجب طيب أردوغان في خطاب له بتاريخ الثاني والعشرون جانفي 2004 أن "التغير ضروري لمواكبة الطابع المتغير للعالم، وهو ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة".

فأعاد أردوغان صياغة العلاقات الخارجية لتركيا على تجاوز فكرة الجسر التي كانت سائدة في الحرب الباردة باعتبار تركيا جسر بين الشرق والغرب لتكون تركيا مركزا إقليميا وتوسيع دائرة علاقاتها التي تملك معها روابط جيوبوليتكية، ثقافية، تاريخية، اقتصادية وعدم الاكتفاء بالغرب أي يجب التعامل

[1] عبد الحميد غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2007)، ص ص.26، 27.

مع كل الدوائر التي لها تأثير جيو–سياسي، البلقان، الشرق الأوسط، القوقاز، أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا. من أجل تقوية وضعها ومكانتها في الساحة الدولية وتوسيع ساحات التأثير الإقليمية.

وقال رجب طيب أردوغان: " لقد انتهى عهد التفكير الضيق والانطوائية بالنسبة لتركيا، من الآن فصاعدا ستفكر تركيا بشكل أوسع وأكبر وستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيو–إستراتيجية ورسالتها التاريخية آخذة بعين الاعتبار إمكانياتها الثقافية والاقتصادية".[1]

وعلى سبيل تحقيق ذلك أسس الحزب لسياسة خارجية تقوم على العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد التي تفترض رؤية تركيا لذاتها، ويلخص داود أغلو أهداف السياسة الخارجية الجديدة فيما يلي:

رابعا–أهداف السياسة الخارجية:

1. السعي نحو تصفير المشكلات مع دول الجوار(أي مع اليونان، سوريا، إيران، قبرص، أرمينيا وغيرها).
2. الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار أي تنشيط الدور التركي في أزمات لبنان، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأزمات القوقاز وغيرها.
3. تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا(الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والتحالفات والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف).
4. تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة (القوة الدبلوماسية والاقتصادية).

ويضيف داود أوغلو أن السياسة التركية اتجاه الشرق الأوسط تقوم على مجموعة من المبادئ هي:

1. ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع حيث يتساوى الأمن الحقيقي للفلسطينيين مع أمن إسرائيل، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يساوي أمن السنة العراقيين وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الشيعي اللبناني وأمن العرب يجب أن يساوي أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.
2. تغليب الحوار وتفعيل آليات الدبلوماسية التفاوضية كأدوات لحل النزاعات في المنطقة إذ حاولت تركيا أن تلعب دور الوسيط في الكثير من القضايا المنطقية منها الصراع العربي الإسرائيلي.
3. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة وذلك من خلال مستويات التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية ومنها مشروع تركيا المياه بالنفط.

[1] حمدي غادة، حزب العدالة والتنمية التركي تجربة ناجحة للتكامل بين الإسلام والعلمانية، على الموقع الالكتروني:**www.almasryalyoum.com** تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30أكتوبر 2015على الساعة 9:30.

4. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ومنها رفض التدخل الغربي في قضية الأكراد في العراق.

ففي ظل حزب العدالة والتنمية حاولت تركيا أن تلعب دور مؤثر على الصعيد الدولي والإقليمي من خلال الرؤية التي يمتلكها الحزب على المستوى السياسي والاقتصادي وإدراكه لأبعاد تطور علاقاته مع الدول العربية وانعكاساتها على الأمن القومي التركي وتفصيل مكانتها على النظام الدولي.[1]

وتمكن الحزب من إجراء تغييرات في السياسة الداخلية والخارجية وتحقيق قفزات نحو التقدم من خلال تطبيق برامج الإصلاح التي مست جميع المجالات: السياسية، الاقتصادية، الثقافية والعلمية، وكذلك وضع أسس جديدة للسياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية حيث السعي للتحرك التركي في الدائرة العربية الإسلامية وذلك بشكل متوازن مع الدائرة الغربية والعمل على استمرار نشاط تركيا الفعال الذي أخذ يتطور تدريجيا، حيث العودة إلى لعب دور فعّال في الأقاليم العثمانية السابقة التي تبدو فيها تركيا حسب حزب العدالة كامنة في ماضيها العثماني، غير أن التاريخ والثقافة لا تتناسى ماضي تركيا العثماني ولا تسعى إلى مجرد استغلاله فقط وإنّما يجب توفير ميزة لتركيا وذلك من خلال انخراطها في المناطق المجاورة، وأنّ حل أي مشكلة سياسية في المنطقة يكون بالعودة إلى الأرشيف العثماني الماضي ليمنح ذلك لتركيا موقع في مسار السلام في الشرق الأوسط. كما أن العامل الديني والتاريخي للسياسة الإقليمية التركية يمكن أن يحفز ويعطي زخما لمقومات الدور الإقليمي التركي، كما أن يمكن لقدرة تركيا بنظامها العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية وحضور هويتها الإسلامية أن تشكل نموذج ملائما يمكن لدول الشرق الأوسط الاستفادة منه في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية وذلك من خلال النظرة التي قدمتها تركيا في إطار حزب العدالة والتنمية أنها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها في منظمة المؤتمر الإسلامي وتربطها بها علاقات تاريخية وثقافية واجتماعية منذ القدم وهي كلها مفاهيم طرحها رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" أما مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن 2004.

فتوجه تركيا إلى المنطقة العربية ليس مجرد خيار، وإنما ضرورة لحاجتها إلى دور إقليمي جديد بحفظ مكانتها في الإستراتيجية الغربية ضمن الإطار الإقليمي، فتغيرات بين محافظين تقادميين، وقوميين غربيين تعتبر عوامل مساعدة لتعظم دورها الإقليمي في المنطقة والتفاعل مع معطيات المنطقة، خاصة وأنه يتم إهمال العامل التاريخي، لدى الأكثرية العربية أو على الأقل تهميش مما سوف يجعل التطبيع مع تركيا أمرا مبرّرا إضافة إلى ظهور طبقة المثقفين ذو الاتجاهات المختلفة في تركيا تدفع إلى قراءة جديدة للعلاقات في فترة الإمبراطورية العثمانية بعيدا عن الخطاب التقليدي السائد الذي يصوّرها بأنها قوة استعمارية، تقوم على اختراق قيم سياسية ثقافية غربية للجسد السياسي والاجتماعي في المنطقة، فهذا سوف يجعلها كيان مقبول في المنطقة، كما أن ما يحفز تركيا لأداء دور رئيسي وإقليمي ودولي في نفس

[1] العثمانية الجديدة...الدور التركي في المنطقة العربية، **مرجع سابق**، ص ص.5، 6.

الوقت هو النهج الديمقراطي الذي تتغنى به وتحاول أن تسلكه. وكذلك الموقع الجغرافي الذي يربط الجزء الأوروبي بالجزء الأسيوي، وكذلك تنوع المناخ والمكونات البيئية. التي تميزها عن غيرها من الدول التي من شأنها أن تجعل تركيا دولة فاعلة ومؤثرة في الإقليم ككل وفي العالم وفي نفس الوقت دولة ناشطة سياسيا واقتصاديا، والعمل على تأدية دور وسيط استراتيجي في تسوية النزاعات التي تحدث على مستوى منطقة الشرق الأوسطية.

كذلك ما جعل تركيا تتحرك نحو المنطقة هو التخوفات والتوجّسات من المشكلة الكردية التي تعتبر إحدى المشاكل المستعصية التي ورثتها حكومة حزب العدالة والتنمية من الحكومات التركية السابقة، فالمواجهات العسكرية المستمرة مع عناصر حزب الكردستاني في جنوب شرق تركيا والتي وجدت ملاذا آمنا في شمال العراق حيث الفراغ الأمني الذي حصل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 أدى إلي شن المزيد من الهجمات داخل تركيا ضد الجيش التركي الأمر الذي تطلب من الجنود الأتراك والطيران التركي قصف مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.[1]

كما أن إدراك حزب العدالة والتنمية بأن تركيا لا يمكن لها تأدية دور إقليمي ما لم تقوم بتأمين وضع الداخل التركي كذلك تبني الحزب الشعار الذي أطلقه أتاتورك (السلام في الداخل والسلام في الخارج) حيث أن من دون تحقيق سلام داخلي لا يمكن تحقيق سلام واستقرار مستدام في الخارج.

لقد أحرزت حكومة أرورغان تقدما واضحا في الخارج، من خلال المبادرة التي أطلقها في 2009 بانفتاحه الديمقراطي على فئة الأكراد وأن المصالحة مع الأكراد ضرورة لا يمكن تفاديها مهما بلغت صعوبتها، فهي اعتبرت عنصر أساسي في الحملة التي بدأها وزير الخارجية "احمد دواود اغلو" التي تهدف إلى جعل تركيا لاعب أساسي في الشرق الأوسط.

فمنذ تأسيس الحزب وهو يحاول الالتفاف إلى قضايا تتعلق بإصلاحات داخلية وإيجاد دور إقليمي مؤثر لتركيا باعتماده على أساليب جديدة في العمل وتجنب أي مواجهة مع النظام، وأضفى لكل إصلاحاته النجاح.

فوصول حزب العدالة إلى السلطة كان لأول مرة يأتي حزب إلى السلطة يحمل رؤية مختلفة لمكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية بالإضافة إلى الرؤية الجديدة التي وضعها داود أغلو مهندس الرؤية الجديدة وواضعها قبل وصول الحزب إلى السلطة، وكان عند وصول الحزب الممارسة العملية، حيث وفّر الشروط الموضوعية لبلورة إستراتيجية ونظرية أغلو التي جمعت من النظرية إلى الممارسة التطبيقية، حيث يرى داود أغلو أنّ على تركيا الخروج من موقعها ومكانتها وذلك باعتمادها رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تقتضي أن تكون تركيا قوّة مؤثرة ومركزية خاصة تلك العوامل

[1] صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **مرجع سابق**، ص ص.84-86.

الخاصة بالإرهاب(أي حزب العمال الكردستاني)، وعدم الاستقرار السياسي وكذلك الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

فتحرك حكومة أردوغان نحو تطبيق الديمقراطية في تركيا والتوجه الجدي على المشكلة الكردية من جذورها سوف يحفز تركيا ويعطي لها دفعا قويا للقيام بسياسة نشطة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فهذا ما دفع أردوغان إلى التدخل السريع لحل المشاكل العالقة ومنها المشكلة الكردية.

كما أن تحقيق أردوغان لمؤشرات اقتصادية متنامية في الاقتصاد التركي، هذا يعتبر محفز للدور التركي الإقليمي في المنطقة الذي سوف يتصاعد بشكل أفضل لاستعادة مكانته التاريخية.

كذلك الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية إلى الحركة الدائمة إلى التواصل مع كل دول العالم التي تعتبر مهمة لتركيا، وذلك لاستمرار السياسة الخارجية التركية في إيلاء اهتمام مباشر لعلاقاتها مع دول محيطها المشرقي من روسيا وإيران وصولا إلى الوطن العربي، وذلك بتأسيس نظام إقليمي جديد تكون تركيا أحد صانعيه.[1]

فالمرونة والحكمة التي تحلّى بها حزب العدالة والتنمية على المستوى الداخلي ونجاحه في الإصلاحات في شتى المجالات، وكذلك السياسة الخارجية المتوازنة التي قامت بتحسين علاقات تركيا مع مختلف الدول كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار العربي خاصة أعطت لتركيا دفعة نحو لعب دور إقليمي.

كما أن كون تركيا أيضا تتمتع بموقع هام حيث تتحكم في مواقع إستراتيجية للعديد من الدول العربية جغرافيا أمنيا خاصة سوريا والعراق حيث أن الوجود الجغرافي التركي في المنطقة يمكنها في مساعدتها على امتلاك القدرة على التهديد والتحكم بمصالح الوطن العربي، حيث موقع تركيا فرض عليها التحرك ضمن مجموعة من الدوائر من ضمنها الدوائر العربية

كذلك البعد الديني الذي يعتبر محفز لتطوير تركيا علاقتها مع دول المنطقة خاصة باعتبار أن حزب العدالة والتنمية له جذور إسلامية، فالدين الإسلامي يمكن اضطهد في بداية الثورة لم تتمكن السلطة التركية من كبحه، حيث عاد مؤخرا إلى الاستقواء وبدا يشكل واقع هاما على ساحة واسعة من الفعل السياسي التركي الداخلي، وأخذ يمتد ليشمل المساحة الإقليمية.

[1] **المرجع نفسه**، ص.87.

المبحث الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط

بعد تلاشي الدولة العثمانية انصب اهتمام الأتراك لاحقا على جمع ما تبقى منها في منطقة الأنضول وتراقيا الأوروبية، وتوصلوا إلى بناء جمهورية تركيا في 29 أكتوبر تشرين الأول 1923 مع رفع شعار "سلام في الوطن، سلام في العالم" من طرف كمال أتاتورك. ونجحت تركيا في ضم لواء الأسكندرون من سوريا نهائيا في العام 1939 لكنها لم تستطع صم الموصل وكركوك.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، انضمت تركيا إلى المعسكر الغربي الذي دفع بها إلى الاعتراف بدولة إسرائيل في عام 1949، والانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي 1952، بذلك كانت تركيا بمثابة امتداد للمعسكر الغربي وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ما أدى إلى ممارسة دور سلبي اتجاه دول المنطقة.[1]

بنهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي وتزعم الولايات المتحدة للعالم وبروز الهيئة الأمريكية تحت غطاء ملء الفراغ السوفيتي ونشر الديمقراطية وتعزيز الحريات والأخذ بنظرية صدام الحضارات ومحاربة العالم الإسلامي ظلت تركيا مساندة لهذا المشروع. في هذه الأثناء انكشف عالم جديد في وجه تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز، ما دفع بتركيا إلى محاولة لعب دور الأخ الأكبر مع الدول الجديدة المستقلة عن الإتحاد السوفيتي.

استمرت تركيا في تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع إسرائيل في مواجهة سوريا والقوى الإسلامية في المنطقة، لكن ما وقع في تسعينات القرن العشرين كأحداث البلقان خاصة مجازر البوسنة وكوسوفو التي خلقت في تركيا جوا إسلاميا عميقا ضد السياسات الغربية. بالإضافة إلى ما نتج عن حرب تحرير الكويت أين وجد حزب العمال فرصة للتمركز شمال العراق للهجوم على الجيش التركي داخل الأراضي التركية وجعل المنطقة محظورة على نظام صدام حسين وأصبحت منطقة كردية تتمتع بخصائص الدولة المستقلة. هذا ما أثار قلق تركيا على أمنها القومي وجعلها تشك بما تخططه الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة اتجاه المنطقة. لتعود تركيا وتراجع أجندة اهتماماتها بالشرق الأوسط تحت دفع أحداث الحادي عشر سبتمبر من العام 2001 واحتلال العراق في مارس/ آذار 2003. وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 هزة قوية للعالم كله وخاصة العالم الإسلامي الذي أصبح نقطة مستهدفة من الولايات المتحدة وكل من يخالف سياسات الولايات المتحدة بحجة محاربة الإرهاب الإسلامي، ما أدى إلى الحرب على العراق وأفغانستان، ولم تكن تركيا بعيدة عن ذلك كونها بلد مسلم.

[1] علي حسين باكير، **مرجع سابق**، ص.133.

أما احتلال العراق بالنسبة لتركيا فخطورته لا تقاس، كون العراق إحدى الدول المركزية في منطقة الشرق الأوسط، وتخوفت تركيا من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها.

وما يزيد الأمر خطورة نشوء كيان فيدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليها في الدستور العراقي (كما سبق الذكر)، كما صرح أردوغان في التاسع من يناير كانون الثاني 2007: «إن تقسيم العراق أمر خطير وغير مقبول والعراق له عندنا أولوية حتى على الإتحاد الأوروبي ». حيث ترى تركيا أن الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل هي الأطراف المسؤولة عن تغيير خريطة المنطقة.

فقد حاولت تركيا كل ما في وسعها لمنع احتلال العراق والإبقاء على الوضع السابق مع السعي لإبقائه بما يرضي واشنطن لكن مع إبقاء الوضع لصالح أنقرة. وكان دافع الموقف التركي هو الخشية من انفجار الأراضي العراقية وإحداث انقسامات فيها، حيث رفض البرلمان التركي في الأول من سنة 2003 السماح للقوات الأمريكية بالعبور إلى شمال العراق عبر الأراضي التركية.[1]

وقد ساهمت كل من المتغيرات الإقليمية (مثل احتلال العراق) والدولية (أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001) في توصل تركيا إلى حقيقة أنه ليس من مصلحتها المخاطرة بعلاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي مقابل تحسينها مع الغرب والعمل على الاندماج معه وحماية مصالحه وتلبية طلباته. وأدركت أن عليها إقامة توازن بين مختلف الاتجاهات: الأمريكية، لأوروبية، الإسرائيلية، العربية والإسلامية وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جيرانها الإقليميين، وتكون تركيا بلدا محوريا على مسافة واحدة مع الجميع وقادرة على التأثير في مجريات الأحداث.

تزامنت هذه التطورات والظروف الدولية والإقليمية مع أحداث مهمة على المستوى الداخلي لتركيا بانتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية التي جرت في نوفمبر 2002 واستلامه السلطة السياسية في البرلمان كما في الحكومة بقيادة زعيم الحزب "رجب طيب أردوغان" الذي أحدث تحولات دستورية، اجتماعية وخارجية حاسمة أعادة أولويات تركيا.[2]

فهو أول حزب يصل إلى السلطة حاملا لرؤية مختلفة لمكانة تركيا وموقعها ودورها على المستوى الإقليمي والدولي حيث أحدث تغييرات جذرية في التوجهات التكتيكية وأصول السياسة المتبعة.

وهذه السياسة أو الرؤية الجديدة لتركيا خطط لها "أحمد داود أوغلو" قبل وصول الحزب إلى السلطة وجسَد ذلك في كتابه الشهير "العمق الإستراتيجي: الموقع الدولي لتركيا" الصادر سنة 2001.

---

[1] محمد نور الدين،" تركيا وأمريكا في الشرق الأوسط تقاطعات وتباينات"، **شؤون عربية**، ع 139، خريف 2009، ص ص.143-145.

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، **مرجع سابق**، ص.74.

فقد مثل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة توفير الأرضية الملائمة لتحقيق هذه الرؤية الجديدة على أرض الواقع. ويرى داود أغلو أن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر من العام 2001 دفعت الولايات المتحدة إلى تغيير خطاباتها في النظام العالمي الجديد التي ترتكز على "الحريات" نحو خطابات محورها الأساسي هو "الأمن".

ويضيف داود أوغلو أن العالم عرف بعد هذه الأحداث ثلاث مراحل: الأولى مرحلة نفسية تجلت في الحرب على أفغنستان، والثانية بدأت بالحرب على العراق ويمكن أن تستمر من 10 إلى 15 سنة وستعرف تغييرات وتوترات كثيرة ما يدفع كل دولة إلى البحث عن مكانة لها في هذا العالم لتأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد وستعمل فيه كل قوة على مضاعفة حضورها.

ويقول داود أوغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة في هذه المرحلة يشترط انتهاج رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تؤدي بها لتكون قوة مركزية.[1]

مع العلم أن في التسعينات برزت عوائق حالت دون وصول أو اكتساب تركيا لقوة مركزية منها الإرهاب (حزب العمال الكردستاني) وتأثيراته الداخلية وعدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

فقد استطاع حزب العدالة والتنمية إحداث تغييرات جوهرية داخل تركيا حيث: حقق تقدما في مجال الحريات العامة على مختلف الأصعدة والذي نتج عن الإصلاحات القانونية التي بدأت في 2002 وانتهت بالتعديل الدستوري لعام 2007 والحد من تدخل المؤسسة العسكرية في السلطة المدنية التركية.

كما تمكن الحزب من تشكيل حكومة واضحة واضعا بذلك حدا للائتلافات الحكومية. وعمل الحزب جاهدا من أجل تجاوز المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث أشار في المجال الاقتصادي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي أدخلت البلاد في أزمة بسبب التفاوت بين الأقاليم التركية، ومن أجل تجاوز هذا الوضع اعتمد الحزب على مبدأ العدالة في توزيع الثروات ومكافحة الفقر وأساليب الكسب غير المشروعة، والأخذ بمبدأ المنافسة في السوق وتقليص البيروقراطية. ومواصلة تنفيذ المشاريع التنموية وصولا إلى تأمين الاستقرار الاقتصادي على بعد الإصلاحات التي قام بها في المجال الاقتصادي وذلك تحت إشراف صندوق النقد الدولي لكن بالعمل بنظام الصرف الثابت عوض نظام الصرف المرن.

كما أجريت إصلاحات في الداخل لتعزيز الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان وقلص من صلاحيات المؤسسة العسكرية القوية، ووسع هامش الحريات وتم اعتماد بعض الإصلاحات في المؤسسة

[1] علي حسين باكير وآخرون، **مرجع سابق**، ص.137.

القضائية ذات النفوذ الواسع (وهي الخطوات التي دفعت الإتحاد الأوروبي لإعلان المفاوضات المباشرة بشأن عضوية تركيا في الإتحاد في 2004).

فقد ساعد مناخ الاستقرار السياسي على دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو وتعزيز التجارة الخارجية مما جعل الاقتصاد التركي يحتل المرتبة السابعة عشر (17) عالميا.

كما تم توسيع دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية بالشكل الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا وذلك من خلال اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية وتفعيل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل.

والعمل على تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي يطالب بها كل من صندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي.

وتشجيع الاستثمارات الداخلية والأجنبية المباشرة وتطوير القدرة التنافسية للصناعات التركية فضلا عن خفض معدلات الفقر. وتقليص عدد الجنود حتى يعادل ما يوجد في دول حلف الناتو والعمل على تحسين نظام الخدمة العسكرية حتى يخدم منافع الدولة وتقليص عدد الوزارات من 27 إلى 24 وزير. وتوفير أقصى قدر ممكن من مناصب الشغل في سبيل مكافحة البطالة.[1]

فالإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى سدة الحكم شملت كل الميادين: السياسي، العسكري، الاقتصادي، الثقافي، التربوي، التعليمي، الخدماتي. وذلك من أجل توفير وضمان قاعدة متينة وانطلاقة قوية تؤدي إلى نجاح هذه الإصلاحات.

فنجد المستوى التعليمي الذي عرف حملة واسعة وعميقة من الإصلاحات:

أولا–الجانب التعليمي:

مرَت السياسات التعليمية في تركيا بمراحل عديدة، كغيرها من السياسات الاجتماعية التي واجهت التشدد العلماني، الأتاتوركي، والتي واصلها حزب الشعب الجمهوري والمؤسسة العسكرية المتصلبة والأحزاب العلمانية المناهضة للدين الإسلامي ومظاهره في الحياة الاجتماعية والتعليمية والتربوية، سواء بإغلاق المدارس الدينية أو بمنع الكتب الدينية وإتلافها واستبدالها بالكتب الواردة من أوروبا بطريقة تزدري، الثقافة الإسلامية لعقود عديدة منذ قيام الجمهوريَة، سواء من خلال حركة التغريب أو العلمانية.

[1] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص ص.40،41.

وقبل انتخابات 2002، وضع حزب العدالة والتنمية سياسته التعليميَة كبرنامج يترشح على أساسها، وفاز على أساسها، فطبَقها بعدها في العشر السنوات الماضية، وكانت عاملا مهمًا وقويًا في نجاح التجربة التركية.

إنَ التعليم وفقا لما يراه الحزب من أهم عناصر التنمية والنهضة في جميع المجالات، ذلك إن السياسة التعليميَة هي استثمار للثروة البشريَة في الطريق المستقيم، والمجتمعات التي لا تستفيد من ثروتها البشريَة بصورة جيدة هي مجتمعات محكوم عليها بفقدان حظها في المنافسة والتقدم.

فلقد كانت السياسة التعليميَة التي طبقها حزب العدالة والتنمية في العشر السنوات الأخيرة من تاريخ تركيا ومن تجربتها النهضوية عاملا أساسيا في النجاح والتقدم في بناء مجتمع متعلم وجيل مثقف.[1]

فلقد أعطى الحزب أولوية في تخصيص الموارد البشرية العامة للاستثمار في مجال التعليم، فالحزب يرى أن أي ضعف يقع في مجال التعليم لا يمكن التغلب عليه بأي تقدم يتم تحقيقه في مجالات أخرى.

فلذلك جعل هذه السياسة التعليميَة أهم أهدافه الرئيسية ومحاولة إزالة الضعف المتزايد باستمرار في مجال التعليم.

بدأت السياسة التعليمية التي مارسها حزب العدالة والتنمية بحركة إصلاح جذريَة في مجال التعليم وفق ما يلي:

1- مراجعة مناهج التعليم الأساسيَة من جديد، بما يتوافق مع متطلبات العصر واحتياجات المجتمع التركي، ووفقا لما يتم اكتسابه للطلاب من مهارات ونقل التعليم الأساسي عبر التطبيقات التعليميَة النموذجيَة الناجحة إلى الإدارات المحلية والفروع الإقليميَة بالريف، وتحويل دور وزارة التعليم الوطني إلى الرقابة والتنظيم ووضع المعايير وإدخال التعليم إلى المناطق المحرومة ودعمه من خلال برامج خاصة.
2- إعادة تنظيم مرحلة التعليم الإلزامي، بصورة تحقيق إمكانية الاختيار والتوجيه، ورفع عدد سنواته من ثمانية أعوام دراسية إلى أحد عشر عاما.
3- ضمان تكافؤ الفرص لجميع خريجي المدارس الثانوية والمدارس المناظرة لها من أجل القبول بالجامعة.[2]
4- تقديم التعليم الأساسي مجانا، والسعي لرفع جودة التعليم في المدارس الحكوميَة، وتطوير إمكانياتها التكنولوجيَة، وإدخال مقررات تعليميَة لتطوير مهارات الطلاَب نحو المشاركة، وحرَية التفكير والتحليل

[1] سهيل صابان، **تطور الأوضاع الثقافية في تركيا** (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2010)، ص.107.
[2] محمد زاهد جول، **مرجع سابق**، ص ص.99، 100.

وحثهم على الإبداع والاستقلالية في اتخاذ القرار، وتناول القيم التعددية وتمجد الشعور بالمواطنة، وتعلم التكنولوجيا المعاصرة، وما ساعد على ذلك التعلم والاستفادة من خبرات الدول الديمقراطيَة المتقدمة في هذا المجال، وقد تم إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية التي تخرج المدرسين، وتم تأهيل الخرجين منهم وفق النظام التعليمي الجديد.

5- وضع مواد "اختيارية" اعتبارا من الصف الخامس الابتدائي، تساعد الطلاَب على التوجه للتعليم العام والفنَي في المراحل الأعلى وفقا لاهتماماتهم وقدراتهم.

6- التوسع في المؤسسات التعليمية الخاصة من خلال إدخال تشريعات قانونية تستهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم، وحث المدارس على العمل بكامل طاقاتها، وتحسين الخدمات التعليمية.

7- الاهتمام بالتعليم الفنَي والتوجيه في المرحلة قبل الجامعية لاكتساب الطلاَب مهنة بجانب الشهادة وتطوير برنامج التعليم الفنَي لتتوافق مع سوق العمل.

8- إخضاع المدارس المهنية العليا التي تعمل على توفير أعمال وسطية لتشريع قانون جديد وفق برنامج معين يمكنها من تخريج عمالة وسيطة مؤهلة تأهلا عاليا.

9- دعم الإدارة المركزية لبرنامج التطوير البحثي والتكنولوجي في الجامعات في المجالات التي تحتاجها الدولة وتوفير الموارد المالية في هذا الصدد وحث على التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية.

لكن التعليم العالي سجل في تركيا تقدما كبيرا من حيث الكم، إلا أنه لم يستطع أن يحقق تقدم النجاح من حيث الكيف، فهناك حاجة للقيام بإصلاح جذري في التعليم الجامعي وذلك يجعل المجلس الأعلى للتعليم العالي مؤسسة تقوم بالتنسيق بين الجامعات.

10- محاولة تطوير الأبنية التعليمية من حيث النمط المعماري والتجهيزات والقدرات التعليمية وتطبيق نظام التعليم في المدارس على أساس الدراسة لا على الصف الدراسي.

11- الاهتمام بجودة التعليم وذلك بتعليم اللغات الأجنبية واستخدام الوسائل والإمكانات الحديثة في طريقة التدريس والحث على الاهتمام باللغة التركية واستخدامها كلغة علم.[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.101-103.

وقد حققت هذه السياسة التعليمية من الإنجازات في مجال التعليم مايلي:

1- زيادة كبيرة في عدد الصفوف المدرسية: إذ تم خلال الفترة بين أعوام بين السنوات 2003 و2011 تشييد مجموعة 70 ألف غرفة مدرسية جديدة إلى صفوف التعليم وتوازي هذه الصفوف المدرسية ثلث عدد صفوف أو الفرق المدرسية منذ قيام الجمهورية التركية.

2- ثورة تكنولوجية في التعليم، فقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم لم يكن في المدارس غير عدد قليل من الحواسب ذات التكنولوجيا القديمة وبعد عام 2002 خصص للمدارس 750 ألف حاسوب جديد خلق ثورة تكنولوجيا في مجال التعليم في تركيا.

3- انترنيت سريع في المدارس حيث قامت حكومة العدالة والتنمية بتزويد 97 % من المدارس التركية بالانترنيت السريع.

4- تحديد المناهج والمفردات الدراسية حيث قامت حكومة الحزب بإلغاء المناهج الدراسية المستندة على الحفظ وتم تعويضها بمناهج جديدة تدفع الطلاب للتفكير واستخدام المنطق والعقلانية.

5- دعم تام لطلبة الجامعات حيث تم في حكومة حزب العدالة والتنمية برفع منحة الطلبة، فبعدما كانت منحة طلبة الجامعات 45 ليرة في عام 2002، رفعت إلى كل من يطلبها إلى 240 ليرة.

6- مساهمة في رفع نوعية وجبات طعام الأقسام الداخلية، وتقديم الدعم لهم في مجال التغذية.

7- جامعات في كافة المدن حيث قامت حكومة العدالة والتنمية بزيادة عدد الجامعات في فترة حكمها وقد كان عدد الجامعات في تركيا 76 جامعة في عام 2002 وقد رفع هذا العدد إلى 162 جامعة بحيث لم تعد هناك أي مدينة خالية من الجامعة والكليات وكذلك رفع ميزانيات الجامعات الرسمية من 2.5 مليار ليرة في عام 2002 إلى 11.5 مليار في عام 2011 وذلك مهد الطريق أمام ارتفاع مستوى الجامعات إلى مستويات عالي من ذي قبل.

8- سن التعليم غير محدود حيث قامت حكومة حزب بعملية محو للأمية وذلك بطرق مبتكرة وبذلك تعليم حوالي 5.2 ألف امرأة القراءة والكتابة.

9- مضاعفة عدد المعلمين وتحسين ظروفهم قامت حكومة الحزب برفع رواتب المعلمين والمدرسين بنسبة 200 % ومن أجل حصول الطلبة على التعليم أفضل قامت حكومة العدالة والتنمية بمضاعفة عدد المعلمين والمدرسين كما تم فتح 747 قسما داخليا في التعليم الأولى والمتوسط مع 920 قاعة رياضية و6146 مكتبة مدرسية.

10- مضاعفة المنح الدراسية 7 مرات فقد كانت المنحة الدراسية لطلبة المرحلة الإلزامية 12 ليرة في 2003 فتم زيادتها إلى 100 ليرة تركية في 2011 وبهذا ساهمت الحكومة في ابداد الطلبة عناية أكبر للتعليم.[1]

[1] ورغى جلال، **الحركة النهضوية التركية** (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010)، ص ص.131-135.

11- رفع المعوقات في التعليم مع صدور قانون المعاقين فتحت حكومة الحزب الأبواب على مصراعيها لنقل المعاقين الصغار مجانا إلى المدارس مجانا ومنذ عام 2004 تمكن 97 ألف معاق الدوام في المدارس.

ثانيا-الجانب العسكري:

عمل حزب العدالة والتنمية على تقليص دور الجيش في الحيات السياسية حيث اتجه الحزب منذ فوزه في الانتخابات في نوفمبر 2002 نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتوائم مع معايير كوبنهاجن بما يتضمن استقرار هذه المؤسسات وترسيخ الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات فصاغ رجال القانون الأتراك سبع(7) حزم قانونية التي يتم بمقتضاها إجراء تعديلات دستورية أو قانونية للتوائم مع الإتحاد الأوروبي.

حيث كان هذا الأخير يتابع عن قرب الأوضاع (الاجتماعية، السياسية والقانونية) في تركيا عن طريق تقارير. وكان الاتحاد الأوروبي يطالب على الدوام بإعادة النظر في دور الجيش في الحياة السياسية وطلب أيضا في المذكرة الأوروبية لعام 2002 بإعادة تنظيم مجلس الأمن القومي دستوريا وفقا للمعايير الأوروبية وتحويلها إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة.

ووفقا للتعديلات الدستورية التي أجريت في 30 أكتوبر 2001 التي شملت 37 مادة دستورية منها المادة 118 الخاصة بمجلس الأمن القومي تم توسيع عدد أعضاء هذا المجلس بإدراج وزيرا العدل ونائبي رئيس الوزراء أي ترجيح كفة المقاعد المدنية فيه وأصبحت قراراته تقيم من طرف مجلس الوزراء.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم أصدر حزمة قانونية جديدة وتشريعات متوافقة مع معايير كوبنهاجن. فقد كانت الحزمة التي صادق عليها البرلمان التركي في 30 جويلية 2003 نقطة التحول الأقوى على العلاقة بين المدنيين والعسكريين داخل مجلس الأمن القومي حيث استهدفت الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية .

فتم تعديل المادة 150 بإلغاء البند الخاص بوجود تعيين الأمن العام للمجلس من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول، فريق أول بحري لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس.[1]

وبتعديل المادة 5 أصبح المجلس يجتمع مرة واحدة كل شهرين بدلا من اجتماع واحد كل شهر(سابقا).

[1] د. طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر** (مصر: دار النهضة، ط2، 2013)، ص ص.154- 156.

بتعديل المادة (4) التي كانت تكلف المجلس بمتابعة وتقييم عناصر القوى الوطنية ومتابعة أوضاع الدولة أصبح للمجلس مهمة رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني وأخبار مجلس الوزراء بآرائه منتظرا ما يشيد إليه من مهام أي أصبح الجهاز استشاري.

وبتعديل المادة (13) أصبحت الأمانة العامة للمجلس تنفذ فقط ما يكلف به المجلس بعدما كانت لها سلطة رقابية ومبادرة في إعداد قرارات المجلس ووضع خطط الوزارات والهيئات والمؤسسات.

بعد إلغاء المواد 9 و14 و19 فقدت الأمانة العامة للمجلس حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

بتعديل المادة (30) من قانون الجهاز المحاسبي أصبحت المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين للإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات بعدما كانت تعفى من الخضوع للرقابة المالية.

تعديل المادة (131) في 07 مايو – أيار 2004 مكن من إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم وفي شهر أوت من نفس السنة تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفاز.[1]

وسمحت التعديلات الدستورية والقانونية برفع الدعاوي القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات السابقة في قضايا الفساد وإلزام العسكريين بالتصريح فقط في المجال العسكري والأمني وإلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية.

ثالثا–الجانب القومي، الطائفي:

نظرا لتعدد القوميات التركية، تعددت الإشكاليات التي تهدد المجتمع التركي والوحدة التركية، فكان تعدد القوميات تنعكس على تنافر العمل الحزبي السياسي والإيديولوجي إلى درجة أن كانت النزاعات الإيديولوجية. إحدى أسباب ضعف المجتمع التركي والحياة السياسية بالإضافة إلى المشاكل الأخرى التي لا تعد ولا تحص منها: المشكلة القبرصية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، مشاكل النظام المصرفي والمالي، مشكلة الانضمام إلى الإتحاد الأوربي، علاقة تركيا بالدول العربية وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا الأمن المائي...إلخ.

حاولت الأحزاب التقليدية حل هذه المشاكل لكن دون جدوى، لذلك يعتبر مجيء حزب العدالة والتنمية مطلب حقيقي للشعب التركي نظرا للثقة والشعبية التي حظي بها، وقام باتباع مسار إصلاحي آملا في حل المشاكل المختلفة.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.157– 159.

قبل أن ينطلق الحزب في نهضته المعاصرة عمل على تحقيق الانفتاح الداخلي بين القوميات التركية من خلال مشروع "الوحدة والأخوة الوطنية" واهتم الحزب بحل جميع المسائل والمشاكل لكل المواطنين من مختلف الطوائف (مسلمة، كردية، علوية، قوقازية، بلقانية...) وإجراء اتصالات مع ممثلي الطوائف.

ومنح الحزب الاهتمام الأكبر للقضية الكردية من أجل حلها وذلك وفق خطوات مدروسة:

1- إلغاء حظر تسمية العائلات لأطفالها بلغات محلية وفق الثقافات القومية.
2- حرية فتح دورات خاصة لتعليم اللغات واللهجات المحلية.
3- إطلاق حرية إقامة قنوات تلفزيونية بلغات محلية خارج اللغة التركية بدأت بقناة شبه رسمية باللغة الكردية وأخرى باللغة العربية.
4- رفع العراقيل القائمة بوجه عروض المسرحيات والأغاني الكردية وشرعت وزارة الثقافة بطبع مؤلفات باللغة الكردية.
5- إلغاء الحظر على الدعاية السياسية باللغة المحلية.
6- إطلاق أسماء بعض الشخصيات الهامة في الثقافة والتاريخ الكردي على المدارس.
7- إصدار قانون رقم: 5233 لتعويض المواطنين المتضررين من الإرهاب وتخصيص مبلغ 2,5 مليار ليرة لذلك.
8- رفع القيود المفروضة على استخدام بعض المراعي الجبلية بسبب الإرهاب مما ساهم في توسيع وتطوير تربية المواشي.
9- تعزيز مجلس حقوق الإنسان على رئاسة الوزارة لضمان حرية أكبر لحقوق الإنسان.
10- طرح مسودة على مجلس الأمة التركي لتحقيق مراقبة أشد على قوات الأمن في مجال إنتهاكات حقوق الإنسان.
11- إعداد مسودة قانون لتشكيل مجلس المساومة ومكافحة التمييز.
12- المصادقة غلى البرتوكول الاختياري للأمم المتحدة بشأن مكافحة التعذيب والمعاملة السيئة والاستعداد لتشكيل لجنة مكافحة التعذيب في تركيا.[1]

مكنت هذه الإصلاحات تركيا من الحصول على دعم الإتحاد الأوروبي في تنفيذ المزيد من إصلاحات أخرى شاملة للبلاد كلها (سياسيا، اقتصاديا وتعليميا).

[1] فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، تر: ميخائيل نجم خوري (ب ب ن: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1،1993)، ص.44.

فقد حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية إعادة بناء وتشكيل الحياة السياسية في البلاد على أسس جديدة، اقتضت تحديد مهمة المؤسسة العسكرية وإعادة بناء مجلس الأمن القومي بما يقلص من حضور العسكر ونفوذه في المجلس وفي الحياة السياسية التركية.

رابعا-الجانب الاقتصادي:

عرف الاقتصاد التركي بعد عام 2002 تحولا كبيرا بفضل الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية والتي ساهمت في تقوية البنى التحتية للمؤسسات الاقتصادية، فأصبح الاقتصاد التركي أكثر ثباتا أمام المشاكل التي يمكن أن تحدث في الأسواق العالمية وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات مستقلة وإعادة تنظيم رأس المال بشكل يتلاءم مع مفهوم العصر الحديث. كما أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية منذ عام 2005 ما جعل العملة المحلية ذات قيمة ومكانة أكبر.

في الأزمة الاقتصادية لسنة2001 انخفض الاقتصاد التركي بنسبة 5.7%، لكن بفضل الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية بلغ متوسط نسبة النمو السنوي في الاقتصاد التركي بين 2002 و2011م 5.2% وحقق هذا الأخير سرعة نمو في عامي 2010 و2011 تقدر بـ 9.2% و8.8% على التوالي فأصبح ثاني أكبر اقتصاد بعد الصين من حيث سرعة النمو، وواصل الاقتصاد التركي نموه بنسبة 2.2%في عام 2012 الذي شهدت فيه العديد من الدول الأوروبية أزمة اقتصادية قوية.

وانعكس هذا الأداء على ازدياد الدخل القومي الذي كان يقدر بـ 230 مليار دولار في نهاية 2002 بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال عشر(10) سنوات ليصل إلى 786 مليار دولار، كما أن الدخل الفردي كان يقدر ب 3500 دولار في سنة 2002 لكنه ارتفع ليبلغ 10504 دولار في نهاية سنة 2012.[1]

خامسا- الجانب السياحي:

اهتمت تركيا بقطاع السياحة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بتأسيس وزارة للسياحة في عام 1965 وفتح المجال للاستثمارات وحتى الحصول على قرض من البنك العالمي لزيادة الاستثمارات. ونتج عن الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة في المجال السياحي تزايد عدد السواح المتوافدين إلى تركيا، فقد كان عددهم يبلغ عشرة (10) ملايين سائح سنة 1998 ليرتفع إلى سبع وعشرون (27) مليون سائح سنة 2009.

[1]- بدون كاتب، **الثورة الصامتة حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا(2002- 2013)**، تر: طارق عبد الجليل وأحمد سامي العايدي (إصدارات مستشارية النظام العام والأمن، ط2، 2013)، ص ص.93، 94.

وما أدى إلى تطور هذا المجال هو تخصيص مبالغ مالية معتبرة من طرف الحكومة إذ تم تخصيص ثمانية آلاف مليون دولار سنة 1998، ارتفع المبلغ ليصل إلى أكثر من عشرين ألف مليون دولار في 2009. سواح تركيا هم من جنسيات مختلفة فنجد ألمانيا وروسيا تأتيان في المقدمة بنسبة 16.7% و10% على التوالي ثم تأتي بريطانيا بنسبة 9.2%، ثم بلغاريا، إيران، إرلندا، جورجيا، فرنسا.

وترجع كثرة السواح المتوافدين إلى تركيا إلى توفير الإمكانيات الضرورية لراحتهم من فنادق، مطاعم فخمة، مركبات سياحية، حظائر وطنية، طرق وسائل النقل خاصة الطريق السريع أنقرة– إسطنبول.[1]

[1] Pascal-Pierre Rambeaud, **Le moyen-orient une région sous tensions**,(Paris : Ellipses Editions Marketing, 2011), p p.162-163.

خلاصة:

نستنتج أنه من خلال الخصائص التي تتميز بها تركيا من موقع جغرافي استراتيجي، وثروات طبيعية مختلفة وصناعات عديدة مع الماضي التاريخي التركي. هذا بالإضافة إلى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في سنة 2002 الذي شرع بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الداخلية والخارجية التي شملت كل الميادين السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الثقافية، الخدماتية، التعليمية. كل هذا مكن تركيا من الصعود كفاعل إقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثانـي:

مكانـة تركيا بين القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط.

في ظل الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية ظلت تركيا تعمل جاهدة لإبراز وتحقيق مكانة لها بين القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط. وعليه ينقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تركيا والقوى الدولية

المبحث الثاني: تركيا والقوى الإقليمية

المبحث الأول: تركيا والقوى الدولية

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

للولايات المتحدة الأمريكية مصالح دائمة في منطقة الشرق الأوسط وهي إحدى القوى العالمية العظمى التي تجد نفسها تواجه بسلسلة من المشاكل التي تنجم عن تصارع القوى الكبرى لضمان مصالحها في المنطقة. ولم تكن هناك مناطق ذات اهتمام كبير من صناع السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية أكثر من منطقة الشرق الأوسط وتهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط باعتباره مفترقا للطرق الدولية بين أسيا وإفريقيا وأوروبا وكطريق من البحر المتوسط إلى جنوب آسيا ونظرا لغنى المنطقة بمصادر الطاقة المتنوعة وضخامة احتياطاتها.[1]

تبنت الولايات المتحدة ولا تزال إستراتيجية متواصلة من اجل الحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ،فقد عملت على مكافحة الشيوعية وروجت لها علنا ترومان، ازنهاور، نيكسون، ودافعت عن حقوق الإنسان كارتر، والتحرر ريغان، والسلام كلينتون، والحرية بوش. في نفس الوقت حرضت واشنطن على تدبير الانقلابات على قادة وطنيين منتخبين وساندت الاحتلال العسكري والأنظمة القمعية وشنت على المنطقة حروبا وعمليات عسكرية سرية غير شرعية. واعترفت كوندوليزارايس وزيرة خارجية الرئيس بوش في كلمة لها في القاهرة عام2005: "لقد سعت بلادي الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ستين عامًا إلى بسط الاستقرار على حساب الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ولكنها لم تحقق أيا منها".

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام على تعزيز تدخلها الإستراتيجي في المنطقة وقد بلغ تدخلها ذروته في حربي الخليج الأولى عام1991 والثالثة سنة 2003 بغزو العراق. وقد حافظت على ثبات أهدافها حتى عندما عمدت إلى تغيير خطابها أو إستراتيجيتها أو تحالفاتها فحددت أهدافها على عقيدتها المعلنة وركزت على النهوض بمصالحها الجيو–سياسية. ومن أجل تحقيق الأهداف المعلنة يجب الإبقاء على أسطولها وقواعدها وانتشار قواتها في المنطقة لحماية وجودها الدائم في المنطقة والعمل على إبعاد القوى الأخرى خاصة روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقا) وصد موجة القومية العربية. وأعلن الرئيس باراك اوباما في هذا الصدد:[2]

---

[1] سمير حلمى سالم سيسالم، **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947–1977**، دراسة تاريخية تحليلية رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(جامعة غزة: قسم التاريخ، 2005)، ص.24.

[2] مروان بشارة، **أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجيتها في العالم العربي**، المركز العربي للأبحاث والدراسات،2013، ص.2.

"على مدى عقود من الزمن انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية العمل على مجموعة من المصالح الجوهرية في المنطقة هي مكافحة الإرهاب ووقف انتشار الأسلحة النووية، وضمان حرية حركة التجارة وضمان أمن المنطقة والدفاع عن أمن إسرائيل والسعي إلى سلام عربي إسرائيلي".

ولم تكف الولايات المتحدة الأمريكية عن تغذية الصراعات المتواصلة بين دول المنطقة ومكافحة القومية العربية لحماية حلفائها وعملائها في المنطقة فلم يجد العرب أمامهم في كل مرة سوى خيار الانقسام والاختيار بين واشنطن وإحدى القوى الإقليمية التي تحددها الولايات المتحدة الأمريكية واعتمدت على إستراتيجية فرق تسد بالتعاون مع عملاء عرب وغير عرب لأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة رغم إطلاقها شعارات الديمقراطية والحرية والإسلام إلا أنها كانت دائما لا مبالاة تجاه شعوب المنطقة وانصب اهتمامها على حماية مصالحها من إسرائيل.

وكانت الديمقراطية التي تدعو إليها الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة دبلوماسية عامة تعزز القوة الناعمة لها. لكن سرعان ما تحولت هذه الأخيرة إلى قوة صلبة جسدتها في الغزو على أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر والعراق في 2003.[1]

أثر أحداث 11سبتمبر 2001.

لم تكن أحداث 11 سبتمبر 2001 مجرد عملية إرهابية عادية بل شكلت قفزة نوعية بالغة الأهمية في أشكال وآليات الصراع الدولي وتسببت في إعادة تشكيل السياسة الخارجية للدول الكبرى. ودفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع هدف معين وهو مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه باعتباره هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الأمريكية لأن السياسة الخارجية لأية دولة لا تنبع من فراغ وإنما تنصب نحو تحقيق أهداف ومصالح الدولة في المجال الخارجي.

وبما أن منطقة الشرق الأوسط تحظى باهتمام شديد من قبل القادة السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية ورغم تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء المتعاقبون تجاه المنطقة لكن هناك شبه إجماع أو اتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية التي تعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها منها:[2]

-احتواء التوسع السوفيتي(الروسي) في الشرق الأوسط وتحييده من الدبلوماسية الإقليمية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.3.

[2] إيناس شيباني، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلا إدارتي جورج بوش الأب والابن**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة لحاج لخضر بباتنة، 2010)، ص.67.

-ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الدول الغربية بأسعار منخفضة ومستقرة.

-حماية أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة.

-الحفاظ على سياسات الوضع القائم في الشرق الأوسط ومساندة الدول والحكومات الحليفة والأنظمة المحافظة.

وعلى الرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية التي تهدد العالم منذ انتهاء الحرب الباردة بانهيار الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي إلا أن أركان السياسة الأمريكية الشرق أوسطية بقيت ثابتة وذلك لان النفط مازال في صدارة المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأمريكية وثبات مكانة إسرائيل وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت هذه الأهداف تتطور منذ التسعينات وبلغت قمتها في أحداث 11 سبتمبر 2001، وتمثلت الأهداف بعد ذلك في:

-العمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

-مقاومة الحركات الأصولية الإسلامية.

-محاربة الإرهاب وشبكاته ومنظماته وقواعد والدول التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية أنها مصدرا له وراعية له.[1]

وفي ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية الدائم للحفاظ على مكانتها في الشرق الأوسط، تلجأ إلى استخدام شتى الوسائل والطرق ومن بين هذه الوسائل قامت بمجموعة من المشاريع لإبراز مكانتها في المناطق، ومن بين هذه المشاريع نذكر.

1-مشروع الشرق الأوسط الكبير 2004.

طرحه جورج بوش في نيونيو 2004 على قمة مجموعة الثماني التي عقد في سي ايلاند بولاية جورجيا ووافقت عليه دول الشرق الأوسط الكبير، يضم كل الدول العربية سواء الممتدة داخل القارة الأسيوية أو الإفريقية بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا وإيران وأفغانستان وباكستان.

ينطلق المشروع من منطلق أن منطقة الشرق الأوسط تمثل فرصة وتحدي فريدة للمجتمع الدولي، يتركز المشروع حول الحرية ،المعرفة وتمكين المرأة، لأن تزايد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة سيساهم في زيادة التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية

[1] **المرجع نفسه**، ص.68.

وانخفاض دخل الدول حيث يقل مجموع إجمالي الدخل لبلدان الجامعة العربية ال22 من إجمالي دخل اسبانيا وتبلغ الأمية عند الأشخاص البالغين حوالي 40% والذين يبلغ عددهم حوالي 65 مليون شخص وتشكل النساء ثلثي العدد وارتفاع نسبة البطالة وتبلغ نسبة السكان الذين يستطيعون استخدام الانترنيت بـ6.1%.

هذه الإحصائيات المخيفة لتقرير التنمية البشرية للدول العربية سنة 2002 دفعت بدول مجموعة الثمانية أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير وتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة وتقترح مجموعة الثمانية تقسيم المشروع إلى ثلاث محاور رئيسية:

-تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

-بناء مجتمع معرفي.

-توسيع الفرص الاقتصادية.

ا-تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

تعتبر الحرية والديمقراطية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية وتقترح الدول الثمانية الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، كندا، ايطاليا وروسيا مبادرة الانتخابات الحرة واستعدادها لتقديم مساعدات لإجراء انتخابات حرة، مع تركيز خاص على الناخبات وتبادل الزيارات على الصعيد البرلماني. والتأكيد خاصة على زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية حيث تشغل النساء فقط 5,3% من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. وتوفير المساعدة القانونية للمواطنين العاديين والعمل على تشجيع مكافحة الفساد والتزام الشفافية ودعت مجموعة الثمانية حكام دول المنطقة إلى السماح لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام أن تعمل بحرية دون تضييق أو تقييد.

ب-بناء المجتمع المعرفي:

تشكل الفجوة المعرفية التي تعاني منها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لأفاق التنمية فيها وتنتج الدول العربية 1,1% من الكتب من الإجمالي العالمي و15% منها كتب دينية.[1]

لذلك اقترحت الدول الثمانية تقديم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة العصرية، بدءا بمبادرة التعليم الأساسي الذي يركز على مكافحة الأمية خاصة عند البنات وتعليم الكبار، وتمويل برامج ترجمة المؤلفات

[1] نعيم الأشهب ومازن الحسيني، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**(عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،2005)، ص ص.19-21.

الكلاسيكية في الفلسفة والآداب وعلوم الاجتماع وعلوم الطبيعة، والاهتمام بإصلاح البرامج المعتمدة أثناء التعليم بالبحث عن النقائص الموجودة وقد حدث ذلك في قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم برعاية المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط.

وطرح مبادرة التعليم على الانترنيت نظرا لتزايد المعلومات المودعة عبر الانترنيت فعملت مجموعة الثمانية على طرق الشراكة بين القطاع العام والخاص لتوفير الاتصال عبر الانترنيت، والحث على تدريس إدارة الأعمال بإقامة شراكة بين مدارس في دول مجموعة الثمانية والمعاهد التعليمية، والجامعات والمعاهد المتخصصة في المنطقة عبر تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة.

ج-محور توسيع الفرص الاقتصادية:

ويتمثل في إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة خاصة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتفضي لخلق فرص للعمل كما أن نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال يمثل عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية، ولتحقيق ذلك لابد من توفر التمويل المالي لضمان الوصول إلى نسب اعلي من النمو، وتشجيع التجارة بين دول المنطقة فيما بينها.[1]

2-مشروع الفوضى الخلاقة لكوندوليزارايس2006:

تقول كوندوليزارايس أن الوضع الحالي ليس مستقرا وأن الفوضى التي تنتجها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل من الذي تعيشه حاليا. كما أعلنت عن نية الإدارة الأمريكية في نشر الديمقراطية في العالم العربي والتدخل لحقوق المرأة لتشكيل شرق أوسط جديد،وأن أمريكا ستلجأ إلى نشر الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط لنشر الحرية والديمقراطية في هذه الدول، والخطوات الأولى للمشروع صاغها المستشرق البريطاني الأصل برنارد لويس في عام 1983 ووافق عليه الكونجرس الأمريكي بالإجماع، ويهدف المشروع إلى تقسيم وتفتيت الدول العربية والإسلامية إلى دويلات على أساس ديني ومذهبي وطائفي.

وما سهل حدوث الفوضى الخلاقة هو غياب الوعي الفكري في العالم العربي، فأصبح من السهل إسهام الشعوب العربية بأن شكلا ديمقراطيا يشبه الغرب يمكن أن يقوم في المنطقة العربية بمجرد إحداث الفوضى وتغيير القيادات السياسية وهذا ما حدث فعلا.[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.22،23.

[2] الموقع الإلكتروني:

File : ///c://Users/ acer/ Desktop(فراس برس- الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط الجديد)html

تم الإطلاع عله بتاريخ 13نوفمبر 2015 على الساعة 15:30.

العلاقات التركية الأمريكية:

نظرا لاعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على القوة المفرطة والقدرة المنفردة في معالجة المشاكل المختلفة إلى حد تجاهل حتى ما يمكن الحصول عليه من مساعدة من طرف الحلفاء المتواجدين في مناطق التوتر العالمي وتجاهل أيضا مصالحهم وأدوارهم خاصة في فترة حكم الرئيس بوش الابن وقد بدا ذلك واضحا بالنسبة للدور التركي خاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، فقد تخوفت تركيا حينها من اتساع شقة الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تناقض بين المصالح التركية وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وتزايد مخاوف تركيا من فقدان سيادتها نظرا لتأثير الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في المنطقة والتي تقع خارج نطاق السيطرة التركية، خاصة مع التعقيدات الكبيرة التي عرفتها المنطقة بسبب التدخل العسكري الأمريكي على أفغانستان والعراق وتدهور السمعة الأمريكية في المنطقة وضبابية الحلول الموضوعة لمشاكل الشرق الأوسط.[1]

وتظهر مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في بروز لمسة أو صبغة خاصة بها في كل القضايا والأحداث التي تعرفها المنطقة، وما يساعدها على ذلك هو القدرات التي تتمتع بها في كل المجالات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية.

وما عزز مكانة تركيا في المنطقة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية هو رفض البرلمان التركي تقديم المساعدة على غزو العراق هذا ما شكل صدمة قوية للولايات المتحدة وأدى ذلك إلى توسيع مساحة التوتر وعدم الثقة بين الطرفين والتي كانت قد بدأت مؤشراتها مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وإثارة الشكوك الأمريكية تجاه تركيا باعتبارها حليفا يمكن الاعتماد عليه في وقت الأزمات وتأجيل الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء قرض مالي بقيمة 8,5 مليار دولار، هذا ما أدى إلى حدوث فجوة في الإدراك والرؤية بين الطرفين ما دفع تركيا إلى اتخاذ مسار مغاير في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن تنظيم القاعدة مصدر أساسي لتهديد أمنها في حين تعتبر تركيا أن حزب العمال الكردستاني هو الخطر المباشر على أمنها القومي، وتقترح الولايات المتحدة الأمريكية عزل كل من سوريا وإيران وحلفائها مثل حزب الله وحماس لأنها تشكل تحديا للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بينما ترى تركيا أن لا مصلحة لها في معاداة هذه الأطراف بل يجب التواصل معها واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة، ومن القضايا الشرق أوسطية التي تبرز مكانة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في المنطقة نجد:

[1] سرمد عبد الستار أمين، "الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط"، **دراسات دولية**، ع 49، ص ص.57،58.

- **الملف السوري:**

تعتبر مسألة سوريا من أهم المسائل التي اختلفت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، فمنذ خريف 2011انصب اهتمام تركيا حول ضرورة معالجة أو إيجاد حل للأوضاع في سوريا، بينما رفضت واشنطن أي مقترح يتضمن حظرا جويا أو منطقة أمنة للمدنيين خاصة عندما أخفقت في لعب دور فعال في جلسة لمجلس الأمن التي دعت إليها تركيا لمناقشة القضية السورية من اجل الوصول إلى إيجاد منطقة آمنة داخل سوريا يلجأ إليها المدنيون.

- **الملف العراقي.**

يعود الخلاف التركي الأمريكي إلى رفض البرلمان التركي منح واشنطن الموافقة على غزو العراق من خلال الأراضي التركية. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد صفقة مع إيران ما عزز الانقسامات الطائفية داخل المجتمع العراقي ما يشكل مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أن على تركيا أن تخفف من تعاملاتها مع شمال العراق ولا تعقد معه اتفاقيات دون موافقة بغداد، وتهدف أمريكا من وراء ذلك إلى المحافظة على اتفاقها مع إيران.

- **الملف النووي:**

عارضت تركيا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى فرض عقوبات على طهران في الملف النووي، وامتنعت تركيا عدة مرات عن التصويت على هذا القرار في مجلس الأمن مما سبب إحباطا لدى الأمريكيين، إلى حد ظهور اتهامات لأنقرة في أوساط كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بأن أنقرة تقدم العون لإيران في برنامجها النووي. لكن تغيرت رؤية تركيا بعد الأزمة السورية على الصعيد الرسمي والشعبي دون أن يعني ذلك الدخول في صراع مباشر مع إيران.

- **عملية السلام:**

تؤيد تركيا مبادرة السلام العربية وترى أنه لا خيار لإسرائيل سوى القبول بها إذا أرادت أن تكون جزءا. بينما لا توافق الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الرأي، فهي لم تقم حتى بإجبار إسرائيل على وقف الاستيطان الذي يعتبر سهلا بالمقارنة مع عملية السلام. وفي كل حالة نزاع أو تدهور بين إسرائيل وتركيا تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل.[1]

[1] الموقع الالكتروني: **html. مركز الجزيرة للدراسات– تقارير أمريكا وتركيا– معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة /// : File c:/Users/ acer/Desktop/** تم الاطلاع عليه في 14 نوفمبر على الساعة ال10:00

-ملف الغاز في قبرص:

ترى تركيا انه لا يحق لقبرص اليونانية التنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية للجزيرة دون موافقة قبرص الشمالية، وقد استعان الجزء الجنوبي من الجزيرة بدعم الاتحاد الأوروبي عبر اليونان وبدعم إسرائيل عبر الشراكة الثنائية للتنقيب عن الغاز مقابل استخدام جزء من الجزيرة كقاعدة عسكرية إسرائيلية. وهذه تعتبر خطوة موجهة ضد تركيا.[1]

ثانيا- الاتحاد الأوروبي:

يمتاز الاتحاد الأوروبي ببنية مؤسسية قوية وتوزيع للمهام والسياسات، مما ساعده على البروز كقوة عالمية من الناحية الاقتصادية والسياسية وبشكل خاص في علاقاته مع الوحدات الدولية الأخرى.

ويقوم الاتحاد الأوروبي بتأسيس علاقات شراكة مع الدول والمنظمات الأخرى، ومن بين العلاقات المتميزة تأتي الشراكة الأورو-متوسطية المعروفة بإعلان برشلونة، أعلن عنها وتم تدشينها في 1995 وتحتل مكانة بارزة في رسم علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه الجنوبيين الموجودين على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

- السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط:

لن تصبح أوروبا دولة موحدة لكنها ستكون منظمة ذات أجهزة تشريعية متكاملة تستطيع من خلالها الدول الأعضاء اعتماد سياسة خارجية ودفاعية مشتركة. وسعت الدول الأوروبية منذ بروزها كقوة إقليمية كبرى بموجب اتفاقية روما1975 إلى إرساء سياسة أوروبية متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية وبين ضفتي المتوسط خاصة في مجالات الأمن والتعاون. فهناك عوامل متعددة ساهمت في إيجاد علاقات تفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة الحوض المتوسط منذ القديم، ولا شك أن العامل الاقتصادي المهيمن على العلاقات الأوروبية المتوسطية يعزي إلى اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة ودول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي وحوالي 10% من احتياجاته من الغاز الطبيعي ويمثل حوض المتوسط 6% من اليابسة، و7% من سكان العالم، و 8% من الثروة العالمية وتنشط عليه الدول التالية: [2]

-من الشرق: سوريا، لبنان، فلسطين.

-من الجنوب: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.

---

[1] **المرجع نفسه**

[2] محمد أنور فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا"، **دراسات دولية**، ع 39، ص ص.66 -68.

-من الشمال: تركيا، اليونان، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، فضلا عن جزر قبرص ومالطا.

عرفت المنطقة الأورو-متوسطية اتفاقيات تعاون متجزئة طوال عقود من الزمن كان أبرزها: مع تركيا في 1963، مع مالطا في 1972 وقبرص سنة 1973 والحوار العربي الأوروبي في 1973 وبدأت فكرة الشراكة الأورو-متوسطية بالتبلور في عام 1992 بإصدار وثيقة سميت السياسة المتوسطية الجديدة.

أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد:

-العمل على حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

-ضمانا من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

-المساهمة في حفظ الأمن والسلم الدوليين وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

-المساهمة في تطوير التعاون الدولي وتحقيق التنمية.

-دعم الديمقراطية ودولة القانون وكفالة احترام حقوق الإنسان.

-معالجة التهديدات الفعلية للأمن الإنساني نتيجة الأمراض الغذائية، والطقس غير معتدل والتعامل مع مجموعة جديدة من التحديات الناشئة في عالم معولم.[1]

الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: مشروع برشلونة

يتألف المشروع من ثمانية وثلاثين(38) دولة، سبع وعشرون(27) منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي أما الدول المتبقية فهي دول الشراكة المتوسطية: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية سوريا، تونس، تركيا، موريتانيا.

نشأت هذه الشراكة نتيجة لمعادلة صعبة بين ثلاث توجهات سياسية داخل الاتحاد الأوروبي:

- **التوجه الألماني:** الذي يصب اهتمامه نحو الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسيا في جوارها الشرقي.

-**التوجه البريطاني:** المتشبث بالتعاون الأطلسي وبتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تهتم فقط بالمصالح الإستراتيجية الأساسية للحلف الأطلسي والممرات المائية.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.80،81.

[2] علي الحاج، **سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)،ص ص.200-201

-**التوجه المتوسطي للدول المتوسطية الأربعة:** فرنسا، اسبانيا، ايطاليا واليونان الذي دفع الاتحاد الأوروبي ليبني سياسة اقتصادية موحدة تجاه دول جنوب وشرق المتوسط من خلال عملية برشلونة وتقديم المساعدات اللازمة لإنجاح هذه المسيرة.

وشدد المشاركون في التجمع الأورو-متوسطية في برشلونة على الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط وأصروا.

تركيا والاتحاد الأوروبي:

أصبح الاتحاد الأوروبي مؤسسة وكيان دولي فاعل في الساحة الدولية، ونتيجة لتسارع الأحداث على هذه الساحة، كان لابد على الاتحاد الأوروبي الانغماس في هذه التفاعلات، ليس رغبة منه في تأدية دور سياسي في العالم وإنما نتيجة ما تقتضيه المصلحة العليا. فإذا أراد أن يستمر بفاعلية عليه أن يضمن تحقيق مصالحه والحفاظ عليها في الوقت نفسه، كما أنه لا يمكن تصور هذا الكيان الدولي الذي يضم دولا فاعلة في الساحة الدولية سياسيا واقتصاديا بعيدا عن التفاعلات التي تحدث في الساحة الدولية فالنفط والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان مسائل تهتم بها دول الاتحاد نظرا لأهمية النفط في مدى استمرارية فاعلية دول الاتحاد على المستوى الدولي. والمناطق التي تتواجد فيها هذه المادة الحيوية مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي خاصة منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى هذا من جهة، لكن من جهة أخرى هذه المنطقة الإستراتيجية تتواجد فيها منابع ومسببات عدم الاستقرار. لذلك نجد الاتحاد الأوروبي وباستمرار يلتزم الحذر في تعامله مع المنطقة، فهو يحاول أن يحقق مصالحه بضمان الحصول على إمدادات نفط كافية لاستمرار فاعليته وكما يتجنب الانغماس في هذه المناطق خوفا على أمنه واستقراره الداخلي، لذلك تظهر أهمية تركيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي بوصفها منفذه الرئيسي إلى هذه المناطق.

فتركيا دولة تتمتع بمؤهلات كثيرة في مختلف الميادين جغرافيا، اقتصاديا، ثقافيا، بشريا.....إلخ سعت ولا تزال إلى تحقيق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام 1992 فتركيا تعتبر نفسها أنها مرتبطة بأوروبا. إضافة إلى الرابط الجغرافي، تاريخيا وثقافيا. وتعمل على تحقيق انضمامها إلى هذه القوة العالمية لان ذلك سيعزز من قوتها في منطقة الشرق الأوسط ونفوذها أيضا إضافة إلى ما تتمتع به من قوة داخلية يمكنها ذلك من أن تصبح قوة إقليمية ودولية.[1]

[1]. محمد ياسين خضير الخريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي 1993-2010** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010)،ص ص.218،219.

لكن إلى غاية اليوم لم تنجح في تحقيق هذا الهدف، فالاتحاد الأوروبي لا يزال يبقي على حلة التعامل مع تركيا كحليف استراتيجي في المنطقة دون أن تكون منضمة إليه.

ثالثا–روسيا

تكتسب العلاقات الروسية التركية أهمية عند مقارنتها بأي علاقة متماثلة في المنطقة فكل منها لديها الموقع الاستراتيجي كما تحاول كل منهما استرجاع هيبتها الدولية التي فقدتها بعد الحرب الباردة. فاستطاعت تركيا خاصة في عهد أردوغان أن تجد لنفسها دورا إقليميا بديلا عما كانت عليه في حقبة الحرب الباردة.

وتشهد الساحة الدولية مجددا عودة روسيا للخريطة الإستراتيجية والاقتصادية العالمية بعد أن نجحت في تحويل نفسها من قوة عسكرية عظمى منهارة إلى قوة عظمى ناشئة بمجال الطاقة، وأصبح الإسهام الأكبر لروسيا منذ عام 2000 في أمن واستقرار الدول الواقعة على جنوبها وتعتمد في ذلك على القوة الناعمة بتصدير الغاز الطبيعي إلى محيطها الإقليمي. والعامل الحاسم في العلاقات الثنائية بين روسيا وتركيا هي تلك الطبيعة الخاصة لعلاقات كل منهما مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أن أجرت روسيا مؤخرا تعديلا على نموذج الأمن الدولي عبر إحياء أن فكرة إمدادات النفط والغاز قضية إستراتيجية مستقبلية كبرى، لهذا وافقت الدول الأوروبية من حيث المبدأ في 2006 على تنسيق مواقفها بشكل فعال في هذه القضية. لذلك تستعمل روسيا ثرواتها النفطية الجديدة لإعادة تكوين كبريائها واستعادة نفوذها خاصة ما يخص الملفات الإقليمية في القوقاز وآسيا الوسطى، هذه المنطقة التي تسعى واشنطن لتوظيفها لتحقيق مصالحها وتعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة إستراتيجية فتعمل على تحريكها بصفة معادية لروسيا في مجالها الحيوي الخاص مع ملف شبكة الدفاع الصاروخية، وملف أزمة البرنامج النووي الإيراني. هذا ما استدعى ضرورة التقارب الروسي التركي الذي قد يعمل على ردع النفوذ الأمريكي في القوقاز وأسيا الوسطى غير أن تركيا متمسكة باتفاقيات الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فروسيا تملك وتتحكم بمعظم خطوط الأنابيب في منطقة بحر قزوين وأسيا الوسطى.[1]

ولكبح ذلك تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لترسم خطوط نفطية بأبعاد سياسية، حيث وقعت الولايات المتحدة والحكومة الأذربيجانية على مذكرة تفاهم في 2007 تعرب فيها على عزمها بإقامة حوار على مستوى عالي يكون هدفه وصل خط الأنابيب الحالي لنقل الغاز والذي يمتد من باكو عبر جورجيا

[1] إيلاف نوفل أحمد الكعيدي، **التوجهات التركية في منطقة الشرق الأوسط في منافسة الدور الإيراني والروسي**، على الإلكتروني: **file:///G:/التوجهات التركية في منطقة الشرق الأوسط/.html**. تم الإطلاع عليه في تاريخ 10 نوفمبر 2015 على الساعة 14:30.

إلى ارض ميناء ارض روم التركي على البحر الأسود مع خط جديد يستمر من تركيا عبر اليونان إلى ايطاليا الذي ينقل الغاز الطبيعي عبر خط نابوكو من تركيا إلى بلغاريا ورومانيا والمجر إلى النمسا. ويهدف هذا المشروع إلى تقليل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، وهي الفكرة التي وجدت اعتراضا من قبل روسيا.

فوجدت تركيا نفسها وبحكم موقعها الاستراتيجي ومنافذها البحرية المهيأة لنقل موارد الطاقة، أنها من أكثر الدول المعنية بهذه التفاعلات الجارية، فحاولت استثمار مكانتها من أجل فرض نفسها كدولة إقليمية فعملت على جعل العلاقات بينها وبين روسيا تعرف مرحلة تغيير واضحة الملامح ومحاولة خلق صبغة عصرية لإدارة هذه العلاقات من اجل أن تكون علاقات واعدة جاذبة لعلاقات تعاونية أخرى في منطقة يسودها الحراك حول فرض النفوذ، والتي هي حركة جزئية من جانب تركيا المرتبطة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بعلاقات إستراتيجية والعضو الفاعل في حلف الناتوNATO في محاولة منها لتوظيف هذه الحركة لخلق منافسات أخرى جديدة داعمة للثقة والتعاون ولتأكيد حضورها الدولي وخاصة في المسار الأوروبي.

العلاقات التركية الروسية:

قبل نهاية الحرب الباردة كانت العلاقة بين البلدين تتراوح من مستقرة حميمية تارة ومتوترة تارة أخرى. لكن بنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عرفت العلاقة بين الطرفين نوعا من التوتر، ويعود ذلك إلى عدة خلافات تاريخية حول العديد من القضايا.

-**القضية القبرصية:** شكلت هذه القضية محور خلاف أساسي بين البلدين، إثر بيع روسيا صواريخs.300 لليونان.

-**القضية الكردية:** عرف الموقف الروسي اتجاه التمرد الكردي نوعا من التناقض، من جهة امتنعت موسكو عن تغذية نيران القومية الكردية، ومن جهة أخرى سمحت للمجموعات القومية الكردية بعقد اجتماعات علنا في الأراضي الروسية.

-**القوات التقليدية في أوروبا:** حيث أحدث تواجد القوات الروسية في القوقاز قلقا وإرباكا للحكومة التركية، نظرا لأنها تعتبره انتهاكا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا.[1]

[1] **المرجع نفسه**.

-**الشيشان:** يعتبر التعاطف التركي مع الشيشان مصدرا أخر للاحتكاك في العلاقات بينهما علما أن السياسة الرسمية لتركيا اتسمت بالحذر الشديد، فكانت مترددة في دعم القضية الشيشانية كونها حسب وجهة نظر تركيا تشبه إلى حد كبير القضية الكردية واعتبرتها بمثابة تدخل في الشأن الداخلي الروسي.

وأدت هذه الخلافات حول هذه القضايا إلى تفاقم سريع في السياسة التنافسية بين الطرفين مع خشية تركيا من تعزيز النفوذ الروسي في القوقاز.[1]

[1] **المرجع نفسه**

المبحث الثاني: تركيا والقوى الإقليمية.

مما لاشك فيه أن البيئة الإقليمية للدول بما تشمله من بعد جغرافي وتاريخي... تلعب دورا في تشكيل مسار سياساتها الخارجية، وتعد تركيا من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية محددا واضحا على سياستها الخارجية. لما تكشفه هذه البيئة في مجالات واسعة للحركة والتأثير المتبادل، فنجد أن القوقاز يحدها من الشمال، والبلقان من الغرب، وآسيا من الشرق، أما الشرق الأوسط فانه ينتمي إلى الجنوب منها.[1]

فتداعيات الأحداث والأزمات المتعاقبة التي مرت بمنطقة الشرق الأوسط خاصة أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية أسفرت عن قيام عدد من دول الإقليم لإتباع استراتيجيات إقليمية جديدة. وذلك نتيجة تغير طبيعة القضايا المطروحة وتطور نوعية الصراعات المحتدمة، وتغير في محاور النزاع الرئيسية، حيث قلة الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي، فإضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي خاصة فيما يخص القضايا العربية. ثم تبلور التحالفات التي تتبناها القوى الدولية والإقليمية المتنافسة، بين محاور البيئة السياسية الحاكمة للاستراتيجيات الإقليمية المتنافسة نحو الشرق الأوسط، وذلك على حساب الدول العربية، فمجموعة من العوامل السياسية العربية أسهمت في بلورة استراتيجيات إقليمية لكل من إيران وإسرائيل تنافس فيها الإستراتيجية التركية الإقليمية في الشرق الأوسط.

أولا- إيران وتركيا:

تمتلك إيران المقومات الأساسية للقيام بأداء دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وذلك بالإسناد إلى كتلة كبيرة من الموارد البشرية، وأهميتها الجغرافية، وامتدادا تاريخيا عميقا، وتأثيرا معنويا على دول الجوار الجغرافي، ما جعلها طرفا في المعادلات الإقليمية وفي سياقات النظام الدولي المختلفة.

فتحاول إيران تعزيز قوتها الإقليمية، ومن فرض إيديولوجيتها القائمة على المبادئ الشعبية السياسية عبر استمرار الروابط الطائفية والإثنية في الجوار بما يمكنها من بلورة موقف ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] إيلاف نوفل أحمد الكعيدي، **مرجع سابق**.

فحرصت إيران على تنمية مساعيها تجاه منطقة الشرق الأوسط، بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان في 2002، أو مع تصاعد الأزمة الأمريكية العراقية، وانتهائها باحتلال العراق 2003، كما حرصت إيران على تطوير علاقاتها مع دول المنطقة، مستثمرة عقد المؤتمرات الإقليمية حول العراق محاولة إحداث توافق في المواقف مع الدول المجاورة للعراق والمعنية بالأزمة. فشكلت محورا جديدا ضمها مع كل من تركيا وسوريا، حيث تحاول الاستقواء بالمحيط العربي، والإسلامي في مواجهة التحديات التي تواجهها جراء حالة التصعيد في أزمة البرنامج النووي[1].

فلإيران تاريخ قديم متجذر بمنطقة الشرق الأوسط كما لها امتدادات اجتماعية وثقافية خاصة، وبرزت تطلعاتها نحو جوارها الجغرافي في محاولة لنظام الشاه لتجاوز المشاكل الداخلية، التي كانت مصدر قلق، فجاءت المطالبة بالبحرين والجزر الإماراتية كتعبير عن تلك التطلعات. ثم ظهرت بوادر المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، وتحديدا في المنطقة العربية بعد الثورة الإسلامية في إيران، عبر إطلاق شعار تصدير الثورة الذي كان مجرد بداية لعلاقة صعبة مع الدول العربية.[2]

فالمشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط تنوع بين عدد من الأبعاد أبرزها:

1-البعد الجغرافي: حيث حظيت إيران بمزايا جيو-إستراتيجية نابعة من موقعها الجغرافي الذي جعلها تصبح حلقة الوصل بين الشرق الأوسط ووسط قارة آسيا، خاصة أن المنطقتين تعانيان من ضعف عسكري أي عدم قدرتهما للتأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي الإيراني، كما أن معرفة إيران الجيدة بالمنطقة قد منحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي.

2-البعد الإيديولوجي: تؤكد الرؤية الإيرانية من خلال الخطاب الديني أن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاج العالم إليه اليوم. هذا ما يفسر الإصرار الإيراني على الاستمرار في تصدير هذه الثورة.

3-البعد الأمني: حيث تعرض الأمن القومي الإيراني إلى تحديات عدة فرضتها أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك بتعاظم الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط سواء في أفغانستان وآسيا الوسطى والخليج العربي والعراق، خاصة بعدما أن أضحت مخزونات الطاقة مرتبطة بقضايا الإرهاب وأسلحة الدمار

[1] **المرجع نفسه.**

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، **مرجع سابق**، ص ص.122،123.

الشامل. فسعت إيران في مشروعها إلى انتزاع دور إقليمي تراه إيران حقا لها من الولايات المتحدة الأمريكية القطب العالمي الأوحد المؤثر في منطقة الشرق الأوسط، وذلك باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي.[1]

فانطلقت سياسة إيران في الخليج من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية، وتولي الاهتمام لموضوع الأمن في الخليج لمنع التدخلات والتهديدات من خارج الإقليم، لكنها انتهجت في ذلك سياسة ديناميكية تستجيب لتحولات النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الخليج، حيث تتفادى إيران المجابهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى لتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي والعديد من الدول العربية الأخرى.[2]

فإيران تسعى وتطمح إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب معتمدة في ذلك على عاملين.

- التوظيف الجيد لأوراق الضغط التي تملكها في المنطقة العربية في كل من سوريا، لبنان، اليمن، العراق.
- استغلال التقارب مع المجتمع الدولي، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية لتسويق نفسها كقوة يجب أن تكون جزءا من أي تصور أو ترتيبات إقليمية.[3]

لطالما كان هناك تنافس بين العثمانيين والفرس على تحقيق الهيمنة على المنطقة العربية الإسلامية، ومحاولة كل من الإمبراطوريتين فرض نفوذ ثقافي، وكان العداء سمة لهذا التنافس الذي اتخذ أشكالا من العنف والمجابهة المباشرة، لكن ارتباط الطرفين في عشرينيات القرن الماضي بالغرب، خفف من حدة التوتر بينهما، خاصة في عهد الشاه حيث الدخول في تحالفات مع تركيا في إطار حلف بغداد.

لكن بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام1979 عاد التوتر والتنافس بينهما، واعتبرت تركيا نجاح تلك الثورة تهديدا لنظامها العلماني، لاسيما بعد رغبة إيران في تصدير الثورة إلى باقي الدول الإسلامية واتخاذ موقفا مناوئا للغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وحتى معاديا لها.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.123- 5 12.

[2] عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2010)، ص.109.

[3] خالد بن نايف الهباس، معالم التغيرات السياسية في الساحة الإقليمية على الموقع الإلكتروني:

html:معالم التغيرات السياسية في الساحة الإقليمية/G:///file: تم الإطلاع عليه بتاريخ 10نوفمبر 2015 على الساعة 13:30.

ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي اندفعت الدولتين إلى تفادي مشكلات تداعيات الانهيار فاتخذ التنافس شكل المجابهة بين إيران الإسلامية وتركيا العلمانية.[1]

إيران وتركيا دولتان إقليميتان متنافستان، تحاول كل منهما فرض تأثيرها على منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، خاصة أنهما يتمتعان بموقع استراتيجي، ومكانة اعتبارية بين دول المنطقة، لذا تسعى كل منهما لبلورة إستراتيجية إقليمية نحو المنطقة وذلك من أجل أن تصبح كل منها قوة مؤثرة في المنطقة.[2]

وفيما يخص الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة الشرق أوسطية فلا يمكن اختصارها في مجرد تصدير الثورة أو ما تقوم به أو تهتم به من محاولات تشييع المنطقة، بل مشروعها يشبه الهرم المتعدد الطبقات ونجد أن:

أ-قاعدة هذا الهرم: تتكون من عوامل إقليمية وتتكون من طبقتين هما:

الطبقة الأولى في الهرم: وتتجلى في العوامل الإقليمية الخاصة بمنطقة الخليج العربي.

الطبقة الثانية في الهرم: وتتجلى في منطقة المشرق العربي.

ب-**قمة الهرم:** تتكون من العوامل المحلية المتعلقة بإيران وتتكون من طبقتين هما:

الطبقة الثالثة في الهرم: تعتمد على القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الإستراتيجية في منطقة الخليج.

الطبقة الرابعة في الهرم: تسعى فيها إيران الحصول على التكنولوجيا النووية المطورة لتشكل سقفا تستظل به إيران تحقيق مشروعها الاستراتيجي عوضا عن السقف الدولي الذي تفتقر إليه.

فسعت إيران لتطوير سياسية خارجية تتجه نحو ملاطفة الشعور القومي العربي المبدئي في عدد من المحاور، التي تسعى من خلالها إيران أن تؤكد عمقا استراتيجيا إسلاميا حيال الأمة العربية، فتحاول

[1] مليكة عاشور، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط** مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة حسيبة بن بوعلي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص ص. 126،127.

[2] إيلاف نوفل أحمد العكيدي، **مرجع سابق.**

التعامل مع المنطقة على أساس أنها صديق محتمل وليس عدوا. حيث تحدد تلك المحاور مكامن تقاطع المصالح العربية الإيرانية ومواضع تصادمها، و**من أبرز هذه المحاور:**

1-الدعم الإيراني لقوى المقاومة الوطنية العربية أبرزها، المقاومة الشعبية اللبنانية المتمثلة في حزب الله، وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية حماس.

2-الدعوة الإيرانية لحفظ الاستقرار في منطقة الخليج العربي، بما يسمح لأن تصبح حماية المنطقة مسؤولية إيرانية بحتة.

3-مد الجسور المتينة لعودة العلاقات الإيرانية-المصرية، فمصر لا تدخل في خلاف حدودي مع إيران، ولا يمتلكها هاجس المد الشيعي[1].

4-سعي إيران لتطوير سياستها الداخلية في أعقاب انتخابات الشورى في مارس 2008، محاولة من تجاوز التشدد الذي كان سابقا[2].

فالعلاقات التركية الإيرانية يمكن وصفها أنها ليست حميمية ولا عدائية وذلك يعود إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما، لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع العثماني الصفوي وأسباب معاصرة تتعلق بالإيديولوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في أسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود.

فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، تعتقد تركيا العلمانية أن إيران الراديكالية تشكل خطرا على نظامها العلماني، وترى أن صعود التيار الإسلامي في تركيا سببه بهذا القدر أو ذاك، إيران التي تمارس جهودا لتصدير الثورة إلى تركيا.

في المقابل ترى إيران أن الحكومة التركية التي تحارب الإسلام والنشاط الإسلامي في تركيا باسم حماية المبادئ العلمانية للدول التركية بالإضافة كذلك إلى علاقة تركيا المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل، والتي تتوطد يوما بعد أخر والتي ترتقي إلى مستوى التحالف، فبالتالي ترى طهران أن مجمل السياسة التركية هذه تشكل تحديا لسياستها الخارجية.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، **مرجع سابق**، ص ص.133-135.

فأنقرة تتهم طهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني وللإسلاميين في تركيا، فيما تتهم طهران أنقرة بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية. واقتصاديا ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا، برز عنصر جديد في العلاقات التركية الإيرانية تمثل في المنافسة على ربط هذه الجمهوريات اقتصاديا بمشاريعها الإستراتيجية خاصة في مجال مشاريع النفط والغاز.

فسياسة إيران نحو آسيا الوسطى والقوقاز، مدفوعة بصورة رئيسية باعتبارات جيوبوليتيكية فأصبحت الأهداف الإيديولوجية مثل الترويج للإسلام في الموقع الثاني من الأهمية بالنسبة لها. وكانت اهتمامات طهران الرئيسية منع انتقال عدم الاستقرار من آسيا الوسطى والقوقاز إليها، والتأثير على الأقليات فيها 5% من سكان إيران ليسوا من أصول إيرانية وبنحو 30% فيهم أذربيجانيون، فكان هذا سبب رئيسي في إسناد إيران لأرمينيا ضد أذربجان في نزاعها حول "ناكورنو–قرة باغ" في الوقت الذي كان صلة الدين والثقافة توحي منطقيا إلى أن إيران ستقف إلى جانب أذربيجان.[1]

إلا أن الاعتبارات الجيو–إستراتيجية قادت طهران إلى مساندة أرمينيا لإبقاء أذربيجان ضعيفة ولكي لا تتمكن أذربيجان من إنارة القلائل بين السكان الأذربيجانيين الموجدة بكثرة في إيران، حيث تعتبر هذه العلاقات المتوترة بين إيران وأذربيجان عقبة في طريق طهران من توسيع نفوذها في منطقة القوقاز.

فتركيا تسعى لان تكون كوسيط في بيئتها الإقليمية وذلك لتحقيق مصالحها من خلال فتح العلاقات على كافة الأطراف. وكما تعمل على حصر النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط من خلال منافسة إيران على التواجد في بؤر التوتر الإقليمي الشرق أوسطية المتمثلة في فلسطين (صراع فتح وحماس)، لبنان (الحكومة اللبنانية وحزب الله) وفي العراق (الشيعة، السنة، أكراد، عرب) حيث تعتبر هذه البؤر تخص نقاط الاختلاف بين الأطراف الإقليمية.

[1] خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999.على الموقع الاكتروني:
http://www.arabrenewal.org/؟؟هل سينهي الأزمة السورية... إيران ب تركيا تقار.html
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 أكتوبر 2015 على الساعة 12:30.

ومن بؤر التوتر الإقليمي قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل والتي زادت أهميتها مع النشاط الإيراني في سعيه لامتلاك الطاقة النووية، التي تتخوف دول الإقليم إلى تحولها إلى طاقة عسكرية تعطي لإيران دورا أقوى ضمن المعادلة الإقليمية لتوازن القوى في النظام الشرق أوسطي.[1]

التعاون التركي الإيراني:

مع انخفاض وتيرة تصدير الثورة الإيرانية في مطلع التسعينات بدأت العلاقات التركية الإيرانية تعرف نوعا من التحسن حيث انخفاض حدة التوتر بينهما، وساهم الحراك السياسي الإسلامي في تركيا من تقارب الطرفين. إذ كانت أول زيارة لزعيم حزب الرفاه ورئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان لإيران، أين تم عقد اتفاقية هامة لنقل الغاز الإيراني إلى تركيا تبلغ قيمتها 23 مليار دولار.

كما اهتم البلدان بمواجهة النزعة الانفصالية الكردية في بلديهما وتعاون الطرفين تعاونا وثيقا منذ نهاية التسعينات، حيث كانت المسالة الكردية أحد أهم هواجس تركيا، فاستغلت إيران القضية حرصا منها على عدم انضمام تركيا إلى حظر اقتصادي أوالى التحالف مع الغرب في حالة حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، كما أيدت إيران انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.[2]

ومع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في 2002، وإتباعه سياسة تحسين الجوار الجغرافي، ومنه تحسين العلاقات مع إيران، فدخلت العلاقات الإيرانية التركية مرحلة مختلفة وجديدة، انعكست بشكل ملموس خاصة في 2003.وذلك من خلال تنامي العلاقات الاقتصادية بين البلدين على نحو متزايد حيث في عام 2006 بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 8,7 مليار دولار بزيادة مقدارها 52 عن العام 2005، كما بلغت العلاقات الاقتصادية ذروتها في عام 2007، حيث تبادل البلدين ما قيمته أكثر من 8 مليارات دولار من البضائع، مثل ذلك زيادة مقدارها19,5 عن العام 2006.

كما توثقت العلاقات في مجال الطاقة، فإيران تعتبر ثاني اكبر مورد للغاز الطبيعي لتركيا بعد روسيا، حيث شحنت إليها 2,6 مليار متر مكعب في العام 2006، وفي نفس العام وقع الطرفين مذكرة تفاهم تتصل بنقل النفط والغاز الطبيعي إضافة إلى استثمارات مشتركة في مجال الطاقة.

[1] مليكة عاشور، **مرجع سابق**، ص.135.

[2] **المرجع نفسه**، ص.127.

اعتمدت السياسة الخارجية التركية إزاء إيران على عدة ركائز:

1- تأمين الطاقة واعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممرا ينفذ إلى وسط آسيا وجنوبها خاصة مع توقيع تركيا لاتفاقية 2009 بالعاصمة أنقرة، تمهد الطرفين أمام إقامة مشروع خط أنابيب غاز ضخم لنقل الغاز من آسيا عبر الأراضي التركية في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي.

وتمثل إيران البلد المثالي لمشروع أنيب نابوكو، فإضافة إلى امتلاك إيران لاحتياطات غازية ونفطية هائلة وبالإضافة إلى كونها ثاني اكبر احتياطي بعد روسيا، فإنها معبر مثالي لنقل الغاز التركماني الى أوروبا عبر خطوط الأنابيب الإيرانية الموجهة إلى تركيا وذلك من دون إثارة النزاعات القانونية الدولية التي أثارتها روسيا حول بحر قزوين، كما أن إيران ستكون مثالية لعبور غاز قطر أيضا لأنبوب نابوكو، الذي يتجنب فيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لروسيا.

وللتخلص من الابتزازات الروسية في مجال الطاقة، فإيران هي المحطة المثالية لتلقي ثالث ورابع الدول المنتجة للغاز في العالم ومحطة تصدير الغاز منها كثاني دولة.

2- التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية، خاصة في ظل وجود ولاءات قبلية وسياسية كردية عبر الحدود التركية الإيرانية العراقية ولهم علاقات أوثق تاريخيا بإيران.[1]

من جانب آخر فما يدفع التقارب بين إيران وتركيا هو وجهات النظر حول كلتا الدولتين خلال 2006-2007 في عملية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني، وكان قد سبقها في ذلك في 2004 توقيع البلدان على اتفاق تعاوني امني صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية.

إن زيارة "أوردوغان" لإيران التي أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الإيرانيين منهم: "خاتمى"، " روحنى" أدت إلى تحقيق نقلة نوعية من علاقات الطرفين فيما بينهما، حيث تركزت المباحثات بينهما حول التجارة والطاقة والاقتصاد.

فالوقائع المستجدّة في المنطقة دفعت الطرفين للتقارب ومحاولة الابتعاد عن حافة الصراع ومحاولة إيجاد حل للخلافات العالقة بينهما، خاصة أن كون التفاهم الإيراني التركي سوف يحمل رؤى جديدة متناغمة لهيكلة النظام الإقليمي المحتمل في الشرق الأوسط.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.129،130.

حيث العديد من القرارات التي اتخذتها تركيا تجاه العديد من الملفات الرئيسية تعدّ طهران قاسما مشتركا فيها خاصة الأزمة السورية، فقد اقتربت مواقف الطرفين بشأن هذه الأزمة. حيث يعتقد صنّاع القرار في أنقرة بأن الأزمة السورية باتت حربا بالوكالة الإقليمية والدولية التي تلعبها القوى الإقليمي على الساحة السورية من خلال دعم وتأييد أطرف معينة في ساحات القتال وميادين السياسة على حساب أطراف أخرى.

وعندما بدأت الأزمة السورية وقفت كل من تركيا وإيران على النقيض منها، كل طرف له أسبابه ودوافعه وإستراتيجيته المختلفة، فإيران أعلنت دعمها الكامل للنظام السوري، وهذا خاصة في ظل التحالف القائم بين الجانبين منذ أكثر من ثلاثة عقود، وعلى العكس من تركيا التي تحركت في كل الاتجاهات لإسقاط هذا النظام، لكن مع إدراك تركيا أن ما يجري في سوريا يمس حتى أمنها القومي والوطني، وتحول الأزمة إلى صراع إرادات بيت أنقرة وطهران مع حرص شديد بين الجانبين على عدم الصراع بينهما، نظرا لحجم المصالح والقضايا المشتركة بينهما، وتزامن ذلك مع إبداء تركيا لرغبتها في التقليل من حدّة الخلافات التي تربطها مع دول الجوار الجغرافي ومنهاّ إيران، مفاده ضبط وتيرة علاقاتها لإقليمية خصوصا مع إيران، وبالتالي مع سوريا، حيث كشفت القيادة الإيرانية بأن الحكومة التركية قد بدأت في مساعي إعادة علاقاتها مع الحكومة السورية مستعينة بوساطة إيرانية وعراقية.[1]

كما أبدت تركيا رغبتها في التراجع عن مواقفها السابقة تجاه سوريا، خاصة بعد الموقف الأمريكي من الأزمة السورية والذي انتهى بالتوافق مع روسيا على حل الأزمة السورية سياسيا، هذا ما شكل خيبة أمل لتركيا إزاء قضية إسقاط النظام السوري، فضلا عن التقارب الأمريكي الإيراني خاصة بع اتفاق جنيف النووي الذي غيّر الكثير من المعادلات فكل هذا انعكس على الدبلوماسية التركية في شكل التوجه نحو إيران متطلعة إلى استثمار مرحلة ما بعد اتفاق جنيف النووي، لعد أن خلطت الأزمة السورية الأوراق في المنطقة.

وأثرت على العلاقات المتبادلة بين الدول، وظهرت مؤشرات التغيير في علاقات تركيا وإيران أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي ووزير خارجيته لطهران وتمثلت الزيارة في الدعوة إلى وقف إطلاق النار في سوريا، ما يدل على تراجع موقف تركيا تجاه سوريا.

حيث لجأت تركيا إلى الحوار الإقليمي كحل للأزمات الإقليمية، فهذا ما أكدّه "أردوغان" أثناء لقاءه بالرئيس الإيراني في طهران خاصة أن تركيا كانت ترفض أي حوار أو حلول مع الدول الإقليمية، خاصة روسيا وإيران بسبب الدّعم المفرط لهما للنظام السوري.

فقد سلكت كل من إيران وتركيا نهج تعاوني وبذل الجهود لتسوية الأزمة السورية وذلك بحثا من تركيا على حلفاء جدد في المنطقة.

[1] إيلاف نوفل أحمد الكعيدي، **مرجع سابق**.

فبالرغم من تحسن العلاقات بينهما في السنوات الأخيرة خاصة في عهد حزب العدالة والتنمية، وتبادل الزيارات إلاّ أن مازالت هناك عوائق تقف أمام البلدين، فكثير من رجال الأعمال الأتراك واجهوا عوائق مع إيران أهمها:

1) تراجع الجمهورية الإسلامية عن استكمال إجراءات مشروع بناء مرصد الإمام الخميني وتدشين الهاتف الجوال، وكلاهما يقتضي أن تقوم بهما شريكتين هما (ناد) و(ترك سل) على خلفية أن الشريكتين لهما علاقات مع إسرائيل. هذا دفع الرئيس الإيراني "محمد خاتمى" ذلك الوقت إلى إلغاء زيارته التي كانت مقرّرة إلى تركيا في 28 من مايو 2004.
2) كما أن رغم التوجهات الإسلامية لحكومة "أوردوغان" إلاّ أنه لم يطمئن الوسط المحافظ في إيران الذي وجه انتقادات حادة للحكومة التركية وذلك بسبب علاقاتها مع إسرائيل.

وواجهت العلاقات الاقتصادية كذلك إشكال بين البلدين وذلك أن طهران لم تبدي أي حماس يذكر بشأن رغبة أنقرة بتخفيض سعر الغاز الإيراني المفترض أن يصدر لها.[1].

ومن جهة تركيا فإنها تنظر إلى إيران على أنها مصدر تهديد لها، سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة، أو كمصدر لعدم الاستقرار. وبعيدا عن التنافس المذهبي والطائفي باعتبار أن إيران امتداد للإمبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة في مواجهة تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية السّنية، فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة على مدار الأعوام التي تلت الإطاحة بالنظام السياسي في العراق في 2003، أين حصدت إيران ثمار أخطار السياسة الأمريكية في المنطقة ومدّ نفوذها عليها، حيث استغلت إيران حالة الفراغ التي نشأت جراء انهيار النظام السياسي في العراق، وبالتالي انهيار معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة لمصلحتها، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع تركيا لتتحرك في المنطقة عبر مدّ نفوذها وذلك باستغلال العداء العربي لطهران.

ثانيا- إسرائيل وتركيا:

تمتلك إسرائيل إدراكا قويا لنفسها كقوة إقليمية تسعى لفرض قوتها في بيئة رافضة، فهي لا تنتمي من حيث بنائها الهوياتي إلى المنظومة العربية رغم تموقعها الجغرافي في داخلها، ولا إلى المنظومة الخليجية أو المغاربية. وتعتبر دولة شرق أوسطية لكن من حيث البعد الجغرافي، لا القيمي، فأغلب دول النظام الشرق أوسطي إسلامية الهوية، وإسرائيل محسوبة على الحضارة الغربية.

رغم ذلك فإن بروزها كقوة إقليمية مهيمنة على المنطقة كان هدف استراتيجي ارتبط بولادتها كدولة منذ 1948 وما يؤكد ذلك عدم تقييد إسرائيل لحدودها ومواجهتها لكافة المتنافسين الإقليميين في تلك الفترة من مصر والسعودية والعراق وسوريا، كما سعت لإجهاض أي تعاون عربي يهدّد وجودها في المنطقة.

[1] مصطفى جاسم حسين، "الدور الإقليمي التركي من 2002 إلى 2010"، ص.12على الموقع الالكتروني:
http://wwww.adewer/sho.art/43355.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 11 أكتوبر 2015 على الساعة 13:325.

فإسرائيل تمتلك مقارنة مع الدول الشرق أوسطية قوّة صلبة تمكنّها من احتلال موقع الصدارة ما بين الدول المرشحة لاحتلال مركز القطب الإقليمي المهيمن، وأهم ركائزها القوّة النووية ، فهي الدولة الوحيدة لحدّ الآن في الشرق الأوسط التي تمتلك حوالي 200 رأس نووية رغم عدم وجود اعتراف رسمي بذلك. كما تمتلك إسرائيل جيش يقدّر بـ 175500 و5650 احتياطي من السكان الذين يبلغ عددهم 6 مليون نسمة، وتسعى لتطوير السلاح بالاعتماد على قدراتها الذاتية والإمدادات الأمريكية.

أما الاقتصاد الإسرائيلي فيعد من أكثر الاقتصاديات تنوعا على مستوى الشرق الأوسط. فدخل الفرد الإسرائيلي من أعلى الدخول في العالم، ويعتمد الاقتصاد على صناعة التكنولوجيا ومعّداتها. وكذلك على الزراعة والسياحة كما تعدُ من أكثر الدول اكتفاء في المجال الزراعي وتعد تجارة تصدير الألماس مورد أساسي في الاقتصاد الإسرائيلي[1].

فتركيا جزء من أوروبا لكن الرّهان على أوروبا أصبح يتراجع خاصة وأن أوروبا غير معتمدة على ذاتها وليس لديها موقف موحّد حيث لم يعد في العالم سوى قوة واحدة موّحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية. فإسرائيل لطالما حضت بدعم غربي لمشروعها الاستيطاني في المنطقة العربية وذلك على حساب الدول العربية وذلك ببلورة استراتجيات إقليمية نحو المنطقة وذلك للمزيد من التمزيق والتشتيت للمنطقة والدول العربية على المستويين الداخلي والخارجي، حيث ترتكز في تلك الإستراتيجية على: [2]

العراق: ويمثل نقطة ارتكاز مهمة للإستراتيجية الإسرائيلية في فرض نفوذها على المنطقة وفي مواجهة القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران وتركيا، حيث بعد تلاشي العراق كقوة عسكرية أصبح هدف إسرائيل الأساسي هو بقاء العراق مجزءا ومشتتا في حالة الضعف وذلك من خلال دعم الأكراد بالسلاح والتدريب من أجل تأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق تسيطر على نفط كركوك وكردستان ما يهدّد أمن تركيا وحتى إيران وذلك لتواجد أقليات كردية داخل كلتا الدولتين (إيران ، تركيا) وعليه يعتبر العراق ساحة للتنافس بين هذه القوى الإقليمية وما بين مشروعين طائفيين الأول ديني تدعّمه إيران من خلال تك ريس الانقسام السني/الشيعي ومشروع قومي من خلال الانقسام العربي /الكردي الذي تدعمه إسرائيل ما لا يخدم الأمن الداخلي لتركيا حيث أن هذا الانقسام الكردي يمثل تهديد لأمنها حيث يشجع الأقلية الكردية في تركيا المطالبة بالانقسام.

كذلك مصر التي تعتبر أهم محدّد للدور الإسرائيلي فسعت لتعميق علاقات مع النخبة الحاكمة وحتى مع النخب الاقتصادية والإعلامية المصرية، وعملت على تفادي وصول التيار الإسلامي المتمثل في الإخوان المسلمين كما لذلك أثر على دعم الدور الإيراني على حساب الدور الإسرائيلي.

[1] عيساوة آمنة، **مرجع سابق**، ص. 150.

[2] **المرجع نفسه**. ص ص.144- 146.

فإسرائيل يمكن أن تمثل عقبة أمام الطموح التركي الإقليمي باعتبار إسرائيل مدعومة من طرف أكبر قوة عالمية، إضافة أنّها قوّة نووية.

لكن بالرغم من كون إسرائيل قوة إقليمية منافسة للنفوذ الإقليمي التركي فإن كلا الطرفين تجمعها علاقات وفي بعض الأحيان تحالف تركي–إسرائيلي.

فالعلاقات التركية الإسرائيلية تميزت منذ بدايتها بالتحسنّ المستمر في كافة المجالات فقد كانت تركيا أول دولة لإسلامية تعترف بدولة إسرائيل في مارس 1949، وقامت معها بعلاقات دبلوماسية عام 1950.[1]

فعلى الرغم أن العلاقات بينها مرت ببعض المحطات التي شهدت فيها تراجع شكليا في مجال التمثيل السياسي كما في عام 1956 وذلك على إثر تعرض مصر للعدوان الثلاثي في عام 1980 على إثر إعلان إسرائيل القدس عاصمة أبدية لها، إلاّ أن العلاقات ضلت قوية ومتينة حيث يعمل البلدان على تطوير علاقاتهما تجاه التكامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس أنهما الحليفان الاستراتجيان للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وقد تكوّر الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي الذي تمّ توقيعه في 1996 إلى حلف عسكري يحمل العديد من المخاطر الأمنية على دول المنطقة لاسيما سوريا ورغم أن التعاون العسكري بينهما يثير الخوف والقلق لدى الدول العربية الإسلامية من عودة سياسة الأحلاف العسكرية إلى منطقة إلى المنطقة، غير أن تركيا لم تعطي لها الرفض العربي الإسلامي أهمية، بل ، تتجه أكثر وأكثر إلى توطيد علاقاتها العسكرية مع إسرائيل.[2]

لذلك فالعلاقات التركية– الإسرائيلية أضحى لها مسار أمني سلبي على الأمن القومي العربي، خاصة وأن إسرائيل تسعى للتأثير على التوجهات الخارجية السياسية التركية من خلال المؤسسة العسكرية، سياسة الضغط على الدول العربية لإجبارها على تقديم التنازلات في معاملات التسوية العربية والإسرائيلية، رغم قلق الدول العربية من العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل، إلاّ أن تركيا تؤكد عزمها على توطيد هذه العلاقة نحو التكامل في إطار سعيها إلى إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي يكون لهما دور محوري فيه، بما يشكل لها ميدانا في المنطقة للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية، حيث تتحرك تركيا على مستويات الأمن والاقتصاد والمياه والمواصلات، وقد عانت من جديد مؤخرا لتطرح مشروع إنشاء منظمة أمن وتعاون شرق أوسطية.

فتركيا تهدف من وراء هذا الحلف إلى تقوية موقفها تجاه أوروبا بعد رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها في الاتحاد وكذلك للحصول على دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التحدي اليوناني والأرمني كما تطمح في ذلك إلى لدخول إلى مؤسسات مالية عالمية كبيرة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 149،150.

[2] خرشيد حسين دلي، **مرجع سابق**.

في حين تهدف إسرائيل وراء علاقاتها مع تركيا إلى تطويق سوريا وممارسة الضغوط عليها، كما تطمح إلى استخدام تركيا كجسر للوصول للجمهوريات الإسلامية الأسيوية التي استقلت عن روسيا، حين الثروات النفطية والغاز والموارد المختلفة.[1]

حيث كانت الدول العربية الإسلامية تخشى من العلاقات العسكرية لتركيا وإسرائيل تعتبرها تهديد لأمنها القومي العربي، وهذا كانت يشكل قلقا على علاقات تركيا مع دول الجوار لاسيما العربية، ويحول دون إقامة علاقات إيجابية بين تركيا والدول العربية خاصة في ظل توقف عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وبذلك فقد عرفت فترة الثمانينات حتى أواخرها جمودا في العلاقات التركية الإسرائيلية حيث كان لها موقفا من سياسة العنف التي تستخدمها ضد الدول العربية.

غير أن بانتهاء الحرب الباردة وبدأ حرب الخليج الثانية وانطلاق محادثات السلام العربية – الإسرائيلية في مادريد1991، كانت الظروف مواتية لكسر الجمود في علاقات أنقرة مع تل أبيب، فاتبعت السياسة المتوازنة بين العرب وإسرائيل. فعملية السلام أسقطت حواجز هامة كانت تعيق تطوير التعاون بين تركيا وإسرائيل لاسيما على الصعيد الاقتصادي، فاعتبرت إسرائيل حليف طبيعي لتركيا خاصة في مواجهة التيارات الإسلامية الراديكالية التي تهدّد النظام العلماني في تركيا فتنظر إلى إسرائيل على أنها الحليف الأكثر ضمانا لتركيا في المنطقة، حيث تأمل أن تحظى بدعم إسرائيل في مسألة المياه التي يحتمل أن تأخذ أبعادا جديدة بين تركيا والدول العربية والاستفادة من التكنولوجية الإسرائيلية وفي نفس الوقت تسعى إسرائيل من خلال هذا التعاون إلى إكمال مشروع إقامة سوق أوسطية تكون المستفيدة الكبرى منها، وتكون بذلك تقطع طريق أمام سوق عربية يستفيد منها كل العرب، بما يسمح لتأدية دور إقليمي على حساب الأمن القومي العربي.[2]

غير أن مع وصول حزب العدالة إلى السلطة في تركيا برئاسة "رجب طيب أوردوعان" بدأت تركيا بالتحرك بعيدا عن إسرائيل التي تعتبر الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدّة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث اتهمتها بممارسة إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين وهو ما تعزّز في منتدى " دافوس الاقتصادي" حيث غادر "أوردوغان " المنتدى بعد أن أسمع الإسرائيليين حقيقتهم الإجرامية في فلسطين وهو ما عزّز التقارب العربي التركي.[3]

فشهدت بعدها العلاقات التركية – الإسرائيلية توترا ملحوظا تجلت ملامحه في مظاهر عديدة أهمها:

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] العماد أول مصطفى طلاس، "التعاون التركي الإسرائيلي"، على الموقع الالكتروني:
http://www.arabrenewal.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22أكتوبر 2015 على الساعة 13:30.

[3]: زياد عبد الوهاب النعيمي، "الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي – الحوار المتمدن" – ع266، 2009 محور: مواضيع وأبحاث سياسية على الموقع: http://www.taqrir.orgتم الاطلاع عليه بتاريخ 20 أكتوبر 2015 على الساعة 13:00.

- تجميد عمليات التنسيق والتعاون مع الإسرائيليين في مجال الاستخبارات ثم إلغاء أنقرة مناقصات وعقود كانت قد أبرمتها مع الصناعة الحربية الإسرائيلية حول تحديث الطائرات والدبابات التركية، وكذا عقود الشراء والمشاركة في تصنيع طائرات إسرائيلية. فضلا عن صفقة أخرى في مجال الأقمار الاصطناعية كما كان من شأن ذلك التوتر أن عزز من أجواء عدم الثقة بين أنقرة وتل أبيب.[1]
- كما انتقدت تركيا العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة واعتبرته عمل غير أخلاقي وإرهابي في حق الشعب الفلسطيني، كما أعلنت تركيا عبر خطاب لرئيس الوزراء "أردوغان" أنها مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني خاصة بعد أن أقدم إسرائيل على عدوانها وهجومها على أسطول الحرية يوم 30 مايو 2010 وقتلها للمواطنين الأتراك وذلك ردّا على ما جرى في مؤتمر "دافوس" في 2010.
- كما بادرت من خلال موقفها على المستوى الشعبي والرسمي الرافض للحصار الذي فرض على غزة بمبادرة لكسر الحصار، فكان موقفها هذا أكثر فاعلية حيث أفادت تركيا من علاقاتها الدولية المتوازنة في فتح ملف الحصار دوليا وعدم طيّه في أدراج النسيان، حيث طالبت المجتمع الدولي والأمم المتحدة بإصدار قرار إدانة إسرائيل ومطالبة العالم بمحاسبتها وفقا للقانون الدولي عبر الدعوة لتشكيل لجنة قانون دولية. وطالبت في إعادة النظر بجدية في سياسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وفي تعاملها مع الدول الأخرى العربية.
- وفي نفس الوقت حاولت إسرائيل من تخفيف من حدّة الموقف التركي وإفشال الجهود التركية لفك الحصار وإضعاف المكاسب السياسية لتركيا من هذا الموقف ولمنع تركيا من تطوير دورها الإقليمي رسميا وشعبيا.[2]
- وفي هذا السياق ذاته، لوّح اللوبي اليهودي في واشنطن بتحويل جهوده في قضية الأمن إلى غير مصلحة تركيا، إذ ما استمرت في تصعيدها المتوتر مع تل أبيب.

غير أن تركيا لم تتراجع عن مواقفها الرافضة لتجاوزات إسرائيل في المنطقة العربية، فقد عرضت على التلفزيون التركي مسلسلات تبرز فيها مجازر إسرائيل في فلسطين، و بعدها مباشرة اندلعت مظاهرات في تل أبيب عند السفارة التركية تندّد من خلالها ما يسمى بمذابح الأتراك ضد الأرمن والأكراد، كما هدّدت تل أبيب أنقرة بنشر وثائق سريّة تحتفظ بها وتثبت حسب الادّعاء الإسرائيلي أن تركيا نفّذت مذابح واضطهاد ضد الأرمن.

---

[1]: إبراهيم إسماعيل كاخيا، "اليقظة التركية والموقع الإقليمي"، على الموقع الالكتروني:
http://www.arabdefencejournal.com/articles.php?categoryID=9تم الاطلاع عليه بتاريخ: 21 أكتوبر 2015 على الساعة 10:30.

[2] جواد الحمد، تركيا والكيان الصهيوني وحصار غزة، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط) على الموقع الاكتروني:
http://www.arabrenewal.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 أكتوبر 2015 على الساعة 20:00.

فحكومة نتنياهو ألقت كل الأئمة على رئيس الوزراء التركي محملة إياه مسؤولية التوتر بين تل أبيب وأنقرة فاتهم تركيا بالإساءة إليها وعزلها تدريجيا عن الغرب واعتبارها من الدول الراديكالية كسوريا وإيران. وذلك في محاولة من إسرائيل لتوتر العلاقات التركية – الغربية وذلك على النحو الذي يدفع حكومة العدالة والتنمية التركية إلى مراجعة سياساتها حيال إسرائيل والمنطقة.

فقد تنوعت الأسباب التي أدّت إلى توتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل، حيث عبرت حكومة العدالة والتنمية عن عدم رغبتها في التحالف مع إسرائيل أو إبرام صفقات معها، لأن ذلك سيوف يؤدي إلى خلق نوع من التوتر والقلق في العلاقات مع الدول العربية، فاتجه إلى توثيق العلاقات مع الدول العربية مثل سوريا وكذلك إيران، بعد أن شعرت تلك الحكومة بأن حجتها لإسرائيل واللوبي الصهيوني في الدوائر الغربية أصبح يتناقص تدريجيا، فترى تركيا أن حجم الفوائد التي يمكن أن تتحصل عليها جرّاء علاقاتها المتشابكة والوثيقة مع إسرائيل لا يفوق بكثير مقدار الأعباء والتبعات السلبية الناجمة عن تلك العلاقة ، خاصة وأن حكومة تركيا قد حققت نوع من احتراف تصالحي ملموس في قضايا معقدة ومزمنة كالأرمن والأكراد وقبرص، كما تمكنت من إيجاد فضاءات وخيارات أوسع للانطلاق والمناورة في العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهي الملفات والقضايا التي كثيرا ما ظلت "تل أبيب" تضن أنها مفتاح مهم من مفاتيح تسريبها، بما يجعل أنقرة مجبرة على الالتزام بتحسين علاقاتها مع إسرائيل وذلك للحصول على الدعم اللوبي اليهودي الموالي لهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا فيما يخص هذه القضايا، لاسيما لعد أن تأكد للأتراك أنه ليس بمقدور أي طرف إجبار أو إقناع الأوروبيين بقبول تركيا عضوا في الاتحاد الأوروبي.

ورغم هذه الأجواء المشحونة بالتوتر وعدم الثقة بين الطرفين وجوّ التنافس بينهما خاصة بعد سعي كل منهما إلى فرض نفوذه في المنطقة وبروزه كقوّة إقليمية، أفسحت البراغماتية التي تتمتع بها كل من تركيا وإسرائيل، بالإضافة إلى المقاصد المدعومة أمريكيّاً لعلاقاتهما، الطريق أمام مساحة لا بأس بها من التفاهم ومحاولة من كلا الطرفين تجاوز تلك الموجة العاتية من التوتر وعدم الثقة.[1]

فبالرغم من استمرار التوتر وتعدّد بواعثه ومسبباته، وبالرغم من تحميل كل طرف الآخر مسؤولية تصاعده، فلم تكفي مساعي الجانبين لتلطيف وتهدئة الأجواء وخفض أو وضع نهاية للتوتر القائم بين الطرفين، حيث أطلق الجانبين مساعي معلنة وأخرى سريّة تتم على المستويين الرسمي والشعبي لإعادة الدفء إلى علاقاتهما.

إبراهيم إسماعيل كاخيا، **مرجع سابق**.

خلاصة:

إضافة إلى المقومات التي تتمتع بها تركيا شهدت السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 تغيرات عدة في التوجهات والتحركات إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز في السياسة الإقليمية والدولية وما يمكن ملاحظته من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية العمق الاستراتيجي.

وتشير التحركات التركية المتعددة الأبعاد في محيطها الجغرافي إلى أنها لا تنبع فقط من اعتبارات سياسية عامة أو سياسات داخلية تكتيكية بل إلى نظرة إستراتيجية شاملة تستهدف تثبيت أنقرة كقوة مركزية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط. وما يساعدها على نمو هذا الدور أنه يأتي في ظروف إقليمية ودولية مواتية لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية تبدي ارتياحا لهذا الدور وتنظر إليه بشكل إيجابي وأصبحت هذه الأخيرة تعتبر تركيا أنها محور إقليمي لا يمكن الاستغناء عنه في تنفيذ إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط خاصة مع مشاركة تركيا في تسوية العديد من الأزمات ساهم في الحد من النفوذ الإيراني بإيجاد توازن جديد في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية بين التصورات والإنجازات

المبحث الأول: محفزات الدور التركي:

أولا-على المستوى الداخلي:

❖ تتمتع تركيا بأهمية متميزة مع جيرانها لاعتبارات كثيرة منها:

موقعها الجغرافي الذي يجعلها دولة أوروبية تارة ودولة شرق أوسطية تارة أخرى مما أكسبها الدعم والمساهمة في التطوير العسكري والاقتصادي. وموقعها على الصعيد الإقليمي أكسبها الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع الوطن العربي، وساهم في تسوية مشكلات معلقة بين البلدان العربية وتركيا وتكوين علاقات متوازنة.

فموقع تركيا الفريد يمكن أن يجعلها تلعب دورا هاما على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطع لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم حين كانت اسطنبول عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وانتماءا بالإمبراطورية العثمانية.

فهناك أسباب عديدة تدفع تركيا إلي التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط، ومن هذه الأسباب الموقع الجغرافي والمميزات الاقتصادية المرتبطة به والخبرة التي توافرت لديها من خلال: عدد من خطط التكامل والوفرة النسبية للموارد المائية كما ساهمت الأحداث المتعاقبة على المنطقة شرق أوسطية ومنها أحداث 11 سبتمبر وغزو أفغانستان وبعدها العراق في 2003، وما حصل من تغيير فيه لاسيما إضعاف قدراته العسكرية والسياسية والاقتصادية، حيث شكلت تلك الأحداث واقعا متغيرا رئيسيا في جيو سياسية المنطقة، الأمر الذي أتاح للقوى الإقليمية الساعية إلى تحقيق دور إقليمي معترف به، منها تركيا. وجاءت هذه الأحداث متزامنة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا الذي كان يهدف إلى تحقيق مصالح تركيا الوطنية، وكذلك الإقليمية ومنافسة بذلك القوي الإقليمية مثل إيران علي المنطقة.[1]

❖ **الجيش:**

تعتبر تركيا أكثر قوة عسكرية ذات أهمية في الشرق الأوسط , ويشكل الجيش التركي ثاني اكبر قوة دائمة في الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية. والمرتبة الثامنة عالميا وتحتل تركيا المرتبة الرابعة عشر (14) عالميا من حيث النفقات العسكرية في عام 2004 حسب معهدا أبحاث السلام الدولي في ستوكهولم بميزانية دفاع تبلغ 10,1 مليار دولار أمريكي وهي تأتي ثانيا فقط بعد إسرائيل في الشرق الأوسط.

[1] **موسوعة السياسة الخارجية**، عبد الوهاب الكيالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1985)، ص ص.70-72.

والبرنامج التركي لتحديث الجيش الذي بدأ في 1996 له تركيز على القوة الكلية للجيش وفاعليته ,فتركيا كعضو في أكثر من حلف عسكري في العالم قوة لديها منفذ عريض ليس إلى الأسلحة الحديثة فقط، أيضا إلى التفكير والتخطيط الاستراتجيين المعاصرين وإلى الدعم الدبلوماسي الغربي في كثير من القضايا الإستراتيجية خاصة مع ازدياد تورط الناتو في مهمات "خارج المجال" في البلقان وأفغانستان. وكانت القاعدة الجوية التركية في النيجر حيوية على نحو خاص للناتو ونشر القوات الأمريكية في الشرق الأوسط خلال حرب الخليج في 1991 وحرب العراق عام 2003.[1]

ورغم أن أنقرة نفت استخدام ترابها كقاعدة برّية لغزو العراق 2003 فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الاحتياجات العسكرية في العراق وأفغانستان.

ومعظم أنظمة التسلح التي تستخدمها القوات التركية هي من مصدر أمريكي، لكن في السنوات الأخيرة قلّلت تركيا الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية واتجهت نحو دول أخرى: ألمانيا، إنجلترا، فرنسا، روسيا وإسرائيل. كما تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة الأسلحة وتسعى للدخول في مشاريع إنتاج الأسلحة وأنظمة تسلح مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من يلد المنشأ مما يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها وقد باشرت ببعض المشاريع الخاصة بها. واعتماداً على هذه العقيدة يعمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات دفاعية تتضمن أن تقوم تركيا بمبادرات واستراتيجيات تؤَمن الأمن والاستقرار في المنطقة وتحُدّ من تأثير الاستراتجيات الموجهة نحوها ونحو المنطقة وأن تتحوّل الى عنصر قوّة وتوازن في المنطقة وتستغل المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات بين الدول المحيطة.[2]

❖ تعثر الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

رغم المحاولات الكثيرة التي قانت بها تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولا تزال، لكنها لم تنجح الى حد الآن للانضمام واليه. فقد وضع الاتحاد مجموعة من الشروط التي يجب على أي دولة التي ترغب في الانضمام إليه أن تتقيد بها وتعمل على تحقيقها وقد اشترط الاتحاد على تركيا في مؤتمر هالنسكي:

– الالتزام بمعايير كوبن هاجن حول الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والأقليات.

– تسوية جميع الخلافات بين تركيا واليونان في بحر إيجه وفي حالة تعذر ذلك يرفع الخلاف الى محكمة العدل الدولية لاهاي.

–حل جميع المشاكل الداخلية التركية.

---

[1] جراهم فولر، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي** (أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2009)، ص.ص.115،116.

[2] محمد صادق إسماعيل، **التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان**(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط2، 2013)، ص.ص.25-27

والتحديات التي تصطدم بها تركيا في مسيرتها للانضمام إلى الاتحاد هي:

1. البناء المؤسسي للجيش وسيطرته على القرار السياسي: فهيئة الأركان في الجيش التركي لها دور أساسي في عملية صنع القرار وتغيير الحكومة وقد قام بذلك أربع مرات منذ 1950.

ولكن بوصول آردوغان إلى الحكم أدخل مجموعة من الإجراءات على دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وذلك بطريقة هادئة وتدريجية دون إحداث أزمة الجيش والسلطة الحاكمة .

2.الديمقراطية وحقوق الإنسان ومشكلة الأقليات:

على الرغم من آن تركيا متقدمة على مجال الديمقراطية على الدور المجاورة لها إلا أنها لا تزال تشهد انتهاكات حقوق الإنسان من خلال عمليات الاعتقال على المناطق التي يسكنها الأكراد رغم السماح لهم بالتكلم بلغتهم .

3.**الوضع الاقتصادي في تركيا :**

الاقتصاد التركي قريب من الاقتصاديات الاشتراكية من حيث سيطرة القطاع العام على معظم المؤسسات الإنتاجية وامتلاك القطاع الخاص لنسبة قليلة من رؤوس الأموال .

ولكن كثرة المشاكل على القطاع العام ونقص السيولة ورداءة الكفاءة على العمل دفع بالاتجاه نحو القطاع الخاص منذ 1980 مع مسيرة تركيا نحو التحرر الاندماج على السوق العالمية وذلك بالارتباط مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ,و الاستعانة بالقروض البنكية التي سببت أزمة مالية في 2001.إلا أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم تمكن من تجاوز هذه الأزمة .و انخفضت معدلات التضخم من 125 إلى 20.[1]

ورغم كل هذه الانجازات التي تقوم بها تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي , لكن هذا الأخير لا يزال يرفض ذلك ويظل يضع ويشترط شروط، لكن هذا الرفض يرجع في حقيقة الأمر إلى قضايا غير معلنة وهي :

فللتاريخ دور كبير في العلاقات بين الأشخاص والدول، وفكر أي امة من الأمم ما هو إلا انعكاس لتراثها الحضاري , فلا تزال أوروبا المسيحية تحمل على علاقاتها التركية تركه الصراع العثماني الأوروبي منذ 1453

حيث ترى أوروبا انه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا ودينيا هذا من جهة أخري، ومن جهة تخوف دول الاتحاد الأوروبي أن انضمام تركيا سيجعل الاتحاد على حدود مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق ،سوريا) يدمجه في سياستها.

[1] علي الحاج، مرجع سابق، ص.55.

2.التضخم السكاني في تركيا :

فعدد السكان في تركيا يبلغ حوالي 73مليون نسمة وهذا يعني انه سيكون لتركيا وزن كبير في المؤسسات الأوربية وثقل في القرار الأوروبي إذا حدث وإن انضمت إلى الاتحاد. كما ان رفض بعض الدول يرجع إلى خوفها على مواقعها في الاتحاد لان تركيا تملك مقومات كافية للقيام بنهضة اقتصادية إذا توفرت المساعدة الأوربية لها.

فالرفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعد احد أهم الأسباب التي دفعت تركيا إلى مراجعة خياراتها حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بان أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبطة بمحيطها العربي والإسلامي الأمر الذي يدفعها لإقامة تركة إستراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية والإفريقية معا لان دورها المتزايد في المنطقة سوف يؤدي إلى تحسين صورتها لدى الاتحاد الأوربي.[1]

المحفزات الشرق أوسطية الحاكمة في الإستراتيجية التركية :

لقد عرفت المنطقة الشرق أوسطية، أزمات متعاقبة، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية. والتدخلات الأمريكية العسكرية في أفغانستان والعراق , بالإضافة إلى النزاعات فيها بين الأطراف الداخلية ,حيث تغليب الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة، وكذلك ممارسات العنف الإسرائيلية وغيرها من الأزمات الساخنة في المنطقة، كل هذا أدّى إلى بلورت تحالفات تتبناها قوى دولية وأخرى إقليمية متنافسة حول الثروة ونفوذ المنطقة، كما كانت فرصة لهذه القوى الإقليمية والدولية للتدخل في شؤون المنطقة والتأثير في تفاعلات القضايا الخاصة بالمنطقة، فهذا دفع بتركيا للاهتمام بالمنطقة وبلورت إستراتيجية إقليمية نحو منطقة شرق أوسطية، تستهدف من خلالها الحصول على اعتراف دولي كقوة إقليمية.

فتركيا اهتماماتها أصبحت تمتد إلى ثلاثة دوائر إقليمية فرضتها عليها الموقع الجغرافي وهي: الدائرة الأوروبية، الدائرة الأسيوية الوسطى والدائرة العربية، حيث تشكل الدائرة العربية ميداناً خصباً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية، خاصة بعد أن وصلت منطقة الشرق الأوسط الى منعطف بات فيه الأفق السياسي مسدوداً في معظم الجهات إن لم يكن جميعها، وذلك نتيجة عوامل عديدة تتداخل فيه المسؤولية بين جهات عديدة محلية إقليمية وأخرى دولية.[2]

ثانيا-على المستوى الإقليمي:

لقد شكلت البيئة الإقليمية الحاكمة في الشرق الأوسط مناسبة لبلورة مشاريع دولية واستراتيجيات إقليمية متصارعة ومتنافسة على المجال الحيوي العربي وعلى ثرواته وذلك كان نتيجة لعوامل عديدة خاصة بدول النظام الإقليمي العربي منها:

[1] أحمد نوري النعيمي، **العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**(بيروت: ب،ب،ن، 1995)، ص.343

[2] طايل يوسف عبد الله العدواني، **مرجع سابق**، ص.68

❖ ضعف النظام الإقليمي العربي ونظامه السياسي، حيث غياب الاستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على هذا النظام، فالعالم العربي تسوده ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية من دون بناء جسور تربط بينها جميعاً في منظومة إقليمية قويّة عصرية متقدّمة تملك حركية فعالية. وإقامة علاقات متينة بينها قائمة على أساس التكامل والتعاون لكن ما تعرفه المنطقة هو انقسامات داخلية ونزاعات إقليمية حدودية وأخرى حول الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وما يميزها مواقف متباينة حول أحداث المنطقة بالإضافة الى انقسامات مذهبية و طائفية، سنية وشيعية، وخلافات حول قضايا عديدة تمثل بؤراً للتوتر بين دول مختلفة. مهدت الطريق للدخول في حروب أهلية في العديد من المناطق العربية.

❖ حالة عدم الاستقرار التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة على امتداد أكثر من 30 عاما ما جعلها مسرحا لحروب وصراعات كثيرة، واستمرار عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخلات والضغوطات الأجنبية، وبروز العديد من الأزمات بين بعض الدول فيما بينها بالإضافة إلى المشاكل المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني من احتكار السلطة وتراجع في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وتدني للمستوى المعيشي، والتباعد والانفصال بين المشرق العربي عن المغرب والانفتاح عن القوة الفريدة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة دول المغرب العربي.[1]

❖ بروز حركات مقاومة مسلحة مثل حركة حزب الله في لبنان وحركة حماس والقوة الشيعية في العراق، محاولة منهم البروز في ساحة التفاعلات العربية في صناعة المواقف، محاولة إثارة الاهتمام في الشارع السياسي فهذه الحركات كانت أحد أهم الأسباب لبروز قوى حيّة إقليمية ودولية والتدخل في شؤون المنطقة ومحاولة ملئ فراغ فعلي.

كذلك وجود الكيان الإسرائيلي في قلب المنطقة العربية الذي حظي بدعم غربي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على إنشاء إسرائيل الكبرى على حساب الدول العربية وذلك بتشتيتها وتقسيمها إلى كينونات ودويلات على أساس طائفي مذهبي عرقي، لتسهيل التحكّم فيها وإذابة وإدخال إسرائيل فيها. حيث عرفت القضية تطورات متلاحقة على ساحات المواجهة مع الكيان الإسرائيلي في فلسطين ولبنان وسوريا، على مدار أعوام عديدة حيث شراسة هذا الكيان الدخيل على المنطقة وهمجيته التي ليس لها حدود وقيود في استخدام القوّة وبالمقابل ضعف دور دول الاعتدال العربي والتي أخذت من التسوية خيارا استراتيجيا خاصة بعد تراجع القومية العربية والتي أخذت بعد خروج مصر من الصف العربي، بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد 1979 وانكفاء الدول العربية بمعالجة القضايا والمشاكل الداخلية ، حيث تغليب المصالح الفطرية على المصالح القومية. بالإضافة إلى أزمة الخليج والاستقواء الأجنبي بحلّ الأزمة.[2]

---

[1] شذي زكي حسن،"النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والتدخلات الإقليمية والدولية"، **المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع.36، ص.ص.05 -07

[2] محمد عوض الهزايمية، **مرجع سابق**، ص ص.83-84.

فكثير من العوامل المحليّة ساهمت في حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها المنطقة وذلك منذ عقود عديدة، حيث جاءت كنتيجة لعدم وضوح العلاقة التي تربط النظم الإقليمية القائمة في المنطقة، لا في مضمونها ولا في شكلها، حيث لا يوجد اتفاق على تحديد دقيق لنطاق وخصائص وهيكلة النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن الخلاف القائم حول ما إذا كان النظام الإقليمي العربي لا يزال هو القوام الأساسي والوحيد للمنطقة، أم أنّ الدول أصبحت لها رغبة في تشكيل نظاما إقليميا أوسع "شرق أوسطي" من جهة، من جهة أخرى اللجوء إلى إنشاء أنظمة إقليمية فرعية مثل ما قامت به دول الخليج العربية حيث تبني سياسات وإدراكات مستقلة حتى شبه منفصلة عن انخراطها واشتراكها في نظام إقليمي فرعي وهو مجلسا لتعاون الخليجي الذي يضم الدول الستة الخليجية.[1]

فهذه الأوضاع التي عرفتها المنطقة من الانقسام والتشتت وعدم الاستقرار جعلت الدول من خارج النظام الإقليمي أن تكون لها الفرصة وتنجح في بلورت استراتيجيات إقليمية من حيث طبيعة تعاملها مع دول منطقة الشرق الأوسط. وذلك على حساب الدول العربية التي لم تتمكن ولم تنجح في وضع إستراتيجية عربية متناسقة في طريقة التعامل مع قضايا المنطقة والدول فيما بينها، وذلك مما يحقق الحدّ الأدنى من المصالح العربية المشتركة وبما يعزز أمنها الإقليمي، لكن اتجهت إلى تبني سياسات متناقضة حيث وصلت إلى حالة الغياب، وإن لم تكن الغيبوبة السياسية إزاء التطورات الإقليمية المهمة، والاكتفاء بدور المشاهد أو المساند لخطط الأطراف الإقليمية والدولية، وهذا ما سمح للاستراتجيات الإقليمية بالتدخّل في أكثر من جبهة عربية وهذا يعود إلى:

– **الضعف العربي الداخلي:** ففاعلية أي نظام إقليمي مرهونة على قدرات أعضائه وقوّتهم الداخلية، حيث تمتع دول الإقليم بالسيادة الوطنية والفاعلية الاجتماعية يجلها قادرة على اتخاذ قراراتها من منظور وطني وقوي ويستند إلى قاعدة شيعية عريضة، فكثير من دول منطقة الشرق الأوسط تنتمي إلى نظم إقليمية متعدّدة كالنظام الإقليمي العربي، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، مجلس تعاون دول الخليج العربي، الاتحاد المغاربي، لكن تبقى السمة الغالبة على هذه التجمعات هي سمة الضعف الداخلي، خاصة عند النظام الإقليمي العربي، حيث ضعف المشاركة السياسية في صنع القرارات ومحدودية النخب السياسية التي تدير شؤون الحكم، وغير مؤهلة للممارسات السياسية والديمقراطية، فالنظام الإقليمي العربي يسوده جوّ من الانشقاق والانقسامات فيما بين دول الإقليم ما أدّى إلى ضعفه.

– **الجهود الإسرائيلية:** حيث تعمل إسرائيل جاهدة على إجهاض أي جهود –عربية– عربية وأي مشروع للوحدة وذلك منذ وجودها ككيان استيطاني في المنطقة، فالمشروع الصهيوني الذي جزء لا يتجزأ من المشاريع الأمريكية لتكريس الهيمنة والنفوذ في المنطقة، الذي تقوم فلسفته على استمرار اغتصاب مزيد

[1] شذي زكي حسن، **مرجع سابق**، ص.06.

من الأراضي العربية، وذلك بتمويل ودعم غربي، حيث تمادي إسرائيل في استخدام لغة القوة كأسلوب ثابت في التعامل مع دول المنطقة.[1]

- **مميزات التقارب والجوار الإقليمي الشرق الأوسطي:** فمعظم الدول المتجاورة في العالم تربطها علاقات إنسانية واجتماعية مشتركة وروابط تاريخية وحضارية ومصالح تجارية واقتصادية واستثمارية مختلفة، ويسودها جوّ التعاون والتكامل الإقليمي، غير أنّ ما يميز إقليم الشرق الأوسط، خاصة الجوار العربي الذي يعتبر جوار صعب وأرضية غير جاهزة ومؤهلة للتعاون والتكامل، حيث السمة الغالبة على الإقليم هي سمة التباعد بدلاً من التقارب، وسمة النزاع والخلاف بدلاً من التفاهم والجوار والتعاون والتعايش السلمي، حيث ما يغلب على العلاقات بين دول الإقليم هو الطابع الصراعي وكذلك الخلافات والتناقضات، فبالتالي تحوّل ذلك الجوار الجغرافي إلى تهديد استراتيجي، حيث تبر ز فيه عوامل التوتر والخلاف حيث يشمل على وجود قوميات وعرقيات متصادمة ومذاهب متشككة في مصداقية بعضها البعض، بالإضافة إلى مشكلات الحدود التي لم تُحسم والخلافات المائية المتصاعدة، واختلافات في العلاقات السياسية وتباين في المصالح.[2]

كما شهدت ثورات الربيع العربي، مدى ضعف الفكرة الديمقراطية في العالم العربي، حيث حصول ارتباطها قد يبدو عشوائيا وإنما أصبح أمرا واقعيا حيث الارتباط العضوي بين الفوضى والديمقراطية، حيث بقيت حالات الفوضى والاحتقان الداخلي في أكثر من بلد عربي، حيث غياب الشرعية والمصداقية وتبني أنظمة تسلّطية، وخوض انتخابات غير نزيهة وشفافة، فكل دول الإقليم تعاني من أزمة الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتدني المستوى المعيشي.

كذلك غياب استراتجيات موحدة من قبل دول الإقليم لمواجهة القضايا الساخنة في المنطقة، مقابل ذلك غياب وافتقار المنظمة لإستراتيجية تتعامل مع قضية التحرّر الفلسطيني، فبعد أن استنفذت القدرات العربية في مراحل الصراع العربي– الإسرائيلي منذ الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في 1948 وصولا إلى اتفاق السلام الفلسطيني سنة 1991، واتفاق غزة أريحا 1993 الذي أعطى الدول العربية من أولوية هذه القضية. فأصبحت قضية شعب فلسطين وليس قضية الأمة العربية، فهذا سمح لقوى أخرى إقليمية ودولية للتدخل في القضية، وذلك بما يخدم مصالحها.

فمعاناة المنطقة من فراغ سياسي وأمني وقيادي وعسكري وتخلفا قي التنمية البشرية، وفي التطور التكنولوجي والثقافي، فهذا كان بمثابة فرصة سانحة للدول الأخرى الإقليمية للتحرك للمنطقة وفرض النفوذ فيها عبر استراتجيات إقليمية، خاصة تجاه منطقة الخليج التي تعد أكثر المناطق رخوة سكانيا وعسكريا. وبالإضافة إلى وفرة الموارد الاقتصادية خاصة النفطية، فكانت المنطقة هدفا للاستراتجيات الدولية

[1] عبد الوهاب المسيري، **مقدمة لدراسة الصراع العربي– الإسرائيلي**(لبنان: دار الفكر، أفاق معرفة متجددة، ط1، 2002)، ص ص.90، 91.

[2] محمد عوض الهزايمية، **مرجع سابق**، ص.77.

والإقليمية. خاصة وأنها لم تتبنّى استراتجيات داخلية قائمة على إصلاحات لأوضاعها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ورفض النخب السياسية التي تعبر خاصة أنها تتشبث بالسلطة، ولم تبقى دول المنطقة إلى إعادة التفكير في إستراتيجية إقليمية تتبلور من داخل الإقليم وذلك بتجاوز التفكير على المستوى القطري الخاص بكل دولة الى التفكير على المستوى القومي الذي يحقق التعاون والمصالح المشتركة بين دول الإقليم.[1]

❖ أهمية منطقة الشرق الأوسط:

اعتبرت منطقة الشرق الأوسط عبر العصور مركز جذب أنظار العديد من قادة الإمبراطوريات والقوى العظمى، كما تحظى هذه المنطقة باهتمام العلماء والدارسين المهتمين بالشؤون الدولية والإقليمية وذلك نظرا لما تتمتع به المنطقة من أهمية في شتى المجالات.

1- الأهمية الجيوبولتكية:

والتي تعني أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق أوسطية بالنسبة للمناطق الأخرى في العالم. وتظهر الأهمية الجيوبولتكية لمنطقة الشرق الأوسط في النظريات التي وضعها علماء الجيوبولتيك:

– نظرية هالفوردماكيندر: التي سمّاها « The GeographicalPivote of History » المنشورة في عام 1919 في كتابه: DemocraticIdeals and reality » يرى ماكيندر، في هذه النظرية يري ماكيندر أرباع الكرة الأرضية تغطيها البحار وأن اليابسة لا تشغل الاّ الربع المتبقي، ونظرا لاتصال البحار يبعضها البعض تسمى بالمحيط العالمي وكل من القارات أوروبا، آسيا وإفريقيا تشكل الجزيرة العالمية وهذه تلك الأخيرة لديها نقطة ارتكاز تسمى "قلب الأرض" Hearland وهي تلك المنطقة الممتدة من حوض نهر الفولجا في الاتجاه السوفيتي حتى شرق سيبريا إلى جانب القسم الأكبر من جهة إيران التي تضم إيران وأفغانستان وبلوخستان بالإضافة إلى مرتفعات منغوليا. ويضيف ماكيندر أن الأرض منطقة ارتكاز أخرى سمّها القلب الجنوبي ، منطقة الارتكاز الأولى هي القلب الشمالي، ويقصد بها إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، ويتصل القلبان الشمالي والجنوبي يبعضهما عن طريق جسر بلاد العرب، وبلاد العرب عند ماكيندر تمتد من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا على مسافة ثمانمائة ميل، ومن سفوح جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن أي ما يعادل ألف وثمانمائة ميل وتوجد العديد من الطرق المائية التي تربط بين أطراف هذه المنطقة وتعتبر بلاد العرب طريقا بريّاً بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي وهكذا ظهر أن منطقة الشرق الأوسط كما تسمى هي المنطقة التي تربط بين قلبي الأرض الجنوبي والشمالي.

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2001)، ص.67

أ- نظرية نيكولاس سبيكمان:

تشتمل الأهمية الجيوبولتيكية التيس تتمتع بها أراضي الهامش والتي يسميها سبيكمان بالرملاندRimland والتي تشمل سيبريا الشرقية والصين وكوريا والهند وأفغانستان وإيران والعراق وشبه الجزيرة العربية. ويقول سبيكمان أن من يسيطر على دول المحيط الأرضي أو أراضي الهامش يسيطر على أوراسيا ة يملك قلب الأرض ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم.

انطلاقا من هاتين النظريتين تظهر الأهمية الجيوبولتكية لمنطقة الشرق الوسط التي تقع في أقرب مكان الى قلب الأرض وتشكل جزءا من المحيط الأرضي (أراضي الهامش) الذي يحيط بقلب الأرض بل إن إيران نفسها هي جزء من قلب الأرض.[1]

*بالإضافة الى الأهمية الجيوبولتيكية، تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية حيوية نظرا لتوفرها على خصائص طبيعية كثيرة منها:

1- تقع المنطقة عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم(آسيا وأوروبا وإفريقيا).

2-يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هي: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الهندي.

3-يحتوي الشرق الأوسط إلى العديد من الأنهار الهامة مثل: نهر النيل، نهر الفرات، نهر الدجلة، نهر الأردن ما يجعلها تتوفر على المياه الأزمة للزراعة والري.

4-يتحكم الشرق الأوسط في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية: قناة السويس، ومضائق البوسفور والدر دنين وباب المندب وهرمز.

5-يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتسم بالاتساع والعمق ومن ثم فهو يتيح توزيع مناطق الإنتاج في وقت السلم كما يتبع نشر القواعد العسكرية في أوقات الحروب.

6-يتميز مناخ المنطقة بالاعتدال على مدار العام حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوبا والمنطقة المعتدلة والباردة شمالا، ما يؤكد صلاحية أراضي تلك المنطقة الزراعية على مدار العام.

7-تتوفر المنطقة على الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة بمعنى توفر عوامل الإنتاج الأساسية.

2-الأهمية الإستراتيجية:

تعني الإستراتيجية بمفهومها الحديث استخدام كل إمكانيات الدولة وقدراتها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والعسكرية وغيرها لتحقيق أهدافها السياسية. أما بمفهومها القديم يعني استخدام القوة العسكرية بين الدول باعتبارها فنّ الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين تحقيقا للمصلحة الوطنية،

[1] ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، ب، س، ن)، ص ص. 49 ،50.

فالإستراتيجية تعني مجموعة العناصر ذات الصلة المباشرة بالعمليات العسكرية والعناصر التي تشكل الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط.

1- اتساع الرقعة الجغرافية للمنطقة يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدوان وتنوع التضاريس يمكن من تدريب القوات العسكرية على القتال في ميادين مختلفة.

2- القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.

3- صلاحية أجواء ومياه المنطقة للطيران والملاحة على طول السنة.

4- توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعات حربية كصناعة الأسلحة والذخيرة خاصة إذا تحقق تعاون بين الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح لتطوير صناعات الإنتاج الحربي لبعض الدول مثل تركيا وإسرائيل ومصر.

5-الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة والوقود الأزمة للعمليات الحربية.

6-امتداد السواحل المطلة على البحار والمحيط مع وجود موانئ ضخمة صالحة لكي تكون قواعد بحرية ،إضافة إلي وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية.

7-تتحكم دول المنطقة على العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتجية مثل مضيقي البوسفور والدردنيل يشكلان المنفذ الوحيد لأسطول الروسي الموجود على البحر الأسود للخروج إلى البحر المتوسط إضافة إلى قناة السويس والبحر الأحمر ومضيق باب المندب التي تعتبر همزة الوصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي .

8-توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية مما يسهل ثقل وتحريك القوات والمعدات.[1]

3-الأهمية الاقتصادية:

تتمتع المنطقة بها نظر لتوفرها على البترول، فقبل القرن العشرين كانت أهمية المنطقة تقاس بالاعتماد على موقعها الجغرافي.

لكن بعد اكتشاف البترول في إيران سنة 1908(بدايات القرن العشرين) وتزايد اعتماد الدول الصناعية الكبرى غلى هده المادة الحيوية تعاطفت أهمية المنطقة وازداد اهتمام الدول الكبرى بهاو وبدا الصراع بينهما للسيطرة على أبار النفط.

وبمرور الوقت ازداد الطلب على نفط الشرق الأوسط لاستعماله المتزايد في الصناعة في الدول المتطورة وارتفاع الطلب العالمي عليه فقد بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من البترول حوالي 6 من الإنتاج العالمي في 1940، ما يعادل275 ألف برميل يوميا.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.50-52.

وفي عام 1960 وظل إلى 5 مليون برميل يوميا، و13 مليون برميل (يوميا على سنة 1970 و26 مليون برميل/ يوميا في 1977.

ويمتاز بترول الشرق الأوسط بخصائص تميزه عن غيره تجعله كثير الطلب وهي :

-انخفاض تكاليف إنتاجه على الشرق الأوسط وقلة عمق الآبار وارتفاع نسبة النجاح على العثور عليه وانخفاض نفقات البحث

-انخفاض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط مقارنة بأسعار ببترول الكاريبي مثلا.

- ميزة النوعية إذ إن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينتجان خامات خفيفة ومتوسطة وتقيله تناسب الأسواق المختلفة.

الغاز الطبيعي:

يعتبر أيضا مصدر هام للطاقة، حيث بلغ احتياطي الموجود على المنطقة سنة 1983 حوالي 22 تريليون متر مكعب أي 24.4/ الاحتياطي العالمي، وأنتجت منطقة الشرق الأوسط حوالي 38.5 مليون طن سنة 1983 بنسبة 2.8/ من الإنتاج العالمي.

4-الأهمية الثقافية:

تساهم العوامل الثقافية والإيديولوجية على تحريك الصراع السياسي، فمنطقة الشرق الأوسط تتنوع وتتعدد ثقافاتها ولغاتها والعرقيات التي تتواجد فيها وهي:

- الشعوب الهندية الأوربية: في إيران والعراق وبعض مناطق الأناضول وهؤلاء يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.
- الشعوب التركية يتكلمون اللغة التركية.
- الشعوب السامية منها العرب والإسرائيليون الذين يتحدثون العبرية.[1]

ومن الناحية الدينية يوجد في المنطقة تنوع ديني بين الإسلام والمسيحية والديانة اليهودية.

❖ العقبات الناجمة عن طبيعة الأنظمة السياسية العربية :

غلبة الفرد على المؤسسة: هناك فارق أساسي وشاسع بين الفرد والمؤسسة في مجال صنع القرار السياسي، فالفرد يتميز سرعته في اتخاذ القرارات بينما تأخذ المؤسسة وقتا اكبر للدراسة وتكييف ذاتها لمواجهة ردود الأفعال التي تنجم عن هذا القرار. إضافة إلى احتمالات وجود صراعات داخل المؤسسة الواحدة, أو بينها والمؤسسات الأخرى.

والسلطة في الدول العربية ذات طبيعة فردية إلى حد بعيد إذ أن تغير صانع القرار في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى تغيير في سياسات هدا البلد وضفة الفردية في تنفيذ القرارات تنطبق على جميع الأقطار

[1] ايناس شيباني، **مرجع سابق**، ص.69

العربية تقريبا. ويمكن القول أن الحكومات المحافظة هي أكثر استقرار في توجهاتها لكن هده الحكومات المحافظة تفتقد إلى التصور الوحدوي التقدمي من دول الخليج بدون برلمانات أو هياكل سياسية بالمعنى المعاصر إذ أن المؤسسة السياسية ليست مجموعة أفراد العائلة أو العشيرة بل هي تجسيد للقوى الشعبية وللمشاركة الواسعة في اتخاذ القرار.

استخدام سياسات العمل المشترك في مختلف الميادين كأدوات للتكليف مع الظروف الطارئة أكثر من استخدامها كسياسات ذات طبيعة تراكمية تؤدي في النهاية إلى تعميق الروابط المشتركة :فسياسات العمل المشترك بين الأنظمة بين الأنظمة العربية تستخدم كآليات للتكيف سواء مع توجهات وحدودية داخلية قوية أو مع ضغوط خارجية لردع هده الضغوط وإظهار القدرة لتلك القوى على التلاعب بمتغيرات البنية الداخلية العربية بشكل يحقق أهداف الدول العربية.

ضعف أدوات الضغط السياسي الداخلي على الأنظمة العربية :

وهي مجموعة القوى الضاغطة من مؤسسات مالية وإنتاجية. وأحزاب المعارضة خاصة ذات التوجه القومي وغياب حرية الرأي والتعبير (الصحف ووسائل الإعلام الأخرى). فالأنظمة العربية هي ذات أنظمة ذات الحزب الواحد أو أنظمة العائلة الواحدة لدلك فالمشاركة السياسية ضعيفة جدا وهذا راجع إلى غياب الديمقراطية في الدول العربية.

2) طبيعة العلاقات بين الأنظمة العربية:

هناك مجموعة من العوامل تتحكم في العلاقة بين نظام عربي وأخر سواء علي المستوى الثنائي أو الجماعي. وهذه العوامل هي انعكاس للأوضاع الداخلية والخارجية, والعوامل هي:

طريق الوصول إلى السلطة ومأزق عدم الثقة في الآخرين:[1]

من الصعب تصوراي عمل مشترك سواء بين طرفين أو أكثر في حالة انعدام الثقة بين هده الأطراف، فعدم الثقة بين الأطراف العربية يلعب دورا في فشل أغلبية المحاولات لخلق نوع من العمل المشترك. فهناك علاقة ووثيقة بين عدم الثقة وطريقة الوصول إلى السلطة عبر وسائل سرية ومشبوهة قد تتباين في الوسيلة المستعملة وطريقة استخدامها, لكنها وسائل تحتوي نوعا من الغموض والسرية داخلها. فهي إما تنظيمات سرية نشأت في ظلمة الإنفاق وتمكنت من خلال هده الأخيرة من قلب موازين السلطة لصالحها, أو تكون قد وصلت إلى السلطة بدعم من أيدي خفية خارجية. هذا ما خلق جوّ سيكولوجي معقد عند الزعماء العرب، تغمر عدم الثقة حيث ينظر هؤلاء الزعماء إلى أي حزب سياسي أوّ أي حركة سياسية على أنه نموذج مكرّر لنموذجه يشتق طريقه للوصول إلى الحكم، من هنا تظهر عدم الثقة التي تهدم المحاولات لبناء مؤسسات مشتركة مع الآخرين.

[1] **المرجع نفسه**، ص. 70.

-تباين الأنظمة السياسية والإيديولوجية التي تعتنقها هذه الأنظمة:

الأنظمة العربية وصلت إلى السلطة إما عن طريق ثورات سريّة مسلحة أو عن طريق الانقلابات أو تكون أنظمة محافظة. فبعضها ذات إيديولوجية ماركسية وأخرى ذات طبيعة وصيغة قومية والبعض الآخر ذات توجهات وطنية إضافة إلى تلك التي تحكمها سلسلة من الأعراف والتقاليد.

لكن اختلاف الإيديولوجية لا يمكن أن يكون عائق في سبيل تحقيق عمل مشترك بين الأقطار العربية. بل المشكلة أن هذه الدول تتبنى سياسة براغماتية ويحاول كل طرف تعزيز موقعه في خريطة القوى العربية أكثر من سعيه إلى تعزيز وتعظيم القوى العربية على خريطة القوى الدولية.[1]

-الموقف من الوحدة أو التكامل:

حيث صرّح رئيس أحد الوفود العربية للجامعة العربية:" أعتقد أن الأمر يتلخص في شيء واحد وهو : هل هناك إرادة في العمل العربي المشترك أو لا توجد هذه الإرادة وإنّني أجزّم أنه لا توجد إرادة حتى الآن في العمل العربي المشترك."

– مدى أهلية بعض القيادات السياسية العربية:

إن التطور الذي يعرفه المجتمع الدولي المعاصر من ظاهرة التعقيد والترابط الشديد بين الدول في مختلف المجالات، بجعل التحليل في القضايا المختلفة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) في غاية التعقيد ما يتطلب الاستعانة بأكبر قدر ممكن من الخبرات المتنوعة والصفة الفردية في اتخاذ القرارات داخل الدول العربية يحول دون استخدام الخبرات الفنية في اتخاذ القرارات. هذا ما يؤثر على أهلية القائد في التعامل مع واقع دولي أو إقليمي أو حتى محلي.

العلاقة بين القوى الداخلية والقوى الخارجية وأثر ذلك على العمل العربي المشترك:

تتداخل العوامل الداخلية والخارجية لتعرقل العمل المشترك مثل:

- قضية الصحراء الغربية: التي أثرت سلبيا على العمل العربي المشتركّ"، ففي عام 1975 وقعت اتفاقية ثلاثية بين المغرب واسبانيا وموريتانيا وتنص هذه الاتفاقية على اسبانيا لإقليم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا. وقامت اسبانيا بسحب قوّاتها من المنطقة في فبراير 1976 وحصلت في المقابل على تنازلات في منطقتين ساحليتين في المغرب هما سبته ومليلة. والحق في صيد السمك في السواحل المغربية والصحراوية. وكانت الحركة السياسية التي تنشط في الصحراء الغربية ضد التواجد المغربي الموريتاني (سمي بجبهة البوليساريو) تحظى بدعم جزائري هذا ما أدّى إلى تردي وتراجع العلاقات الجزائرية المغربية.

[1] وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشارك** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1987)، ص ص.105-107.

وفي 1976 حدث توقيع اتفاقيات فردية لكل من الجزائر، تونس، المغرب مع مجموعة السوق الأوروبية المشتركة.

فانسحاب القوات الاستعمارية عقّد العلاقات العربية أكثر بدل أن يساهم في تطوّرها وهذا راجع إلى عدم استغلاله نحو الأفضل من طرف القيادات العربية.[1]

- اتفاقية كامب ديفيد: بتوقيع هذه الاتفاقية بين مصر وإسرائيل خرجت مصر من المعادلة العربية ضد إسرائيل وتشمل خطورة هذا التوقيع في إقرار أكبر وأقوى حكومة عربية بوجود شرعي في فلسطين. حيث كانت مصر تمثل المحور الرئيسي لمعظم مشروعات العمل العربي المشترك ومركز ثقل في الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية، فبمجرد توقيع مصر هذه الاتفاقية تعطلت المشاريع العربية وتعميق الاضطرابات. والسبب في ذلك أيضا يعود إلى تغيير الشخص صانع القرار السياسي من(عبد الناصر إلى أنور السادات) الذي أحدث توجه شبه تام في السياسة المصرية لأن مقادير المجتمع أصبحت في قبضته نظرا لغياب المؤسسات والمشاركة السياسية.

ونستنتج أن النظم السياسية العربية والتقاليد المجتمعية العربية تشكل حاجز قوي أمام العمل العربي المشترك. لأجل تحقيق التقدم لا بد من إحداث التغيير في هذه الأنظمة نحو المزيد من المشاركة السياسية الفعّالة وتغليب دور المؤسسة على الفرد.

هذا إضافة إلى بعض العقبات والتحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق وتطبيق المشاريع التكاملية بين الدول العربية، ومنها:

تحكم القطاع العام بالحياة الاقتصادية، حيث أن الدولة هي المراقبة والمالكة والمنظمة لمختلف الجوانب الاقتصادية واحتكارها للتجارة الخارجية والمسيطرة على المنشآت الصناعية وآلات الإنتاج والمواد الخام المستوردة ووسائل النقل.

تبعية الاقتصاد العربي لاقتصاد الدول الغربية، حيث من الصعب القضاء على تبعية الدول العربية لاقتصاد الدول المتقدمة لأن هذه الأخيرة ستعمل بكل الطرق لمنع ذلك للمحافظة على سوق لمنتجاتها.

ضعف المبادلات الاقتصادية العربية والاندفاع نحو الغرب.[2]

توتر العلاقات العربية العربية:

بين سوريا ولبنان مثلا في 2005 كانت العلاقات بين البلدين في قمة التوتر أين قامت سوريا بإغلاق المعابر الحدودية مع لبنان، والحملات الإعلامية العنيفة المتبادلة بمشاركة كبار المسؤولين

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.113-117.

[2] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص ص.129-132.

للبلدين، والاعتداءات على العمال السوريين في لبنان، واتهام لسوريا باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في فيفري 2005.[1]

- فشمل السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى الإقليمية ومنها تركيا وإيران الاستفادة منه وفي هذا الإطار تأتي التحركات التركية مع كل من سوريا وإيران ومصر والسعودية لملء الفراغ الناتج عن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية منح هذه الدول دورا أقوى في المنطقة.
- التكلفة السياسية للتمدد التركي في المنطقة أقل من العائد السياسي حيث المكتسبات السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها تركيا من لعب هذا الدور تكون محققة تماما في الشرق الأوسط، فالمقاربة مع الدور الإقليمي الإيراني الذي استمرت فيه إيران ماليا وإيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما مقارنة بين المساحات التي يملكها كل طرف وتشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة لكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران.[2]
- وضع صورة إيجابية لتركيا لدى الشعوب العربية، فهناك ترتيب غير مسبوق بهذا الدور من قطاعات واسعة من الشعب العربي بدور تركي في المنطقة حيثّ لأول مرة من قيام الجمهورية عام 1923. ووصل الأمر الى حد الحديث عن النموذج التركي وضرورة الاستفادة منه ومن الدروس التي يقدمها في التداول السلمي للسلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية والفصل بين السلطات وتوسيع هامش المناورة في إطار سياسة التعامل مع القطب العالمي الأوحد.
- تشكل الدول العربية سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في آلأسواق الأوروبية.
- تسعى تركيا للحصول على إمدادات الطاقة بأسعار تفضيلية من الدول العربية حيث أن هناك طلب متزايد على كوارد الطاقة من النفط والغاز في تركيا نتيجة لتطور الاقتصاد التركي وتطور الصناعات والنمو السكاني.[3]

---

[1] أحمد يوسف أحمد وآخرون، **حالة الأمة العربية 2005: النظام العربي تحدي البقاء والتغيير** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006)، ص.15

[2] ميشال نوفل، **مرجع سابق**، ص.ص.150- 152.

[3] علي جمال معوض، **مرجع سابق**، ص ص.23. 24

المبحث الثاني: انجازات تركيا:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام تركيا بمنطقة الشرق أوسطية وبقضاياها المختلفة، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002 في تركيا، حيث حرصت قيادات الحكومة الجديدة عل تأكيد تبنيهم رؤى مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وفي علاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، خاصة في الدائرة الشرق أوسطية، وما عزز هذا الاهتمام هو ما شهدته تركيا من عناصر قوة ومن تطورات ايجابية خلال هذه الفترة، لاسيما من الناحية الاقتصادية.

وصاحب ذلك زيادة الدور التركي، ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي– الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا.

حيث تنطلق تركيا في علاقاتها مع دول المنطقة من رؤية جديدة لسياستها الخارجية، حيث الانفتاح على كافة الجهات الذي من شأنه أن يخلق الكثير من الفرص في العلاقات التركية مع دول المنطقة، وذلك من خلال النهج الجديد في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.[1]

أولا– مع دول الشرق الأوسط:

إن العوامل الداخلية التي تنبثق من الداخل التركي تعتبر الأكثر تأثيرا ودفعا لسياسة خارجية نشطة وفعالة على المستوى الإقليمي، إذ استطاع النظام السياسي التركي بلورة موقف إيجابي من الإسلام، وكذلك تجاوز حالة العداء السابقة للغرب، كما نجح في مشروع الثورة المعرفية، وتبني العلمانية أساسا للحكم، كما تمكن من الحصول على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري، وحاول إيجاد بيئة ملائمة للديمقراطية من خلال تبني نظام قائم على التعددية الحزبية، ما مهد الطريق نحو الانفتاح السياسي وسهّل من تحقيق ثورة اقتصادية، فانعكست هذه التطورات الداخلية على الدول المجاورة منها الدول الشرق أوسطية، حيث أصبحت تجربة تركيا في التغيير نموذج لدول المنطقة، فهذا سهّل الطريق لتركيا للتقرب من دول المنطقة وتحسين علاقاتها مع الدول المجاورة العربية، من خلال فتح باب التعاون في مجالات عديدة مع دول المنطقة، وكذلك التدخل في معظم القضايا والأزمات التي تعرفها المنطقة حيث:[2]

---

[1] مليحة ألتونايشيك، "الحوار العربي التركي في: الخبرات الإستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا وموقع الوطن العربي منها": الجامعة التقنية للشرق الأوسط، علي الموقع الإلكتروني: **http://maltunis@netu.edu.tr** . تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22 سبتمبر2015 ، علي الساعة 10:15

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، **مرجع سابق**، ص.32.

– عملت تركيا على تحسين علاقاتها مع **سوريا** والتي شهدت عقود من التوتر وعدم الثقة خاصة في ضوء الاتهامات التركية لسوريا بإيواء حزب العمال الكردستاني داخل أراضيها، كما لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل في المفاوضات غير المباشرة التي توقفت بسبب النعت الإسرائيلي، والعدوان على قطاع غزة عام 2008.

وأخذت العلاقات **السورية– التركية** تشهد المزيد من الانفراج والتحسن خاصة بعد توقيع تركيا وسوريا علي اتفاق اسطنبول في 17 سبتمبر 2009، الذي يعتبر أولي الخطوات بين البلدين وينصّ على إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى، بهدف تأمين أقصي اندماج في المجال الاقتصادي، يقوم على تنظيم دورية بين وزراء الخارجية، الدفاع، الداخلية، الاقتصاد، النفط الكهرباء، الزراعة والصحة...، مع عقد مجلس وزاري مشترك بين البلدين، وتم عقد الاجتماع الأول لمجلس التعاون في مدينة حلب السورية بحضور الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الوزراء التركي"رجب طيب اردوغان"، وبلغ عدد الاتفاقات التي وقع عليها النظام السوري مع تركيا في الجلسة الأولى للمجلس الاستراتيجي قرابة(56) اتفاقية في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الاستثمار، المياه، البنوك وغيرها.

حيث شدّد وزير الخارجية التركي في في تلك الفترة "2009" في حلب على أهمية الاجتماع للبلدين الجارين بقوله: "تعتبر تركيا بوابة لسوريا إلى أوروبا مثلما سوريا هي بوابة لتركيا إلى العالم العربي" أي تكون تركيا بوابة لدخول سوريا إلي أراضيها وانتقالها إلي الاتحاد الأوروبي وإلى الغرب عموما، وفي نفس الوقت تكون سوريا هي بوابة للبضائع التركية إلى الوطن العربي.

فتركيا تسعى من خلال تعزيز علاقاتها مع سوريا إلى البحث عن شريك يؤمن لها دور الوسيط في المنطقة بشأن القضايا التي تهم خاصة الاتحاد الأوروبي وتحفز للعضوية إليه وكذلك التي تهم الولايات المتحدة، واستغلال ذلك من اجل لعب دور في المنطقة الشرق أوسطية.[1]

فحاولت تركيا العمل على حل الخلافات المتعلقة بتوزيع مياه دجلة والفرات، حيث اعتبرت تركيا مياه النهرين لا يخضعان لمفهوم قانون الأنهار الدولي وإنما هما ثروات قومية تركيا إلا أن بعد توقيع بروتوكول مشترك في 2001 الذي دعى إلى التدريب المشترك وتبادل التكنولوجيا وإقامة مشاريع مشتركة، فتم الاتفاق بين كل من سوريا وتركيا والعراق على إنشاء معهد للمياه في عام 2008 يتكون من 18 خبير من كل دولة لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه.

[1] جراهم فولر، **مرجع سابق**، ص.115

فالتعاون السوري–التركي يهدف إلى منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال سوريا، فحاولت تركيا ربط قضية المياه بقضية الأكراد والأمن، وعملت للحصول على مكتسبات سياسية نتيجة امتلاكها لموارد المياه التي تشكل تهديد مباشر لسوريا خاصة بعد احتلال العراق.

فمحاولة تركيا من امتلاك المزيد من عناصر التأثير لمواجهة التحرك الإيراني في المنطقة دفعها للعب دور هام في مساعدة سوريا للتخفيف من عزلتها والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا، حيث طلبت من الولايات المتحدة على فك العزلة على سوريا واللجوء إلى الحوار.

كذلك تدخل تركيا ونجاح مساعيها للوساطة بين سوريا وإسرائيل لرعاية مفاوضات سلام مباشرة بين الطرفين السوري والإسرائيلي للتوصل إلى اتفاق سلام بينهما ينعكس بصفة مباشرة أو غير مباشرة على السلام من الفلسطينيين ولبنان، حيث انبثق من هذه المساعي انعقاد 04 جولات في ماي 2008وحضيت هذه الوساطة بدعم أوروبي وأمريكي خاصة بعد لقاء اردوغان مع الرئيس الفرنسي "ساركوزي" في دمشق نهاية سبتمبر 2009 ، حيث أدى ذلك إلى خلق طابع وبعد جديدين من خلال التنسيق والتعاون الفرنسي التركي الذي يهدف إلى تحقيق سلام شامل في المنطقة بكل أبعاده السورية، اللبنانية، الفلسطينية.

كما شمل التعاون التركي– السوري المجال الاقتصادي من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية والتوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي الهادفة إلى تنمية التجارة والسياحة والاستثمار بين البلدين، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تجارة حرة بينهما في 2007، وبذلك ارتفعت الصادرات التركية إلى سوريا بين عامي 2003/2002 بنسبة 37% كما تعتبر تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا، ويبلغ حجم الاستثمارات التركي في سوريا حوالي 400 مليون دولار، ولقد تواصلت العلاقات بين الطرفين إلى إلغاء التأشيرة وفتم الحدود بينها في صيف 2009.[1]

بالإضافة إلى إنشاء خط سكة حديدي يربط الدولتين عبر مدينة حلب السورية، والذي يعد طورا هاما على صعيد الانفتاح التركي على دول الجوار، وفي 2010 تم التوقيع على اقتراح تركيا لإنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة تضم سوريا، الأردن، لبنان، وتكون مفتوحة أمام انضمام غيرها من الدول.

فارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من قرابة (730) مليون دولار في العام 200 إلى حوالي2,3 مليار دولار في 2010 أي قبل الأزمة السورية في 2011 حيث تراجع حجم الاستثمار التركي في سوريا.

وتركيا عملت على تطوير علاقاتها ليس مع الأنظمة العربية فقط وإنما حتى مع شعوبها بالأساس خاصة بتعزيز الدبلوماسية الشعبية التي تعززت من خلال موقف تركيا من الثورة في سوريا في 2011،

[1] مصطفى جاسم حسين، مرجع سابق، ص.9.

حيث لعبت دور الوساطة بين السلطة السياسية والمعارضة لإيجاد مخرج للازمة ينفذ النظام والمتظاهرين فيه من حالة الحرب الأهلية.

احتلت سوريا أهمية قصوى في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، وما دفع لذلك بلورة الرؤية الإستراتيجية التركية للشرق الوسط والسعي لتنفيذها، وهذا دفع بتركيا إلى أن تكون حاضرة في العديد من القضايا الساخنة والمتفجرة المرتبط بسوريا بصف خاصة وبالمنطقة بصفة عامة، فهذا ما ساعد تركيا في الارتقاء بدورها في المنطقة وصعودها إقليميا.[1]

❖ الدور التركي في الأزمة السورية:

إن الموقف التركي من الأزمة السورية عرف مراحل تطور متباينة حيث:

في البداية تم تقديم حوافز سياسية للنظام السوري، لكن مع منحه الوقت اللازم للقيام بالإصلاحات، لكن بعد تدهور الأوضاع أخذت تركيا موقف من الأزمة حيث قامت بالتهديد بفرض عقوبات اقتصادية حيث تجميد الأموال، غلق المعابر، حظر الأسلحة، مع رفض التدخل الدولي في سوريا، لكن هددت بالتوغل العسكري التركي في سوريا وفرض منطقة حضر الطيران، وفي نفس الوقت استضافة اللاجئين عبر الهلال الأحمر ليصل عددهم قرابة 12 ألف لاجئ في جويلية 2001 واستضافت مؤتمرات المعارضة السورية، ومصادرة أسلحة: منها الشاحنات، وتفتيش الطائرات الإيرانية المتجهة إلى دمشق عبر أجواء تركيا.

ولكن مع تنامي الأزمة وتخوف تركيا من تداعياتها باعتبارها من دول الجوار فقد لجأت(تركيا) إلى حلف الناتو والمطالبة بتفعيل المادة05 من ميثاق الحلف، أي التهديد بالسماح للتدخل الدولي وذلك خوفا من المشكلة الكردية، وبعد ذلك قامت بالدعوة العلانية والصريحة للغرب بالتدخل في سوريا، كما أدركت تركيا ضرورة التعاون مع إيران لإيجاد حل للازمة السورية أي تعاون إقليمي.[2]

❖ أما عن الدور التركي في لبنان فتمثلي في:

في ظل السعي لإيجاد قبول عربي وشعبي لدورها في المنطقة، تهتم تركيا بلبنان كساحة مناسبة للتحرك التركي وذلك باعتبار لبنان أحد الملفات الرئيسية التي تتشابك فيها الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية.

---

[1] فتيحة ليتيم، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، **المفكر**،ع.5،(جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ب.س.ن)، ص ص. 219،220

[2] مليكة عاشور، **مرجع سابق**، ص ص. 123-124.

مع العلم أن لبنان تعتبر أحد ركائز الدور الإيراني في المنطقة ونقطة المواجهة بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخري، والتي بلغت ذروتها في 2006 إثر العدوان الإسرائيلي علي لبنان، وهذا يعتبر من بين الأسباب التي دفعت بتركيا للعب دور في لبنان لموازنة الدور الإيراني في المنطقة وذلك من خلال سوريا ونفوذها التقليدي في لبنان حيث يمكن أن تكون (سوريا) جسر لتركيا إلى لبنان.

فأرادت تركيا بذلك لعب دور في المسألة اللبنانية وذلك بإرسالها قوات إلى جنوب لبنان للمشاركة تحت قيادة الولايات المتحدة في الحرب بين حزب الله اللبناني وإسرائيل، لكن الجهود السورية– الإيرانية والمؤثرات الداخلية عرقلت نوعا ما ذلكن، رغم محاولات تركيا التوسط بين أطراف الأزمة اللبنانية.

رغم ذلك حاولت تركيا التعاون مع فرنسا لحل الأزمة اللبنانية السياسية الأخيرة، في ظل قدرتها على التواصل مع إيران وسوريا والسعودية مقابل عدم معارضة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بتدعيم المصالح الأوروبية في المنطقة.[1]

❖ وفيما يخص التدخل التركي في القضية العراقية:

فقد برز ذلك خاصة بعد عام 2003 حيث استفادت من الوضع الأمني في العراق ومن المشاكل والتحديات التي واجهت الولايات المتحدة.

فالعراق في فترة ما بعد الاحتلال كان أمام مرحلة إعادة البناء، فأرادت تركيا بذلك أن تكون لشركاتها حصة كبيرة من هذه العملية، كما كانت تركيا معنية مباشرة بالوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي خصوصا إذا استمر الانقسام العراقي الداخلي ولم يتم إيجاد حلاّ مجمعا عليه، واستمر تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من دون إيجاد حل.

فتركيا تعطي أهمية للعراق خاصة بعد 2003 وذلك من منطلقات متعددة هي:

– السعي إلى خفض الاحتقانات الداخلية في العراق وإقناع فئات سنية للمشاركة في العملية السياسية الداخلية.

– تسعى تركيا إلى حل مشكلة حزب العمال الكردستاني المتواجدة عناصره المسلحة والمقدرة بخمسة ألاف جندي في منطقة جبل قنديل في شمال العراق، ودور بغداد في ذلك خصوصا أن تركيا تعد خطة لحل المشكلة الكردية داخلها.

[1] فتيحة ليتيم، **مرجع سابق**، ص.221.

– كما أن إقامة علاقات جيدة مع العراق يعتبر لتركيا بمثابة ورقة وازنة تجاه التطورات المستقلة في شمال العراق حيث الفدرالية الكردية التي تتوجس منها تركيا.

– إن تركيا تسعى أن تتحول إلى ممرّ وموزع للطاقة في العالم عبر خطوط أنابيب من القوقاز وقزوين وروسيا وإيران وصولا إلى أوروبا فتتطلع ليكون نفط العراق من المصادر الأساسية لتشغيل هذه الخطوط.[1]

فالعلاقات العراقية– التركية تكتسب أهمية بالغة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية نظرا للروابط التي تجمع البلدين تاريخيا وثقافيا بما ينعكس على هذه الروابط وضرورة قيامها علي أسس من التعاون المشترك والاحترام المتبادل، ويعد العامل الاقتصادي هو المحرك الرئيسي الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية خاصة بعد أن أثبتت الأيديولوجية السياسية فشلها في تحريك العلاقات السياسية الدولية.

وتتشابك العلاقات التركية العراقية من حيث التجاور الجغرافي والأعراق، والمشاكل الداخلية خصوصا المرتبطة بالأكراد، كذلك إدراك تركيا لأهمية الموارد النفطية العراقية الكثيرة خصوصا النفط والغاز، فشكلت الطاقة بذلك مرتكزا ر رئيسيا في العلاقات التركية العراقية والتعاون بينهما قد بدأ منذ منتصف سبعينات القرن الماضي والذي يعطي مرونة كبيرة لتصدير النفط الخام عبر منافذ متعددة في منطقة تعيش حالة عدم الاستقرار.

–ولتوثيق الروابط بينهما تم فتح منافذ جديدة لزيادة قدرة العراق التصديرية نحو تركيا، حيث فتح خط أنبوب نفطي أخر وأنبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عامل من عوامل توثيق الروابط الاقتصادية بينهما وبما يعود بالمنفعة المشتركة.

وتنطوي سياسة تركيا تجاه العراق على بعدين أساسيين هما:

- سعي تركيا لتكون معبر رئيسيا للطاقة نحو أوروبا
- القضية الكردية[2]

❖ الدور التركي في القضية الكردية:

تمحورت السياسة التركية تجاه القضية الكردية في:

– العمل على تصفية حزب العمال الكردستاني، حيث تقوم تركيا بالتعاون مع الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان لإيجاد حلول سياسية والحيلولة دون اللجوء إلى القوة في التعامل مع القضية الكردية.

[1] وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ص.341–343.

[2] صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **مرجع سابق**، ص.108.

– دعم وحدة الدولة العراقية ورفض محاولات تقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي لأن ذلك يشكل تهديد للأمن القومي التركي في ضوء قيام دولة كردية في شمال العراق مما يشكل حافز للأكراد للمطالبة بدولة لهم في تركيا.

وقد عبر زعيم حزب العدالة والتنمية "رجب طيب اردوغان" في خطاب أمام البرلمان التركي في 2007 عن عمق العلاقات الإستراتيجية التركية– العراقية من المنظور السياسي الاقتصادي والأمني وأهمية التركيز على تطوير هذه العلاقات في مختلف المجالات وأن يكون لتركيا دور فاعل في ترسيخ قواعد الدولة العراقية الحديثة والحد من النفوذ الإيراني في العراق ودعم بناء الدولة على أسس ديمقراطية حديثة لأن ذلك يصب في مصلحة الدولة التركية.[1]

ومن أهم الوسائل والأدوات التي لجأت إليها تركيا في التعامل مع الملف الكردي ضمن العلاقات التركية–العراقية بعد 2002 نجد مايلي:

1– فتح باب الحوار مع أكراد العراق: حيث حاولت تركيا تطوير وتوطيد علاقاتها مع حكومة كردستان العراق وتقديم المساعدات الاقتصادية والثقافية بهدف المساعدة في التعامل مع الملف الكردي، وقد تمثل ذلك من خلال دعوة جلال طالباني "زعيم الحركة الكردية " لزيارة تركيا عام 2008 ولقاء مراد أزجلك المبعوث التركي الخاص وأحمد داود اوغلوا المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية مع رئيس وزراء إقليم كردستان.

2– التهديد باستخدام القوة العسكرية: حيث هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة ضدهم إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك، وقد شنت القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق عدة مرات، كما حدث في أكتوبر 2008.

3 – احتفاظ تركيا بعدت قواعد عسكرية في شمال العراق: من بينها القاعدة الموجودة في "دهوك" و"باميرني" وغيرها، وتضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم من مدرعات وطائرات وهيلكوبتر...

4– التهديد بفرض عقوبات اقتصادية: حيث يعتمد إقليم كردستان اقتصاديا على تركيا من عدة نواحي، وتوظفها تركيا كأداة ضغط على الإقليم، ويقدر عدد الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان بحوالي

[1] **المرجع نفسه**، ص.110

300 شركة، كما تبيع تركيا الوقود لإقليم كردستان ويضاف إلى ذلك مرور نفط شمال العراق عبر الأراضي التركية من خلال أنبوب نفط "كركوك " و"جيهان" التركي،[1]

كما سعت تركيا إلى توحيد المواقف الإقليمية من القضية الكردية في شمال العراق خاصة مواقف كل من سوريا وإيران، وذلك للخروج من موقف موحد يدعم وحدة الأراضي العراقية.

فالقضية الكردية زادت من المخاوف كل من تركي وإيران وسوريا، بعدم أدت إلى التطورات في شمال العراق إلى حدوث اضطرابات في المناطق الكردية في الدول الثلاث، وذلك أدى إلى توقيع سوريا وتركيا على اتفاقية أمنية للتعاون في محال مكافحة الجريمة والإرهاب.

كما وقعت كل من تركيا وإيران على اتفاقية أمنية للتعاون في مجال الإرهاب والجريمة، وعلى مذكرة تفاهم في 2007 تتعلق بالتعاون في القضايا الأمنية وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمحاربة حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني.

فتركيا تطمح إلى لعب دور أكبر في العراق خاصة بعد 2003، حيث ترى أن بإمكانها ملئ الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة خاصة باعتبار تركيا وسيط محايد وبلد مسلم، وفي نفس الوقت عضو في حلف شمال الأطلسي، فمن الممكن أن تتولى مسؤولية تحديث الجيش العراقي في المرحلة المقبلة.

وقد سعت تركيا لأن تكون ممراً للطاقة من العراق نحوى أوروبا وذلك بإنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق الذي يهدف إلى السماح للشركات التركية بالتنقيب على النفط في الأراضي العراقية وخصوصا المناطق الجنوبية التي تتمتع إيران بنفوذ كبير، حيث حصلت شركة تركيا الحكومية على امتياز التنقيب على النفط جنوب العراق وكذلك تسويقه.

وبذلك زيادة سعت خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجيهان طبقا لاتفاقية مع الحكومة العراقية من حوالي 800 ألف برميل في اليوم إلى حوالي مليون برميل.

كذلك دعم إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية والأوروبية من خلال تركيا مما سوف يعمق العلاقات التركية العراقية وزيادة قدرة تركيا من استغلال هذه الورقة في تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.[2]

[1] فتيحة ليتيم، **مرجع سابق**، ص ص.217، 218.

[2] مصطفى جاسم حسين، **مرجع سابق**، ص.15

– فحزب العدالة والتنمية استطاع تحويل تلك المشاكل والمعوقات التي كانت تؤثر علي العلاقات بين البلدين إلى أدوات تدعم وتساهم في تحقيق المصالح والأهداف التركية في علاقاتها مع العراق حيث أصبحت تركيا عضو في لقاء دول المجاورة للعراق.

❖ الدور التركي في القضية الفلسطينية:

لقد أظهرت تركيا رغبتها الجادة في لعب دور في القضية الفلسطينية، بالوساطة بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين محمود عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس بدعوة من الرئيس غول في نوفمبر 2007 بما يشبه (كامد يفيد تركي) ليحدّث الرئيسان عباس وبيريس أمام البرلمان التركي ليكون بذلك أول مسئول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.

وتواصلت مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع 2007، وتم استقبال رئيس مكتبها السياسي" خالد مشعل" في أنقرة ومحاولة إدراج حماس في العملية السياسية بدلا من حصارها وعزلها كما دعت وعملت في ذلك إسرائيل والغرب.

واستمرت مساعيها المتكررة للتوسط بين محمود عباس وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.[1]

– كما حضيت القضية الفلسطينية باهتمام من قبل حزب العدالة والتنمية حيث دعا رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان" إلى ضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل لأنها تستمر في انتهاكاتها الجوية والبحرية وقصفها لقطاع غزة.

كما وجه اردوغان انتقاد ودعوة إلى إصلاح هيكلة الأمم المتحدة بسبب عدم تطبيق إسرائيل لأكثر من 160 مئة قرار صادرة عن المجلس الأمن، وأن لا معني لهذه القرارات إذا كان يتم اتخاذها دون مجال تطبيقها، فنددت إسرائيل بالتصريحات والمواقف التركية ووصفها بأنها تتضمن انتقادا لاذعاً لممارسات إسرائيل، واتهمت اردوغان بمحاولة السعي إلى الإضرار بالعلاقات الثنائية بين البلدين.

وأولت تركيا اهتمام كبير بالقضية الفلسطينية، وأتاح التصور الجغرافي الجديد لتركيا القيام بدور قوي في الشرق الأوسط، وكان اهتمامها بارز في إنشاء المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي بين تركيا وفلسطين، مع إنشاء فرع من الوكالة التركية للتعاون والتنمية في الضفة الغربية، وبادر بمساعدة الفلسطينيين في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري خاصة بعد الانتشار الإسرائيلي عن طريق مبادرة الغرف والتبادل التجاري في تركيا بإدارة منطقة صناعية بين إسرائيل وقطاع غزة.

[1] إيمان دني، مرجع سابق، ص ص.225،226

كما أثّر الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة نهاية عام2008 على المواقف التركية حيث كان رد الفعل التركي قويا وجريئا ومنسجم مع رأى الشارع التركي وأدي ذلك تكثيف الجولات الدبلوماسية لأردوغان إلى الشرق الأوسط.

فقام اردوغان بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب وأوفد مستشاره آنذاك" داود اغلو" للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية وحركة حماس والدول العربية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التحاق تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل للبحث في الحرب على غزة، كما استقبلت عدد من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة وأرسلت قوافل من المساعدات العينية لأهالي قطاع غزة.[1]

❖ **العلاقات التركية الخليجية:**

إن معانات الاقتصاد التركي من مشاكل قبل 2002، حيث ضعف الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وزيادة معدلات التضخم دفع تركيا إلى البحث عن وسائل يمكن من خلالها إيجاد حل لمشاكلها الاقتصادية، وقد تمثل ذلك بمحاولة الانفتاح الاقتصادي والسياسي على دول الشرق الأوسط وأسيا الوسطى والخليج العربي التي يمكن أن تشكل سوقا كبيرا للمنتجات التركية التي بدأت تطور كبير وذلك لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية والإقليمية، فبذلك استطاعت الحكومة التركية بحنكتها السياسية والاقتصادية جذب رؤوس الأموال الخليجية وذلك من خلال تلك الإصلاحات الاقتصاد وتحرير الاستثمار وإنشاء نظام مالي متطور، وإشباع حاجات وقناعات المستثمرين المختلفة كإنشاء البنوك الإسلامية وذلك قصد جذب رؤوس الأموال المحافظة هناك مجموعة من العوامل ساعدت على التقارب بين تركيا ودول الخليج العربي منها:[2]

– رفض تركيا الخضوع للمخططات الأمريكية : والذي تمثل في رفض تركيا السماح للقوات الأمريكية من استخدام الأراضي التركية في دخول العراق في 2003، فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير خطتها العسكرية باستخدام أراضي الدول العربية المجاورة للعراق، الأمر الذي دفع دول الخليج إلى إعادة النظر في شأن العلاقات بينها وبين تركيا.

– رغبة تركيا في تأمين احتياجاتها النفطية المتزايدة حيث تستورد ما يزيد عن 90% من احتياجاتها من الخارج ، خصوصا أن منطقة الخليج تحتوى على نحو 60% من احتياطي النفط العالمي، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار في المنطقة والتدخل العسكري الأمريكي في المنطقة فهذا جعل دول الخليج

[1] أحمد يوسف: "تركيا اردوغان...القيادة والرؤية الحكيمة"، **مجلة التقدميين**،ع.30 (أكتوبر 2012)، على الموقع الإلكتروني، http://www.taqrir.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22 سبتمبر 2015 ، على الساعة 10:15

[2] صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **مرجع سابق**، ص.123

تضطر إلى الارتباط بقوة صناعية إقليمية لتنويع مصادر الدخل في المجال النفطي، فهذا خلق لدى الطرفين قناعة أن التحالف فيما بينهما سوف يحقق مصالحها، عوض الاعتماد على قوى خارجية عن الإقليم كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، الذي قد لا يكون من مصالحها، خاصة بعد مسرح العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان.

الموقف الإيجابي للحكومة والشعب التركي من القضية الفلسطينية ومن الاعتداء الإنساني على غزة وما أعقبه من موقف رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" من رئيس الكيان الصهيوني "شيمعون بريس" وما تبعه من محاولات تركيا لفك الحصار على غزة.

– كما تساعد العلاقات بين الطرفين على فتح أسواق جديدة للصادرات التركية نحو الدول العربية ومنه دول الخليج باعتبارها سوقا واعدة أمام المنتجات التركية خاصة الإسمنت والحديد والصلب والبتر وكيماويات والإلكترونيات وغيرها، خاصة وأن دول الخليج معروف مدى حاجتها الشديدة إلى تلك المنتجات لاسيما مواد البناء.[1]

– حرص تركيا على الاضطلاع بدور ملموس في الحفاظ على أمن منطقة الخليج، حيث ترى تركيا أن تحقيق توازن إقليمي فاعل بمساعدة القوى الدولية الكبرى هو الصيغة المثلى لأمن منطقة الخليج ذات الأهمية الجيو–إستراتجية.

– كما تمثل تركيا نظرا لصانع القرار الخليجي أرضا خصبة مهيأة لجذب أعلى قدر ممكن من الاستثمارات الخليجية لاسيما في ظل انخفاض حجم الاستثمارات الخليجية والعربية في تركيا بشكل عام مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– رغبة دول الخليج في رفع نسبة التبادل التجاري مع تركيا خصوصا أن هذه الأخيرة تعد من الدول المؤثرة في حركة التجارة العالمية.

بالإضافة إلى حاجة دول الخليج إلى تحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل ما تطرحه تركيا من مشروع فيما يسمى "مركز الإنتاج الزراعي وسيلة الغذاء في الشرق الأوسط"، وكذا حاجتها إلى مصادر جديدة للمياه العذبة، إذ تعتبر تركيا أكبر خزان طبيعي للمياه العذبة في الشرق الأوسط.

[1] سعد حقي توفيق، "السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي2002–2009"، **العلوم السياسية**، ع.38على الموقع: **http://www.startines.com** تم الإطلاع عليه في تاريخ:11 أكتوبر2015، على الساعة 12:12

– المساعي الخليجية للاستفادة من الخبرات التركية في مجال الصناعات العسكرية الدفاعية المتقدمة، بهدف تنويع مصادر تسليحها من جهة، وكسر احتكار الدول الغربية لهذا المجال الحساس المتعلق بالأمن القومي الخليج من جهة أخرى.

إن البداية الحقيقية لتدشين إطار استراتيجي للشراكة بين تركيا ودول الخليج كان عبر سلسلة من الجولات التفاوضية التي بدأت منذ 2003 وتم في ماي 2005 التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بالعاصمة البحرانية" النمامة" وذلك بهدف التوصل إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين في محاولة لتأسيس لعلاقات تركية– خليجية لتشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والأمنية وحتى الاجتماعية والثقافية، كما تم توقيع في 2008 في جدة على مذكرة تفاهم للشراكة الإستراتيجية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم فيه إدراج حوارات إستراتيجية وذلك هدف تطوير العلاقات بين الجانبين في مختلف المجالات وفي القضايا ذات الاهتمام المشترك.[1]

أهداف الحوار الاستراتيجي بين تركيا ودول الخليج:

– بناء صرح أمني سياسي إقليمي منفتح على كل الراغبين في تبني لغة الحوار كحل للمشاكل والنزاعات الإقليمية، وذلك بعيدا عن الدور الغربي والوساطة العالمية، وتوفير الفرص للتشاور والتنسيق الدوري بين الطرفان وبلورة مواقف مشتركة تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

– يهدف الحوار الإستراتيجي إلى رفع مستوى التكامل الإقليمي في المنطقة بين تركيا ودول الخليج من خلال ما يطمح إليه من حيث إبرام اتفاق التجارة الحرة بين الجانبين والذي بدأت المفاوضات بخصوصه منذ عام2005 .

– محاولة تكثيف وتوحيد الجهود من أجل تعزيز السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.[2]

- اكتسبت مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية أهميتها نظراً لكونها قد مثلت نقلة نوعية في العلاقات الخليجية– التركية وذلك من خلال إنشائها لآلية الحوار الاستراتيجي الذي تم من خلاله عقد اجتماع مع وزير الخارجية لتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي كل مرة واحدة في السنة، وكان من شأن هذا التوقيع على المذكرة دفع الحوار الاستراتيجي بين الجانبين وتعزيزه على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية، خاصة وأن فترة توقيعها (مذكرة التفاهم) قد تزامنت مع الوقت الذي تتحرك فيه تركيا بقوة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

[1] سامية بيبرس، **الحوار الإستراتيجي التركي– الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج**، القاهرة: مديرية إدارة حوار الحضارات، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص ص. 159–160.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 160–162.

- وقد تم استغلال تركيا لأوضاع المنطقة حيث قلق دول الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني، وغياب القوة الإقليمية العربية.[1]

ساهم الحوار الاستراتيجي بين الطرفين في:

- ✓ تنسيق السياسات بين الجانبين وبلورة مواقف تركية–خليجية مشتركة إزاء العديد من القضايا الإقليمية ذات الأولوية للجانبين.
- ✓ مهّد الحوار من خلال إطاره المؤسسي في التقريب بين وجهات النظر، وقيام تركيا بتقديم مقاربات أكثر استجابة واقترابا من المواقف الخليجية، كما مكن الحوار الاستراتيجي تركيا من أن تصبح شريكا استراتيجيا لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ✓ ساهم الحوار في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المجلس، فقد عرفت تركيا تزايد في حجم التجارة الخارجية مع دول المجلس، إلى جانب تزايد حجم التجارة البينية الثنائية، حيث ارتفع حجم التجارة البينية مع دول الخليج من1,4 مليار دولار في 2002 وبلغ 19,6مليار دولار في عام 2012 فتعد كل من السعودية، الإمارات العربية شريكا تجاريا رئيسا بالنسبة لتركيا
- ✓ العمل على تعزيز الأطر الأمنية في مجال مواجهة التحديات والتهديدات.

وعليه فيتصدر المجلس قائمة أكبر عشر دول المستوردة للسلاح التركي خاصة السعودية، الإمارات، البحرين، كما شاركت تركيا تقريبا في كل المعارض الدولية الخاصة بتكنولوجيا التسليح في دول الخليج وذلك للترويج لترويج لمنتجاتها العسكرية، وأفضت هذه التطورات في مجملها إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التعاونية الأمنية سواء على الصعيد الجماعي أ والثنائي. [2]

– استطاعت دول الخليج العربي من تفعيل علاقاتها مع تركيا وذلك لعدة أسباب ترتبط بشكل أساسي بالنفوذ الإيراني، وإصرار إيران بالتهديد باحتلال الجزر الإماراتية (طنب الكبرى وطنب الصغرى، وابو موسى) ورفضها لكل المبادرات السلمية التي تم طرحها من قبل العرب في هذا الشأن، فكان تعزيز العلاقات بين تركيا لمواجهة النفوذ الإيراني والحد من تأثيره.

فالتعاون التركي الخليجي كان على مستوى عدة مجالات:

- ➢ **التعاون التركي الخليجي سياسيا:** حيث فرص التعاون السياسي الثنائي غير محدودة بالنسبة للجانبين، خاصة قي ظل شبكة العلاقات التى تمتلكها تركيا والتي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين دون استثناء، وكان الأهم في الموضوع السياسي الذي يتبلور حول:

[1] سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**.

[2] سامية بيبرس، **مرجع سابق**، ص.162.

– تحقيق توازن إقليمي مع إيران: فموقع تركيا وحجم سكانها، وقوتها العسكرية تكون بالتقريب موازية لما تملكه إيران، ما يؤهلها علي الصعيد السياسي للعب دور مهم في تحقيق توازن جيو–استراتيجي معها، خاصة أن إيران مها بعض المشاكل مع الدول العربية منذ سقوط العراق، وذلك علي عدة مستويات خاصة من خلال محاولة إثارة النعرات والفتن الطائفية والسعي لتقسيم المجتمعات العربية واختراقها ماليا وثقافيا، إضافة إلى التهديد الذي يمثله البرنامج النووي على الخليج العربي.

فحاولت بذلك تركيا في نفس الوقت من تقديم نموذج مغاير من النموذج الصدامي والانتهازي الذي تقدمه إيران، متفاعلة في ذلك مع المحيط العربي.

– حل الأزمات والمشاكل الإقليمية: ويمكن لدول المجلس الخليجي الاعتماد على تركيا في مواجهة قضايا الإقليم خاصة مع سعي إيران إلى عقد صفقة مع الغرب علي حساب دول المنطقة.

- **التعاون التركي الخليجي على المستوى الاقتصادي:**

– يعتبر الاقتصاد محور أساسي في العلاقات التركية– الخليجية وكان للجانب الاقتصادي أولوية في العلاقات بين الجانبين، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالي التجارة والاستثمار، هذا إلى جانب تأسيس أعمال ثنائية مع جميع دول مجلس التعاون الاقتصادي كما تم عقد العديد من المؤتمرات واللقاءات بين رجال الأعمال لإتاحة فرص للاستثمار.[1]

– لقد أدت هذه التطورات إلى أن تصبح السعودية أكبر شريك تجاري لتركيا، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2002 حوالي (129) مليون دولار، وازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (54%) بين عامي 2002 و2003 وارتفعت عدد الشركات التركية العاملة في دبي إلي 80 شركة في عام 2003، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البحرين وتركيا (34) مليون دولار في عام 2003 منها 9 ملايين دولار تمثل صادرات البحرين إلى تركيا، في حين صدّرت تركيا إلي البحرين ما قيمته (25) مليون دولار، وخلال عام 2004 عرف دور قطاع المال والأعمال التركي تزايد داخل أسواق الخليج العربي والاستفادة من الطفرة الاقتصادية التي تشهدها العديد من دول الخليج وتمثلت القطاعات الخليجية الرئيسية التي ارتكزت فيها أنشطة الشركات التركية قطاعات عديدة منها: المنتوجات، الإنشاءات والخدمات.[2]

[1] عاشور مليكة، **مرجع سابق**، ص.115،116.

[2] دراسة لمركز بروكينجز،الدوحة، تركيا ومجلس التعاون الخليجي: الصورة الإقليمية، جانفي 2013.على الموقع الإليكتروني: http://online.com.article/sb14205-92.html : تم الإطلاع عليه في تاريخ:11 مارس2015، على الساعة 11:20

❖ دور تركيا في الثورات العربية:

تسعى تركيا في إستراتيجيتها الجديدة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تجنب الصراعات الدينية والإقليمية ، هذا ما دفعها للنظر بجدية إلى الأحداث التي عرفها العالم العربي والتي سميت بالربيع العربي وذلك عن طريق سياسة السلام الاستباقية من أجل تجنب تحول هذه الخلافات إلى صراعات وأزمات مزمنة. وترى تركيا أن الأوضاع غير المستقرة في دولة ما قد تمتد إلى الدول المجاورة. لذلك أخذت حكومة حزب العدالة والتنمية تعزز علاقاتها مع العالم العربي وإفريقيا والدول الآسيوية وإيران وروسيا وأرمينيا، وطرحت حلا للقضية القبرصية وسعت لتجاوز الخلافات مع الولايات المتحدة التي حدثت في عهد إدارة بوش الابن. وأعلنت استعدادها للمساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل وكذلك بين الفلسطينيين وإسرائيل، وعملت على الوساطة بين الدول المجاورة مثل بين العراق وسوريا والوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد رأت تركيا في الثورات العربية من خلال قول أحمد داود أوغلو:" إنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وإنها عفوية وضرورية وإنها جاءت متأخرة حيث كان ينبغي أن تحدث في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية ولابد من ابتعاد الزعماء والقادة السياسيين عن الوقوف في وجه التغيير". وكانت هذه الرؤية بمثابة نقطة الانطلاق للموقف التركي من هذه الثورات والذي يشمل مايلي: [1]

- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم فيها التغيير والديمقراطية والحرية.
- الحفاظ على استقرار الدول وأمن وضرورة أن يحصل التغيير سلميا.
- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية تجنبا لتكرار حالة العراق وأفغنستان وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.
- تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.
- رعاية المصالح التركية العليا التي تشمل الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم.
- الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

[1] علي جلال عوض، **الارتباك تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية** على الموقع الالكتروني:http://www.startimes.comتم الاطلاع عليه بتاريخ 11أكتوبر 2015على الساعة 12:30

- عدم استخدام القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربية واقتصار الدور التركي على المهام الانسانية غير القتالية وأعمال الإغاثة.[1]
- مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا معها.

كان موقف تركيا من الأحداث العربية يتميز بالحذر الشديد والعمل على التوفيق بين المصالح الاقتصادية التركية (المحافظة عليها) والتأييد العربي لتركيا لأن الانحياز إلى الشعوب المطالبة بالتغيير سيخل بالأسس التوازنية التي تنادي بها سياسة العمق الاستراتيجي جراء قيام تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى. فقد أصبح للدور التركي اتجاه ثورات الربيع العربي اتجاهات عديدة: السياسة البراغماتية والعمل على تحقيق المصالح الوطنية وتحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا لذاكرتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية. واستمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي.

ولتحقيق التوافق بين هذه الاتجاهات المختلفة لابد من التركيز والعمل على توفير مجموعة من العناصر منها:

- ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.
- تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات ورفض سياسات الحصار والعزل وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.
- تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة لمعالجة الخلافات.
- ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.
- أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.[2]

❖ **الاهتمام التركي بالمؤسسات الإقليمية:**

أدركت تركيا دور المنظمات الإقليمية في تعزيز التعاون والاستقرار الإقليمي ما أدى إلي تركيز اهتماماتها بمنظمة المؤتمر المؤتمر الإسلامي- رغم أنها عضو في المؤسسات الغربية- وذلك نظراً

[1] إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية تركيا نموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**، ع 46، ص ص.6،5.

[2] محمد عربي لادمي، **التنافس التركي الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(بسكرة: جامعة محمد خيضر،2014)، ص ص.133،134.

للأوضاع التي تشهدها الدول الإسلامية خاصة بعد احتلال العراق وأفغانستان حيث" أكمل الدين إحسان أغلوا" رئيس الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وانظم إلي جامعة الدول العربية كعضو مراقب.

وكذلك المشاركة في" الاتحاد من أجل المتوسط" في 14 جويلية 2009 الذي دعى إليه الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي".

❖ **الانفتاح الاقتصادي والثقافي:**

– رغم أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي هو الاتحاد الأوروبي(52% من حجم تجارتها الخارجية) وروسيا، إلا أن في فترة حزب العدالة والتنمية ارتفع حجم التجارة بين تركيا والدول العربية بأكثر من ثلاث مرات، ويظهر ذلك من خلال الاستثمارات العربية في تركيا في مجالات كثيرة : الاتصالات والمواصلات، الطاقة، العقارات وقطاع البناء...

حيث ارتفعت صادرات تركيا إلى دول الشرق الأوسط بنحو خمسة أضعاف، من 1,5مليار دولار في 1990 إلى 7,2 مليار دولار في 2004 وكانت تمثل 11,5 من إجمالي الصادرات التركية، وفي نفس الفترات تضاعفت إرادات تركيا من الشرق الأوسط من 2,5 مليار دولار إلى 5,1 مليار دولار ومثلا الطاقة جزءا كبيرا من هذه الكمية.[1]

❖ تصدير قوة العمل:

بدأت تركيا في تصدير قوتها العاملة إلى الشرق الأوسط منذ سبعينات القرن العشرين بعد أن بدأت أبواب الهجرة في أوروبا توصد أمام العمال، حيث ازدادت تكاليف الطاقة المتصاعدة الطلب علي العملة الصعبة، أين تم تبرير إستراتيجية "أنقرة" لتصدير العمالة، وكان تحويل العمال بشكل رئيسي من أوروبا، فكان لتركيا نحو 300,000 عامل في الشرق الأوسط في عامي 1982– 1983، ووفق وزارة العمل التركية كان هناك 1,2مليون عامل تركي في الخارج في عام 2004 منهم أكثر من 100,000 عامل يعملون في الشرق الأوسط، والأغلبية العظمي من هؤلاء العمال يتواجدون في المملكة السعودية، والبقية في الكويت، الإمارات، ليبيا، وقد تعزز مشروع تصدير العمال بالدور الجديد لتركيا كمتعهد إقليمي في الشرق الأوسط مع الخبرة التقنية والمهارة المتناميتين.

❖ **قوات حفظ السلام:**

إن مساهمة تركيا بقوات حفظ السلام الدولية يعتبر خاصة من الجانب العسكري والسياسي أمراً مهماً في سياستها الخارجية، فقد ساهمت "أنقرة" في جماعات المراقبة الدولية على الحدود الإيرانية –

[1] علي حسين باكير، **مرجع سابق**، ص. 141

العراقية ولاحقا علي الحدود العراقية– الكويتية، كما أرسلت أيضا قوات لحفظ السلام تحت قيادة الولايات المتحدة إلى كل من الصومال، جورجيا والبوسنة وألبانيا، فحصلت على تصنيفات إيجابية.

واستمرت تركيا في إظهار مواطنيتها العالمية في العمل مع الأمم المتحدة والمجموعات الدولية الأخرى، وبعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان عقب 11 سبتمبر 2001 مثلا، ساعد تركيا في مهمات حفظ السلام هناك بناء على طلب واشنطن، رغم رفض"أنقرة" المشاركة في العمليات القتالية، لكنها أرسلت 90 جندي من قواتها لدعم تدريب تحالف الشمال على مكافحة الإرهاب، والمساعدة في الجهود الإنسانية.[1]

❖ التعاون التركي الإسرائيلي:

لقد بدأ التعاون الوثيق بين تركيا وإسرائيل في 1991 وذلك في ظل إرهاصات السلام العربي– الإسرائيلي، وذلك عندما بادرت تركيا برفع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى درجة الصفر، الأمر الذي نتج عنه الكثير من الاتفاقيات التي دفعت بالعلاقات إلي الأمام، بداية من توقيع وزير الخارجية التركي الأسبق "حكمت تشين" في تل أبيب 13 نوفمبر1993 على وثيقة تحديد إطار التعاون الاقتصادي والتبادل العلمي والسياسي بين الجانبين.[2]

فعلى المستوى الاقتصادي تطورت التجارة البينية بين البلدين سريعا وشملت نواحي متعددة، إذ زادت من 100مليون دولار في 1990 (شكلت الصادرات الإسرائيلية نحو 70% من قيمة هذا الإجمالي)إلى 300 مليون دولار عام 1994 ثم توالي حجم التجارة البينية بين البلدين.

ووصل حجم التجارة البينية بينهما في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية في أواخر2005 إلى 1,2 مليار دولار وبفائض يقدر بحوالي 300 مليون دولار لصالح تركيا.

فرغم التوتر الذي أصاب العلاقات بين البلدين خاصة بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان، إلا أن ذلك لم يمنع من ا ازدهار التجارة بين الطرفين، حيث برزت تركيا كأكبر شريك تجاري لإسرائيل، فقد استوردت من إسرائيل ما قيمته 859,3 مليون دولار سنة 2006، وصدّرت لإسرائيل ما قيمته مليار و272 مليون و700 ألف دولار سنة 2005، مقابل مليار و221 مليون و100ألف دولار سنة 2005.

والخطوة الأهم في العلاقات الاقتصادية التركية–الإسرائيلية كانت المشروع في تهيئة الشروط اللازمة لأوسع تعاون على صعيد الطاقة، حيث تستعد تركيا لتكون ممراً للنفط والغاز الطبيعي من أكثر

[1] غراهام فولر، **مرجع سابق**، ص.119.

[2] مليكة عاشور، **مرجع سابق**، ص ص.133–135

من مصدر: من روسيا، قزوين، العراق وإيران، إلى أوروبا وإسرائيل وغيرها، حيث تم توقيع اتفاقية لمد خط أنابيب من ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط إلى إسرائيل، لنقل الغاز الطبيعي، وقد تم التوقيع بين البلدين على اتفاقية في ديسمبر2006، يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي والنفط في مرحلة أولى إلى ميناء عسقلان ومنه عبر خط أنابيب قائم إلى ايلات ومن ثم إلى أسواق الهند وشرق أسيا.[1]

ثانيا: مع الدول الكبرى:

إن سعي تركيا للعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط ومحاولاتها لبروز كقوة إقليمية في المنطقة، لم يلهيها أو يجعلها تبتعد عن إستراتيجيتها الرامية إلى الاندماج بالعالم الغربي، حيث مازالت هذه الرغبة حاضرة في أولويات السياسة الخارجية الجديدة " لرجب طيب اردوغان".

❖ تركيا والاتحاد الأوروبي:

لقد أولت تركيا اهتماما بأوروبا وذلك لإدراكها ضرورة الاندماج بالعالم الغربي، فاهتمت تركيا بالانضمام إلى المنضمات الأوروبية خاصة حلف الشمال الأطلسي، والسوق الأوروبية المشتركة.

– دوافع التوجه التركي نحو الدائرة الأوروبية:

- لقد لازمت الدوافع السياسية والتي تتضمن في طياتها الدوافع القانونية والثقافية السعي التركي نحو الاندماج الأوروبي.

حيث تم ترسيخ لدى النخب السياسية التركية الحاكمة قناعة بأن أهم مسألة لتركيا هي الحصول على اعتراف بأنها عضو في النادي الغربي، وأن تصبح دولة أوروبية، فأصبح هذا الأمر مسلمة من مسلمات التي تؤمن بها النخب الحاكمة منذ إعلان قيام الجمهورية التركية الحديثة في 1923.[2]

وتبلور ذلك بشكل واضح مع تأسيس الإتحاد الأوروبي، واعتبرت مسألة الاندماج من أهم الأولويات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة التركية، وحتى الشعب التركي بدوره أن أوروبا نموذج للمدينة والتطور.

- التنافس التركي مع اليونان حيث الصراعات العميقة بين الدولتين المطلتين لبحر ايجة، فتحرس تركيا أن تكون لها مكانة لا تقل أهمية عن مكانة اليونان، خاصة بعد انضمام هذه الأخيرة إلى الإتحاد الأوروبي، ما أثار قلق تركيا ومخاوفها من توظيف اليونان لمكانتها كعضو في جميع المنظمات الأوروبية في سبيل إبقاء تركيا معزولة عن أوروبا.

[1] عبد المنعم ممدوح، **تركيا والبحث عن الذات**(مصر: مكتبة الوفاء القانونية،ط1،ب،س،ن)، ص.ص.154-156.

[2] محمد عربي لادمي، **مرجع سابق**، ص ص.72،73.

- تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة خاصة بعد تأزم الأوضاع بينها والولايات المتحدة بعد الأزمة القبرصية التي نبهت تهدف تركيا من خلال توجهها نحو أوروبا إلى النخب الحاكمة في تركيا إلى ضرورة تعدد البدائل والخبرات في سياستها وفي علاقاتها الخارجية، وكذلك بعد غزو الولايات المتحدة للعراق في 2003 وتنديد حكومة اردوغان بأعمال التخريب في العراق وباستعمال القوة.
- رغبة التيارات السياسية المختلفة في تركيا من علمانيين، إسلاميين، ليبراليين واليمين اليسار السياسي، والنخب التجارية والثقافية والأقليات المختلفة في تحقيق الانضمام الكامل لتركيا في الإتحاد الأوروبي.
- إن امتلاك تركيا لمؤسسة عسكرية كبيرة كان محفز لها للانضمام إلى مؤسسات الأمن الأوروبي، خاصة وإنها عضو في حلف الشمال الأطلسي الذي عزز أمنها القومي إزاء التهديدات الخارجية، فضلا عن تعزيز قدراتها الأمنية والدفاعية لمواجهة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في الشرق لأوسط الذي يهدد مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين في المنطقة.[1]

❖ تركيا والولايات المتحدة:

تعتبر تركيا مفتاح فهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وهذا يرجع إلى بعدها الجيو-استراتيجي وقدرتها تقديم نفسها للغرب وللولايات المتحدة بأنها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه، فهي حجر زاوية لأية سياسة أمريكية في الشرق الأوسط.

لكن بعد الحرب الباردة هناك حديث عن تراجع الأهمية التركية في المنطقة، لكن الأحداث أثبتت عكس ذلك خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين ظهرت حاجة أمريكية وغربية للدور التركي خاصة في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط ودخول الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب.[2]

- محددات العلاقة بين الطرفين:

✓ المحدد الإستراتيجي:

إن تركيا مفتاح استراتيجي في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مرورا بالبلقان والشرق الأوسط في نظر الولايات المتحدة، حيث عملت على دعم أنقرة اقتصاديا وعسكريا. كانت بينهما خلال وبعد الحرب الباردة. كما تعتبر الولايات المتحدة أن تركيا جزء من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وقد زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار الحرب على الإرهاب أين قامت بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدأ الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001، إضافة إلى إرسالها حوالي 1200 جندي لمساعدة قوات حلف الناتو.

[1] عبد المنعم ممدوح ، **مرجع سابق**، ص ص.144-146.

[2] علي حسن باكير، **مرجع سابق**، ص. 151.

✓ **المحدد الكردي:**

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساندة معتبر لتركيا حول موقفها من حزب العمال الكردستاني على أنه منظمة إرهابية وقد تخوفت تركيا من انضمام الأقلية الكردية البالغ عددهم ما بين 15 إلي 20% من عدد السكان إلى الدولة التي يسعي أكراد العراق إنشائها في الشمال، فقد بلغت المساعدة الأمريكية ذروتها سنة 2007 أين قدمت دعما لوجيستيا مكن تركيا من توجيه ضربات جوية إلى حزب العمال في شمال العراق ردا على هجمات الحزب داخل تركيا.

✓ **عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي:**

لطالما أيدت الولايات المتحدة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي خاصة مع التزام تركيا بإجراء كاف الإصلاحات الضرورية، لأن انضمام تركيا يعد هدفا أمريكيا نظرا للمزايا التي تعود إليها من هذا الحليف الإستراتيجي وبناء جسر بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، إضافة إلى إحداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية (ألمانيا، إيطاليا) والقوى الجديدة (مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية بولندا).[1]

✓ **المحدد الاقتصادي:**

عرف الاقتصاد التركي أوضاع متردية للغاية خاصة في النصف الثاني من التسعينات إلى حد أن أوشكت تركيا على الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي وذلك بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وإقراض تركيا حوالي 7,5 مليار دولار، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002 وتم تشكيل منطقة صناعية مشتركة بين واشنطن وأنقرة وتمتعت فيها المنتوجات التركية بمزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا.[2]

➢ **دور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير:**

تعد تركيا أحد مرتكزات الترتيبات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، نظرا لموقعها الجيو–استراتيجي وكذلك عضويتها في منظمة حلف الشمال الأطلسي، إلا أن أهميها الإستراتيجية تراجعت نسبيا نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي، فوجدت تركيا أن سياستها للعب دور إقليمي في المنطقة

[1] **المرجع نفسه**، ص.152.

[2] خليل العناني، **تركيا والولايات المتحدة: إستراتجية متبادلة**(بيروت: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية،211)،ص ص. 8–10.

وفي باقي الدوائر الجيو–سياسية، يتقاطع في المنطقة يتقاطع مع الأهداف التي رسمتها في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تحويل العملية السلمية إلى عملية صنع السلام، بمعني اختراق مبكر لاتفاقية السلام الموقعة بين العرب وإسرائيل من أجل المحافظة على توازن القوى في المنطقة.

فتعامل أمريكا مع المنطقة بهدف مواجهة التهديدات من بعض ما تسميهم الولايات المتحدة الأمريكية بالمتطرفين الدينيين وبعض الأنظمة الأصولية، كإيران، والسودان، ورغبتها إلى العودة لسياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، وعزل الولايات المتحدة لكل من يشكل تهديد لمصالحها.

فجاءت هذه الأهداف لصالح تركيا، التي أرادت تكييفها وفقاً لمصالحها الخاصة حيث تزيح إيران والعراق كقوى إقليمية سوريا بدرجة أقل، فقامت بأدوار مصيرية بالنسبة لدول المنطقة من خلال مشاركتها في المفاوضات الخاصة بالحد من الأسلحة، والخاصة أيضا بالمياه، كما أبرمت اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية في أي ترتيب أمني في منطقة الخليج، كما حاولت المشاركة في جل الترتيبات الأمنية التي بادرت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحاولت تعزيز السلام العربي– الإسرائيلي، حيث تعاونت تركيا مع إسرائيل في الكثير من المناسبات والاتفاقيات العسكرية.

فشكلت تركيا بذلك الأساس في هذا المشروع، ودعمت مبادرات الإصلاح للمنطقة التي جاءت بها الولايات المتحدة، حيث تمثل احد القواعد والأدوات التي تبني عليها، فأرادت تركيا أن تقارب دورها الإقليمي في الشرق الأوسط من منظور مقاربة ميزان القوى وذلك من خلال الاندماج في الترتيبات الأمنية التي سطرتها الولايات المتحدة، وقد حصل فعلا إزاحة العراق وذلك بغية الحفاظ على التوازن العسكري.[1]

❖ تركيا وروسيا:

إن لتركيا علاقات مميزة مع روسيا عبر التاريخ، حيث تنازلت روسيا القيصرية عن أطماعها التوسعية في الدولة العثمانية اثر الثورة البلشفية 1917، وساندت روسيا الحركة الوطنية التركية التي ظهرت في الأناضول عام 1919، كما عقد الطرفين معاهدة صداقة وتعاون في 16 مارس 1921، فأصبحت هذه المعادلة الأساسية للعلاقات الودية بينهما حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا، ووصلت هذه العلاقات ذروتها سنة 1987 بالتوقيع علي الوثيقة السياسية التي أكدت على إحياء روح علاقات الحوار والصداقة والثقة المتبادلة.

استمر تطور العلاقات بين البلدين طيلة عقد الثمانينات حتى نهاية حرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، أين عرفت العلاقات بين الطرفين نوع من التوتر بسبب قضايا مختلفة (الأكراد، الشيشان...)،

[1] محمد عربي لادمي، **مرجع سابق**، ص.127.

لكن حاول الطرفين التركي والروسي تجاوز الخلافات والعقبات التي تقف عائق أمام تطور العلاقات بينهما وذلك من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين خاصة بعد أحداث 11سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انعكست هذه الأحداث إيجابيا على العلاقات التركية– الروسية وذلك بتوحيد المواقف فيما بينهما، وهذا ما دفع لتغيير وجهة نظرهما بخصوص العديد من القضايا المشتركة مثل الشيشان، حزب العمال الكردستاني، وهما القضيتان اللتان كانتا مصدر خلاف بينهما من خلال الاعتراف الرسمي للحكومة التركية أن قضية الشيشان تدخل ضمن الشأن الداخلي الروسي.

وتوصل الطرفين في 12 أكتوبر 2001 في نيويورك إلى التوقيع علي خطة العمل لتحسين التعاون بين روسيا الاتحادية والجمهورية التركية، إذ دعت الوثيقة للتعاون بين الدولتين في عدت قضايا منها توطيد الاستقرار في أوراسيا، وقضية الإرهاب الدولي التي سببت الكثير من المشاكل بينها.[1]

وما دفع لتحسين العلاقات بينهما هو وصول" اردوغان" إلى السلطة في نهاية 2002، وموقف البرلمان التركي من الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية علي العراق حيث رفض "اردوغان" للقوات الأمريكية استخدام الأراضي والأجواء التركية بالعبور لغزو العراق، كما رفضت روسيا دعم العمليات العسكرية الأمريكية في العراق، وهكذا تطابقت وجهات النظر التركية والروسية في هذه القضية.

هذا بالإضافة إلى زيارة الرئيس الروسي" بوتين" إلى تركيا أين تم وضع حجر الأساس للعلاقات بين البلدين، حيث اقتراح الطرف الروسي إنهاء النشاط الشيشاني في تركيا بينما طالبت هذه الأخيرة بإنهاء نشاط حزب العمال الكردستاني التركي في روسيا، ووقع الرئيس التركي في السادس ديسمبر 2004 ستة اتفاقيات، تلاها التوقيع على الإعلان المشترك لتعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد بين تركيا وروسيا، كما تكررت الزيارات بين البلدين عندما قام الرئيس التركي" عبد الله غول" بزيارة إلى روسيا في عام 2009.[2]

فأصبحت تركيا بفضل دبلوماسيتها عضو مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي.

فرغم أن تركيا عضو في حلف الناتو إلا أنها تؤيد معارضة روسيا في تحويل البحر الأسود إلي بحيرة أطلسية، وتعارض محاولات الولايات المتحدة الأمريكية تعديل معادلة" منترو" لعبور المضايق التركية(البوسفور والدردنيل) ويتفق الطرفين على إقامة تعاون باسم "اتحاد أوراسيا"، كما أن هناك مواقف

[1] جراهم فولر، **مرجع سابق**، ص ص.118،119

[2] جوتيار عادل، **إستراتجية تركيا، (السياسة الإقليمية): القوقاز، الشرق الأوسط**، على الموقع الالكتروني http://www.mediafire.com/?3b85b9ik3zhal45،تم الإطلاع عليه في التاريخ: 12أكتوبر2015.على الساعة:14:23

متقاربة بينهما حول مشكلات الشرق الأوسط علماً أن الطبيعة الخاصة لعلاقات تركيا مع الغرب والولايات المتحدة هي العامل الحاسم في العلاقات الثنائية بينهما (تركيا وروسيا).

تهتم الدولتين بإعطاء الأولوية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما نظراً لحاجة كل واحدة منهما للأخرى، ففي حين تحتاج تركيا إلى إمدادات النفط والغاز من روسيا وتعمل على توطيد منتجاتها الصناعية في السوق الروسي الكبير، تنظر روسيا إلي ضرورة تنويع شركائها الاقتصاديين، وعدم الاقتصار على الدول الأوروبية الرئيسية.

كما تعتبر" موسكو" أكبر مستورد للسلع التركية بعد ألمانيا، وقامت تركيا باستثمار ما بين 6 و12 مليار دولار في روسيا في مجال الإنشاءات، وقد رافق رئيس الوزراء "اردوغان" أثناء زيارته لموسكو في 2005 ستمائة (600) من رجال الأعمال الأتراك وذلك للاستثمار في المجالات المختلفة مثل الأعمال المصرفية والاتصالات والأغذية والمشتريات والزجاج وصناعة الآلات، فبفعل هذه المجهودات ازداد التبادل التجاري من10 مليار دولار عام 2004 إلي ما يقدر بنحو 15مليار دولار عام2006 ، وارتفع عدد السواح الروس المتوافدين إلى تركيا الذين بلغ عددهم 17 مليون روسي سنة 2004 .[1]

هناك علاقات اعتماد متبادلة طويلة الأمد تعود إلى أكثر من 70% من واردات تركيا للغاز الطبيعي تأتي من روسيا عبر خط أنابيب بلوستريم، واقترحت تركيا على روسيا عام 2004 مبادرة أمنية جديدة عرفت بعملية "ائتلاف البحر الأسود" التي استتبعت إجراء مناورات بحرية مشتركة وتم إجراء أولى هذه المناورات في مارس 2006.

وتتفق الدولتين في قضايا إستراتيجية مثل العراق، إيران، سوريا، وفلسطين وقضايا الاستقرار في القوقاز، وتتفقان أن السياسة الأمريكية في القوقاز هي السبب في عدم الاستقرار فيها، وتفضلان الحفاظ على الوقت الراهن،[2]

وتقوم روسيا بتأييد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والذي يعد ترحيب بالتخفيف من توجه تركيا التاريخي نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

- **توجه تركيا نحو الجمهوريات الإسلامية:**

في الواقع هناك دوافع محددة لتوجه تركيا نحو الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطي(أذربيجان، كازاخستان، كيرغيستان، طاجاكستان، تركمانستان، أوزبكيستان) منها:

[1] جراهام فولر، **مرجع سابق**، ص ص.119- 121.

[2] جوتيار عادل، **مرجع سابق**.

- تعويض الأضرار التي تكبدتها تركيا في حرب الخليج الثانية، مع العلم أن بعض هذه

الجمهوريات غنية بإنتاج بعض الموارد، خاصة وأن الاقتصاد التركي يعاني من مشاكل كثيرة، فهذا دفع تركيا للبحث عن رأس المال اللازم عن طريق سياسة الاقتراض الأجنبية والمصارف الدولية، وقد وجدت في هذه الجمهوريات المصدر الرئيسي لمعالجة التضخم والبطالة في السلوك السياسي الداخلي التركي.

لكن من ناحية أخرى هذا يعد خرقا لشعار أتاتورك القائل:" السلم في الداخل والسلم في الخارج" الذي يحاول القادة الأتراك استخدامه في علاقاتهم الخارجية، لكن تم التخلي عنه في الحرب العالمية الثانية بانضمام تركيا إلى المجلس الأوروبي في عام 1949و حلف الشمال الأطلسي في 1952 وحلف بغداد في 1955.

وعملت تركيا على ترسيخ وجودها في الجمهوريات التي انسلخت من الاتحاد السوفيتي في نهاية 1991، وهي تشارك مع تركيا في التاريخ الديني، اللغة، وما ساعد تركيا على ذلك هو أن هذه الدول الجديدة سارعت إلى إعادة بناء اقتصادياتها وفتحت أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية وسوق المنافسة.[1]

فهذا يمكن تركيا من اكتساب قدرة وخبرة بتنفيذ المشاريع حيث كان لها دور في إسهاماتها الإستراتيجية في حلف الشمال الأطلسي، مكن في الآونة الأخيرة تبلور هذا الدور من خلال مسيرة اقتصادية جديدة.

- من الناحية التاريخية نجد أن الدولة العثمانية هيمنت على جمهوريات أسيا الوسطى

الإسلامية هيمنة كاملة في القرنين 15 و16، وقد تركت هذه الهيمنة أثار في مجالات عديدة حتى الآن، حيث نجد خمس من هذه الجمهوريات تتكلم اللغة التركية الأذربيجانية وهي لغة قريبة من اللغة التركية، إضافة إلى التأثير الثقافي الإسلامي والارتباط الديني والعرقي، وهذا يمكن أن يؤهل تركيا للحصول على قدر من النفوذ في المنطقة، رغم نهاية السيطرة العثمانية بعد تحالف القوى الأوروبية بزعامة إمبراطورية الهايسبرج النمساوية، لكن أثاره لا تزال موجودة إلى اليوم، فتركيا المعاصرة ليست غريبة عن هذه الجمهوريات.

وقد بدأت الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى تنظر إلى تركيا بأنها نموذج يحتذى به في المجال السياسي والاقتصادي، ويظهر هذا في تصريح قادة هذه الجمهوريات حيث يقول "اسلام كريمون" رئيس جمهورية "أوزبكستان" في زيارة للعاصمة التركية :"إنني أعلنت أمام العالم بأسره أن بلادي سوف

[1] حسين جاسم، **مرجع سابق**، ص.160.

تسير قدما في النهج التركي، فقد اخترناه ولن نتراجع عن ذلك".

- تعويض الدور المفقود بانتهاء الصراع بين الشرق والغرب، لأن بعد تفكك الاتحاد

السوفيتي كان هناك تصور بانتهاء أهمية العامل الجغرافي التركي لكن ما حدث بعد حرب الخليج الثانية أدى إلى قصور هذا التصور بظهور المعطيات الجغرافية مجددا، لذلك فارتباط تركيا بدول أسيا الوسطي يمكن أن تثبت للولايات المتحدة الأمريكية أهمية موقعها كحلقة وصل بين أوروبا والشرق والمنطقة العربية، الذي من شأنه أن يدفع الولايات المتحدة لاعتبارها الحليف الأول في المنطقة.

خاصة وأن منطقة القوقاز وأسيا الوسطي اليوم هي مصدر اهتمام والتجاذب الإقليمي والدولي.

- تعزيز الموقف التركي في مواجهة المجموعة الأوروبية:

إن تعاون تركيا مع الجمهوريات الإسلامية يفتح سوقا إسلاميا كبيرا أمام السوق الأوروبية المشتركة، ومن خلالها يمكن لتركيا أن تحقق ما تهدف إليه في حالة تعاون هذه الجمهوريات على انجاز هذا المشروع.

- التنافس الحضاري والثقافي والاقتصادي القديم والجديد بين تركيا وروسيا الاتحادية.[1]

من أجل الهيمنة على المنطقة والتي تدخل في إطار الأمن القومي والاقتصادي للدولتين.

– للتوجه التركي نحوي الجمهوريات الإسلامية هدفان:

1. إبراز أهمية المنطقة عن طريق تجمع اقتصادي يجمع دول أسيا الوسطى مما يدفع إلى إعادة الاهتمام الأمريكي إلى المنطقة.

2 . استعادة تركيا لما فقدته في الشرق الأوسط والسعي لتصبح اليد الأولى للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومحاولة إيجاد أرضية اقتصادية صلبة من دول أسيا الوسطى تمكن تركيا من البروز كقوة اقتصادية، كما أن الرابطة العرقية بين تركيا والجمهوريات الإسلامية يمكن أن تؤدي إلى نوع من الاتحاد بينهما، لذلك فالتحرك العربي في هذه الجمهوريات سيؤدي إلى تعزيز علاقاتها مع تركيا.[2]

[1] أحمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية – الروسية: دراسة في الصراع و التعاون**(الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2011)، ص ص.244-246.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 206 -208

المبحث الثالث: معوقات الدور التركي:

اصطدمت تركيا في مسيرتها التنموية لتحقيق دور إقليمي يحظى باحترام دولي بعدة حواجز ومعوقات وذلك على المستويين الداخلي والخارجي حالت بتأخير ذلك:

أولا-على المستوى الداخلي:

- تصريحات بعض المسؤولين في تركيا بأن هذه الأخيرة تسعى لتزعم العالم العربي والإسلامي بمعنى عودة العثمنة في السياسة الخارجية التركية، وهذا كبديل عن إخفاقاتها في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي أو كمبدأ عام في إطار تعزيز الحضور التركي في المنطقة العربية وهذا ما يثير قلق فئات واسعة من الاتجاهات السياسية العربية.
- تيار قومي متشدد يرفض معايير كوبنهاجن ويرى في تطبيقها تهديد لوحدة تركيا كذلك مواجهة المؤسسة العسكرية، ولم يتمكن من تقديم حلول لأزمة تركيا الاقتصادية من خلال مشاركته في حكومة أجاويد السابقة.
- تيار إسلامي يعيش حالة الصراع بين أطرافه: التقليديين(أربكان وكوتا) والإصلاحيين(أردوغان وكول)، يلقى الأول معارضة وحتى مطاردة من المؤسسة العسكرية أما الثاني يلقى مرونة من قبل هذه المؤسسة.[1]
- **القضية الكردية:**

تعد المشكلة الكردية إحدى المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الأكراد بين دول كثيرة في المنطقة :العراق، إيران، تركيا مع وجود أعداء منها في سوريا، لبنان، أرمينيا وأذربيجان. فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم، وقد تحولت القضية الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية.

تشكل المسألة الكردية تحدي للطرفين العربي والتركي لا سيما النزعة الانفصالية للأكراد في شمال العراق، ويمكن اعتبار المشكلة الكردية الوجه الآخر لتركيا ومن أكبر التحديات ونقاط الضعف فيما يخص الشأن الداخلي التركي، حيث بقيت تركيا حتى في ظل تحولاتها السياسية والدستورية متحفظة بترتيب المركز والهامش ذي الطبيعة الإثنية قومي ومذهبيا مع إضافة فقط سمات مختلفة لإظهار الطابع التحديثي. ما يجعل المشكلة الكردية تتصدر قائمة المسائل المتعلقة بالأمن القومي ليس لما هي عليه كمصدر تهديد عدائي للدولة أو بما هي عليه كمسألة خلاف أو نزاع ناشئ، بل لأنها مصدر تهديد ثابت

[1] طلال يونس الجليلي، قراءة في أفكار النخبة السياسية في تركيا، على الوقع الإلكتروني:
http://www.startimes.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2أكتوبر 2015 على الساعة 10:30.

وعلني ظاهر يهدد وجود الدولة نفسها، فهذا يفسر الصعوبة البالغة لتركيا للاعتراف بوجود الحركة الكردية.[1]

رغم الإجراءات والتغييرات التي قام بها حزب العدالة والتنمية والتي أدت إلى تحولات متفاوتة في اتجاهات الرأي العام في تركيا من الأكراد، لكن الأمر ليس فقط رهن بقرار الحكومة، فتزايد صلاحيات إقليم كردستان العراقي وتمتع الأكراد بنوع من شبه استقلال كامل عن الحكومة العراقية، كذلك إبرام هذا الإقليم لصفقات نفطية رغما عن إرادة الحكومة العراقية وفتح بعثات دبلوماسية خاصة بالإقليم. تشكل هذه المؤشرات مصدر قلق للحكومة التركية من أن تكون تجربة كردستان العراق مصدر إشعاع لأكراد تركيا لأن هذه الأخيرة ليست مستعدة للتعايش مع دولة تشكل شوكة في الجهة الجنوبية وتتحول تلقائيا إلى نموذج عابر للحدود يأخذ به الأكراد أينما كانوا. لأن ما يحدث في الإقليم الكردي العراقي ينعش الشعور القوي لدى أكراد تركيا ويجعلهم يطالبون بالمزيد من الحقوق.

أحيانا تنظر تركيا إلى ما يحدث في شمال العراق من تطورات بريبة وتخوف وعدم الرضا وأحيانا أخرى تشير إلى أخرى تشير إلى إمكانية العودة إلى مسألة الموصل والمطالبة بضم القسم الشمالي من العراق بأكمله إلى تركيا. وأحيانا كانت تركيا تقوم بالعمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني كغطاء لهدفها الرئيسي باستهداف التجربة الكردية في الشمال العراقي وتوصيل رسالة إلى قادته بأن تركيا موجودة وهي لا تنظر بعين الرضا إلى ما يجري في الشمال العراقي وأنها تملك العصا الغليظة التي بإمكانها أن تردع أكراد العراق عن تحقيق طموحاتهم في الانفصال وتكوين الدولة المستقلة التي ستكون حينئذ النواة لتشكيل كردستان الكبرى.[2]

بالإضافة إلى ذلك تقوم كل من سوريا، العراق وحتى إيران باستخدام القضية الكردية كورقة ضغط لمجابهة أي طموحات تركية لزعامة المنطقة.[3]

افتقار تركيا إلى البترول:

مع كل المحفزات التي يتمتع بها الاقتصاد التركي الذي يحتل اليوم المرتبة السابعة عشر عالميا والذي يطمح لاحتلال مرتبة ضمن المراتب العشرة الأولى في عام 2020 تبقى أمامه عقبة رئيسية تحد وتكبح طموحاته ألا وهو الطاقة، فتركيا رغم موقعها الجغرافي المتميز لكن محكوم عليها بشح مصادر الطاقة.

[1] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص. 232.

[2] صايل فلاح مقداد السرحان، **مرجع سابق** ،ص. 228.

[3] رجائي فايد، "تركيا والحركة الكردية في الداخل والخارج"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**،ع24،2007، ص. 46.

مع نمو الإقتصاد التركي بشكل سريع ارتفع معه وبنفس الوتيرة الطلب على الطاقة في كل القطاعات فاحتلت تركيا في العقد الماضي المرتبة الثانية بعد الصين في الطلب على الغز والكهرباء. لذلك تركز تركيا على استيراد ما تحتاجه من طاقة (النفط والغاز) فهي تستورد حوالي75% من احتياجاتها الطاقوية المتنوعة وتدفع ثمنها حوالي أكثر من ستين مليار دولار سنويا أي أكثر من ربع فاتورة وارداتها الإجمالية. وتنظر القيادة السياسية التركية إلى الأمر على أنه مشكلة كبرى ومصدر قلق لصناع القرار في أنقرة.[1]

ثانيا-المستوى الخارجي:

- نظرت بعض الدول العربية إلى الخيارات الجديدة في السياسية الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط عموما على أنها تخالف موقف النظام العربي الرسمي في العديد من القضايا الأساسية ومنها القضية الفلسطينية، حيث يحتضن النظام الرسمي العربي السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس ة نهجه في اعتماد المفاوضات السلمية خيارا وحيدا للتسوية، وهذا ما يتناقض مع الموقف التركي الذي كان بالفعل مدافعا عنيدا عن الشعب الفلسطيني في غزة وحاضنا لحركة حماس على أساس أنها نتاج الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني الذي جاء بها في انتخابات ديمقراطية. وحملت تركيا مواقف حماس إلى العالم من غير أن يعني ذلك دعم تركيا للمواقف السياسية الكاملة لحماس، حيث أن سقف تركيا في القضية الفلسطينية مرهون بالشرعية الدولية، فتعارض الخيار التركي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية شكل حرجا كبيرا لتوجهات النظام الدولي الرسمي ودفع بقادته إلى تعطيل الجهود التركية كلما كانت تتعارض مع توجهاتهم.
- شكل الانقسام العربي أحد أكبر التحديات أمام الدور التركي في المنطقة، حيث اصطدم الدور التركي بجدار الانقسام العربي عندما أولت أنقرة علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي المباشر أولوية ولاسيما مع سوريا والعراق اللتين كانتا تحت سيطرة سلطة تتعارض مواقفها مع الدول الأساسية في النظام العربي تجاه أكثر من قضية، ونظرت هذه الدول بعين الريبة إلى عملية التكامل التركي مع دمشق ومحاولات التكامل مع بغداد.
- برز تعارض النظام العربي للسياسة التركية الجديدة في إحدى أكثر القضايا الساخنة وهو الدور الإيراني في المنطقة حيث كانت سياسة تركيا مع طهران إيجابية وعمل الطرفين على نسج علاقات اتفاق بينهما في ميادين عديدة وهو ما نظر إليه النظام العربي بطريقة سلبية لأن هذا الأخير يعتبر إيران عدوا

[1] **المرجع السابق**، ص.199.

وعامل تهديد للأمن العربي، حيث تسعى إيران إلى نشر الشيوعية في المنطقة وجعلها منطقة فارسية، فالنظام العربي كان معتمدا على تركيا في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة.[1]

- عدم الترحيب بالدور التركي الجديد من قبل بعض الأطراف العربية بسبب التنافس التاريخي والحساسية المذهبية والقومية وخوف هذه الأطراف من فقدانها لأدوارها التقليدية ما يعزز تغلغل النفوذ التركي.

- وجود قوى دولية وإقليمية في المنطقة تمارس نفوذها فيها كالولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، إيران. وكل واحدة من هذه القوى لن تتخل عن حصتها في المنطقة مقابل إفساح المجال لأي قوة بالصعود في المنطقة. فكل من هذه القوى تعارض الدور التركي من جهة معينة، فإيران ترى أن تركيا تلتزم بسياسات حلف الشمال الأطلسي ما دامت عضوا فيه وهذا الحلف يصنف إيران تهديدا لمصالحه ويسعى إلى نصب الدرع الصاروخي حتى على الأراضي التركية. كذلك الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لن تسمح بتطور الدور التركي في المنطقة خاصة إذا كانت تركيا تركز في دورها السياسي على مساندة القضية الفلسطينية وإقامة علاقات استراتيجية مع سوريا والعراق وإيران وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل معارضتها على الدور التركي الجديد وقد قامت بتنفيذ اعتداء عسكري مشهود في المياه الدولية ضد سفن أسطول الحرية.

- تخوف التيارات الدينية الإسلامية في المنطقة العربية من النظام العلماني الذي تروج له تركيا وتعتقد هذه التيارات أن تركيا وكيل إقليمي لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي رعته الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش بانتهاجها هذا التيار العلمي.

- توجه تركيا وانفتاحها على المنطقة العربية أثر سلبيا على العلاقات التركية الإسرائيلية، فإسرائيل ترفض دخول طرف آخر لينافسها في السيطرة على المنطقة خاصة وأن هذا المنافس ذو توجه إسلامي لهذا ترفض الدور التركي لاسيما وأنه كان وزير خارجية تركيا يرى أن إسرائيل دولة غير شرعية ومصيرها الزوال.[2]

- **المنافسة الإيرانية:**

تسعى إيران هي الأخرى إلى التأثير في حالة التوازن الإقليمي ورغم أن إيران ليست مقبولة إقليميا على المستوى الشعبي، فهناك رفض لأدوارها وتوجهاتها الإقليمية التي زادت من تعقيدات المنطقة استراتيجيا لأن المنطقة مشغولة بالتحولات السياسية التي أحدثتها ثورات الربيع العربي الأمر الذي خفف الضغط عن إيران التي أصبحت مستهدفة بعد احتلال العراق عام 2003 الذي قلب الموازين الإقليمية

[1] محمد نور الدين، **الدور التركي اتجاه المحيط العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2012)، ص.60.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 61.

لأن إيران في نظر الولايات المتحدة الأمريكية دولة مارقة ومن ضمن الشر وراعية للإرهاب وداعمة لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين. لكن مقاومة إيران للاستهداف الأمريكي وتقدمها المتواصل في برنامجها النووي يزيد من احتمالات حصول التغير في التوازن الإقليمي.

استفادت إيران من أحد القريبين منها وهو إبراهيم الجعفري على رأس الحكومة العراقية بحيازه مصادر للتأثير السياسي والاقتصادي والأمني على الساحة العراقية سنة 2005، كما ساعد تأزم العلاقات السورية اللبنانية والأوضاع في الساحة الفلسطينية خاصة بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية على تعزيز الدور الإيراني في المنطقة نظرا للعلاقات القوية مع حركات المقاومة الوطنية وسوريا. وحافظت إيران على الاتصال الدائم مع حركتي حماس والجهاد وقدمت الدعم المادي لحركة حماس بمبلغ قدره مائة مليون دولار وذلك عندما بدأ المجتمع الدولي يحكم حصاره المادي الخانق على حماس.

استغلت إيران ملفها النووي بذكاء شديد فعملت على كسب الوقت من خلال التصريحات الصادرة عن اتجاهات مختلفة إلى غاية إعلان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عن نجاح بلاده في تخصيب اليورانيوم وفي المقابل عملت على تهدئة مخاوف الدول الخليجية والتأكيد على الطابع السلمي لأيديولوجيتها النووية وإحاطة هذا التطور بكل تدابير الوقاية اللازمة، فإيران تسعى للتدخل في الشؤون العربية ومد نفوذها وسيطرتها على العالم العربي لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية الخاصة ولعل رغبة إيران في تطوير برنامجها النووي يؤكد ذلك إضافة حسابات القوة والتهديد باستخدامها.[1]

تمثل إيران قوة شعبية غير عربية تعتبرها الدول العربية تهديدا لها وتتخوف هذه الأخيرة من قيام هلال شيعي يمتد من بيروت إلى الخليج ، هذا ما حذر منه الملك الأردني عبد الله الثاني سنة 2004 كما قال الرئيس المصري حسني مبارك في أفريل 2006 أن: "ولاء الشيعة يتجه دائما صوب إيران وليس صوب الدول التي يعيشون فيها".[2]

وقد ازدهرت هذه الاتجاهات الفكرية في أعقاب الهيمنة الشيعية في العراق بعد عام 2003، كذلك الأزمة اللبنانية التي تلت الانسحاب السوري منذ 2005 وهذا ما يؤدي إلى اعتبار تركيا عاملا موازنا مهما لكونها قوة سنية في المنطقة.

[1] أحمد يوسف أحمد وآخرون، **حالة الأمة العربية 2005 النظام العربي تحدي البقاء والتغيير** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006)، ص ص. 22-23.

[2] مليحة ألتون ايشيك، تركيا بعيون عربية، مركز الدراسات الإقليمية والإستراتيجية، القاهرة، 2010، ص. 14

- **المنافسة الإسرائيلية:**

تنطلق إسرائيل من إستراتيجية تقوم على منطلقات القوة العسكرية والحرب والصراع وموازين القوى وبسط النفوذ تجاه الدول العربية سواء تلك التي وقعت معها اتفاقيات أو تلك التي لم توقع. ترى إسرائيل أنها في خطر على الدوام، فإن صراعها مع العرب يدفعها إلى السعي لأن تبق الطرف الإقليمي الأقوى والمهيمن على المنطقة بما يسمح لها بفرض رؤيتها على الدول العربية وسياساتها وأجندتها وذلك من خلال تحقيق أهداف سياستها الخارجية المتمثلة في:

1- تحقيق التفوق العسكري من خلال بناء وتشكيل جيش قوي يستند إلى صناعة عسكرية وتكنولوجية خاصة السلاح النووي مع العمل والحرص على عدم وصول الدول العربية إلى امتلاك مثل هذه التكنولوجي النووية

2- حماية الأمن القومي الإسرائيلي وفق تدابير هي:

- تهويد الأرض العربية عبر إتباع سياسة استيطانية تقوم بطرد السكان العرب.
- مواجهة التنظيمات السياسية الفلسطينية والعسكرية والعمل على تصفية رموزها.
- توسيع الأرض المحتلة عبر العدوان وشن الاعتداءات على الأراضي العربية.

وتؤكد إسرائيل على أهمية هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط عبر استمرار تفوقها على الدول العربية باحتكارها للسلاح النووي، لذلك فانها لن تتوان عن ضرب أي محاولة لبناء قدرات نووية مثل ضربها للمفاعل النووي العراقي والمشروع السني والاعتراض على المشروع النووي الأردني وتحذيراتها من السلاح النووي الباكستاني فضلا عن وضعها الاقتصادي المتطور. بالإضافة إلى إرادتها السياسية الموحدة في شؤون أمنها القومي التي تساهم المؤسسة العسكرية في بلورتها، دون نسيان علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة المتحدة بما يسمح بتفوقها العسكري النوعي على الدول العربية.[1]

- **قضية المياه:**

تطرح قضية المياه بين تركيا والعرب بوصفها قضية خلافية، حتى إن هذه القضية تجعل من طرح التعاون فيها يقع في دائرة الشك والريبة وهذا من نوايا السياسة للجانب التركي فتركيا تسعى لاستعمال الموارد المائية المتوفرة لديها كعنصر من عناصر قوتها، من هنا جاءت الضغوطات على سوريا والعراق وتنسيقها مع إسرائيل بخصوص تزويدها بالمياه من المصادر التركية . فيرى الجانب العربي أن الطرح التركي لقضية التعاون الإقليمي خاصة في مجال المياه يحمل في طياته نوع من التطبيع المائي الذي

[1] محمود شيت خطاب، **أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية** (القاهرة: دار الاعتصام، ط3، 1970)، ص ص.11- 13.

يسعى إلى إسقاط الحقوق العربية في مياه الأنهار المنحدرة إلى الجنوب وإلى تكريس السيادة التركية المطلقة.

رغم أن العلاقات بين الطرفين شهدت تحسنا كبيرا في السنوات القليلة الماضية ولكن بدون أن يرق هذا التحسن إلى المستوى المأمول من الطرفين وما يدل على ذلك هو عدم وجود أطر مؤسسة تجمع تركيا بالدول العربية ما عدا حيازة تركيا صفة المراقب في الجامعة العربية.[1]

تعتبر المياه عاملا مهما في تقرير سياسات الدولة التركية لأن الأمن المائي للدولة يعاني من تهديدات وتحديا ت خارجية وما يزيد الأمر تعقيدا هو عدم وجود اتفاقيات دولية تنظم التعامل بين الدول في قضية المياه خاصة بين دول الحوض الواحد كتركيا، سوريا والعراق مما يجعل الموارد المائية معرضة لأزمات حادة فضلا عن كونها أحد أسباب شن الحروب.

فهناك نهري الدجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا ويصبان في العراق وسوريا إذ يشكل نهر الدجلة الذي ينبع من بحيرة حاذار خط الحدود بين تركيا وسوريا لمسافة أربعين(40)كلم ثم يعبر النهر إلى الأراضي العراقية ليلتقي بنهر الفرات عند القرنة ليكون شط العرب المائي وبعدها يصب النهران في الخليج العربي.[2]

وأيضا نهر الفرات ينبع من تركيا ويجري داخل الأراضي السورية على مسافة 604كلم وداخل الأراضي العراقية بمسافة 160كلم وبمسافة تقدر بـ 1176 كلم داخل الأراضي التركية. يتكون نهر الفرات داخل الأراضي التركية من رافدين هما: نهر كاراسو وفورات. لذلك تعتبر تركيا من الدول الغنية بالموارد المائية حتى توصف بأنها دولة ذات تخمة مائية كونها دولة منبع وذات موارد مائية كبيرة.

على الرغم من توقيع تركيا اتفاقات لتقاسم المياه مع كل جيرانها: اليونان، بلغاريا، إيران، الاتحاد السوفيتي سابقا، لكنها تماطلت في توقيع اتفاقات نهائية مع دول الجوار(العراق، سوريا) مستغلة موقعها الجغرافي على حساب الحقوق المكتسبة للعراق وسوريا. بذلك تكون خالفت معاهدة لوزان الموقعة في الرابع والعشرين تموز 1923.

في التاسع والعشرين من آذار 1946 عقدت بين العراق وتركيا معاهدة لتنظيم الانتفاع بالأنهار المشتركة وتضمنت هذه المعاهدة التأكيد على حق العراق في تنفيذ أية إنشاءات أو أعمال على النهرين تؤمن انسياب المياه أو للسيطرة على الفيضانات من الأراضي التركية أو العراقية وحق العراق في إرسال هيئات من الفنيين إلى تركيا لجمع المدلولات المائية والجيولوجية. رغم هذه المعاهدة المبرمة في إطار

[1] صايل فلاح، **مرجع سابق**، ص. 230.

[2] محمد صادق اسماعيل، **التجربة التركية من أردوغان إلى أتاتورك** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1،2013)، ص.193.

تعاوني لكن تبقى الإستراتيجية التركية المائية تسعى لإحتلال تركيا لموقع متميز في المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية بهدف أخذ دور إقليمي مؤثر عن طريق استغلالها لمياه الدجلة والفرات، في ظل ذلك شرعت تركيا في تنفيذ مشروعات متعددة من حيث الأهداف والنتائج وتشمل سلسلة من سدود المياه والخزانات وأنفاق إرواء يطلق عليها "مشروع جنوب شرقي الأناضول" الذي يعتبر من أكبر مشاريع تركيا المائية ويشمل المشروع على سبع مدن رئيسية في جنوب شرق البلاد.

من خلال ذلك يظهر أن سياسة تركيا المائية تجاه العراق وسوريا لا تنطلق من حقيقة تنمية فحسب بل هناك دوافع سياسية تقف خلفها، وما المياه إلا أداة من أدوات الضغط التي طغت على علاقات تركيا مع دول الجوار العربية خاصة دولة العراق الغنية بالنفط لمقايضة المياه بالنفط حيث صرح "بابلان ديرجي" مدير مشروع جنوب شرق الأناضول قائلا:" مثلما لديكم سلاح قوي هو النفط فإننا نملك سلاحا قويا هو سلاح الماء". كما تهدف تركيا إلى جعل السيطرة على مياه نهري الدجلة والفرات ورقة قوية بيدها للضغط على العراق وسوريا في حال مساندتهم للقوى الكردية المعارضة لتركيا.[1]

- **الثورات العربية:**

على الرغم من أن السياسة الخارجية التركية قامت على إستراتيجية تعاونية متبادلة بين تركيا ودول الجوار لكن مرحلة الربيع العربي شكلت عائقا في الوصول إلى أهداف السياسة الخارجية التركية، فحسب قول أمر الله إيشلر نائب رئيس الوزراء التركي:" فإن الحكام الذين حكموا شعوب المنطقة منذ عقود الحديد والنار أثاروا مواصلة سياستهم القمعية ضد شعوبهم وارتكاب الفضاعات بدلا من تلبية مطالبهم المشروعة" .وخلال هذه الثورات وقعت السياسة الخارجية التركية بين خيارين فكان عليها إما دعم الأنظمة الاستبدادية أو دعم مطالب الشعوب المشروعة المتمثلة في الحرية الديمقراطية.[2]

شكل الربيع العربي تحديا حقيقيا لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة، وكان هذا هو السبب في أن حكومة رجب طيب أردوغان في البداية لم تكن حاسمة بشأن كيفية الاستجابة لهذه الانتفاضات الشعبية. وعموما ساندت تركيا المطالب الشعبية المشروعة في هذه الدول التي تشهد أحداث الربيع العربي رغم اختلاف طريقة إظهار هذه المساعدة من حالة إلى أخرى وهذا ما يوضح كيف استجاب أردوغان للتحديات التي واجهت سياسته الخارجية في المنطقة حيث إنجاز إلى الشعوب التي كانت تثور ضد الديكتاتوريات المدعومة خلال عقود طويلة من قبل الغرب، لأن تركيا لا تستطيع المواصلة في دور ناشط وفعال في المنطقة من دون تفويض

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.194-196.

[2] **النظام السياسي في تركيا(نظام الحكم- المؤسسات)**، الموقع الإلكتروني، على الموقع الإلكتروني:http://www.taqrir.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 أكتوبر 2015 على 12:30.

أولويات أخرى، كما أن الدور التركي سيبقى مرهون على تقبل القوى الإقليمية لهذا الدور ويعتمد مواصلة واستمرار دورها أيضا على مدى قدرة الأتراك على التوفيق بين رغبتهم في التأثير على مجريات الأحداث في الشرق الأوسط وبين مصالحهم القومية في كل من قبرص، القوقاز، وأوروبا.[1]

سببت الثورات العربية خاصة السورية واللبنانية إحراج للدور التركي وقد استطاعت تركيا حسم موقفها في بداية الأمر لضمان بقاء الاستثمارات التركية في ليبيا رغم زوال نظام القذافي الذي أدخلها بقوة إلى شمال إفريقيا. أما في الثورة السورية حاولت تبني مؤتمرات المعارضة لإنتاج موقف يمكنها من التوسط بين المطالب الشعبية وبقاء نظام بشار الأسد لعلاقاتها الجيدة معه بداية لكنها فشلت فبدأت تنتج مواقف تصعيدية ضمن مسار هادئ اقتصر على تبني قوى المعارضة بدون التفكير في إجراءات تداخلية ملموسة.

كانت تركيا تعتبر الطرف الرابح في بواكير الربيع العربي، لكنها أصبحت تواجه تحديات ناتجة عن نفس التحول. ويقول البعض أنه ليس بمقدور تركيا تحقيق النتائج التي تتطلع إليها فقد أثبتت المتغيرات الدولية والآليات الإقليمية الجديدة أنه لا يستطيع أي طرف إقليمي أو دولي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية أن يقود التحولات بأمان لذلك يجب على تركيا أن تمنح أولوية لصنع بيئة إيجابية تستطيع فيها أطراف إقليمية أربعة: تركيا، إيران، السعودية ومصر أن تصنع الأمن مستقبلا للمنطقة ككل وبصورة مشتركة. ويجب أن يتضح أن تركيا تمنح أيضا أولوية لتحول إقليمي آمن من أجل الحفاظ على التعايش السلمي لكل الأطراف الإقليمية باستخدام المرونة الإستراتيجية التركية كمنهج رئيسي للسياسة الخارجية. طبقا لأنقرة فهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالتركيز على تكامل مصالح كل الأطراف الإقليمية في مواجهة الأزمات. [2]

[1] **مركز الجزيرة للدراسات –تقارير– السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية**، على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/centernews تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 نوفمبر 2015 على الساعة 10:30.

[2] كاهنة شاطري، **مرجع سابق**، ص ص.201،202.

خلاصة:

فبتغيير السياسة الخارجية التركية والتزامها سياسة حسن الجوار العرب، اتجهت إلي تعميق علاقاتها مع الدول العربية وتأييد قضاياها المختلفة،

غير أن نظرية العمق الإستراتيجي والتي تحرك السياسة الخارجية للعدالة والتنمية تواجهها الانتقادات من كافة الاتجاهات، فعلي مستوي الداخل التركي هناك انقسام سياسي حزبي عقائدي حتى بين الكثير من القوى والاتجاهات والتيارات التي ترفض ما يطرحه حزب العدالة والتنمية داخل تركيا من تغييرات.

أما خارجيا فيواجه الدور التركي اصطدام مع قوي إقليمية ودولية، فمن جهة نجد قلق عربي كبير من الدور الإقليمي التركي المتزايد علي الصعيد السياسي، خاصة وأن تركيا تقيم علاقات مع الغرب عموما ومع إسرائيل، في الوقت الذي تتزاحم فيه القوي الإقليمية علي حجز مكانة في الخريطة الجيو- استراتيجية خاصة بعد احتلال العراق،

فدور تركيا في الشرق الأوسط يستلزم عدم استبعاد القوي الإقليمية الأخرى كإيران وإسرائيل، حيث وجدت نفسها بحاجة إلي دعم من طهران للدخول علي خط المساهمة في العديد من الأزمات.

وفي نفس الوقت اقترابها من الدول العربية يتطلب حفاظها علي مسافة سياسية محسوبة من إسرائيل، وتغيير نمط تحالفاتها مع الغرب خاصة الولايات المتحدة، لكن ليس إلي حد القطيعة، حيث يجب الحفاظ علي قدر من المصالح التركية المستقلة، فعملت علي عدم توتر العلاقات بينها وبين الدول الغربية خاصة التركية- الأمريكية والتركية- الإسرائيلية.

خاتمة

إن الانفتاح التركي الجديد على الشرق الأوسط قد بدأ منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وكان هذا الانفتاح عبارة عن عملية تطورت منذ نهاية الحرب الباردة ، وجوهرها كان التيار الحزبي الحاكم فهذا قد يدل على أن التوجه والانفتاح التركي على الشرق الأوسط ارتبط بالتيار الإسلامي، أي أن كلما تسلم حزب إسلامي السلطة في تركيا عمل على إقامة علاقات وثيقة ووطيدة مع العالم الإسلامي والغربي وذلك كان منذ بداية الأحزاب الإسلامية التي أسسها وقادها نجم الدين أربكان.

إن المقومات الداخلية لتركيا التي أعطت قوة لعناصرها الجيوسياسية عبر نموذجها السياسي الاقتصادي والثقافي والعسكري، ساعد في صعودها الإقليمي وحتى الدولي، بالإضافة إلى نظرية العمق الاستراتيجي لتركيا لأحمد داوود أغلو، التي لعبت دورا بارزا في إخراج تركيا من الهامش إلى المركز داخل منطقة الشرق الأوسط.

كذلك دور حزب العدالة والتنمية الذي حمل رؤية جديدة وشاملة في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، ومنه المحيط العربي، والتي تقتضي عدم الانخراط في محاور ضد محاور أخرى وعمل، أن تكون تركيا على مسافة واحدة من كل جيرانها والقوى الأخرى، وكان للدول العربية نصيب بهذه السياسة الجديدة، حيث حاول التقرب من دول المنظمة وزرع الثقة المتبادلة بينها وبين العرب. خاصة وأنّ تركيا هي الدولة الإسلامية العريقة التي تمتلك حضورا تاريخيا في الوجدان العربي، فهي تطرق الأبواب بجدية للعودة إلى الساحة العربية من جديد، إدراكا من النخبة الحاكمة الجديدة في تركيا بأهمية المنطقة العربيّة في ميدان المصالح الإستراتيجيّة التركيّة، الأمر الذي يمكن أن يعظم الدّور التركي في منطقة الشرق الأوسط، وما يعطي لهذا الدور دفعة وأهمية في كونه لا يعاني من الإشكاليات التي يعاني منها كل من الدّور الإسرائيلي والإيراني في المنطقة حيث عدم تقبل الأنظمة والشعوب العربية لدورهما.

ورغم محاولة تركيا لبروزها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، لكن في نفس الوقت لم تتخل عن خيار الارتباط بالغرب، بل إنّ توجهها نحوى الشرق الأوسط وسعيها لتعزيز دورها الإقليمي ينطوي بدوره على رسالة ضمنية للغرب بأنها دولة محوريّة، ومحاولة إبراز أنّ انضمامها للإتحاد الأوربي، سوف لن يخدم فقط مصالح تركيا، وإنمّا أيضا المصالح الأوربية.

وفي هذا السياق التحوّلي لإستراتيجية التركية، عملت على تحقيق قدر من التوازن المحسوب في علاقاتها وتوجهاتها الإقليمية، فمن جهة، عملت أنقرة على تغيير نمط علاقاتها التحالفية مع الولايات

المتحدة الأمريكية، وذلك ليس إلى حدّ القطيعة معها، وإنّما تغير مفهومها حيث لا تعني الدوران المطلق في الفلك الأمريكي والحفاظ على قدر من المصالح التركيّة المستقلة.

الملاحق

الخريطة رقم (1): الموقع الجغرافي لتركيا

الخريطة رقم (2): مضيقي البوسفور والدردنيل

المصدر: www.moqatel.com/openshare /behoth/ dwal.modn1/ turkey

الخريطة رقم(3): أهم منتوجات تركيا

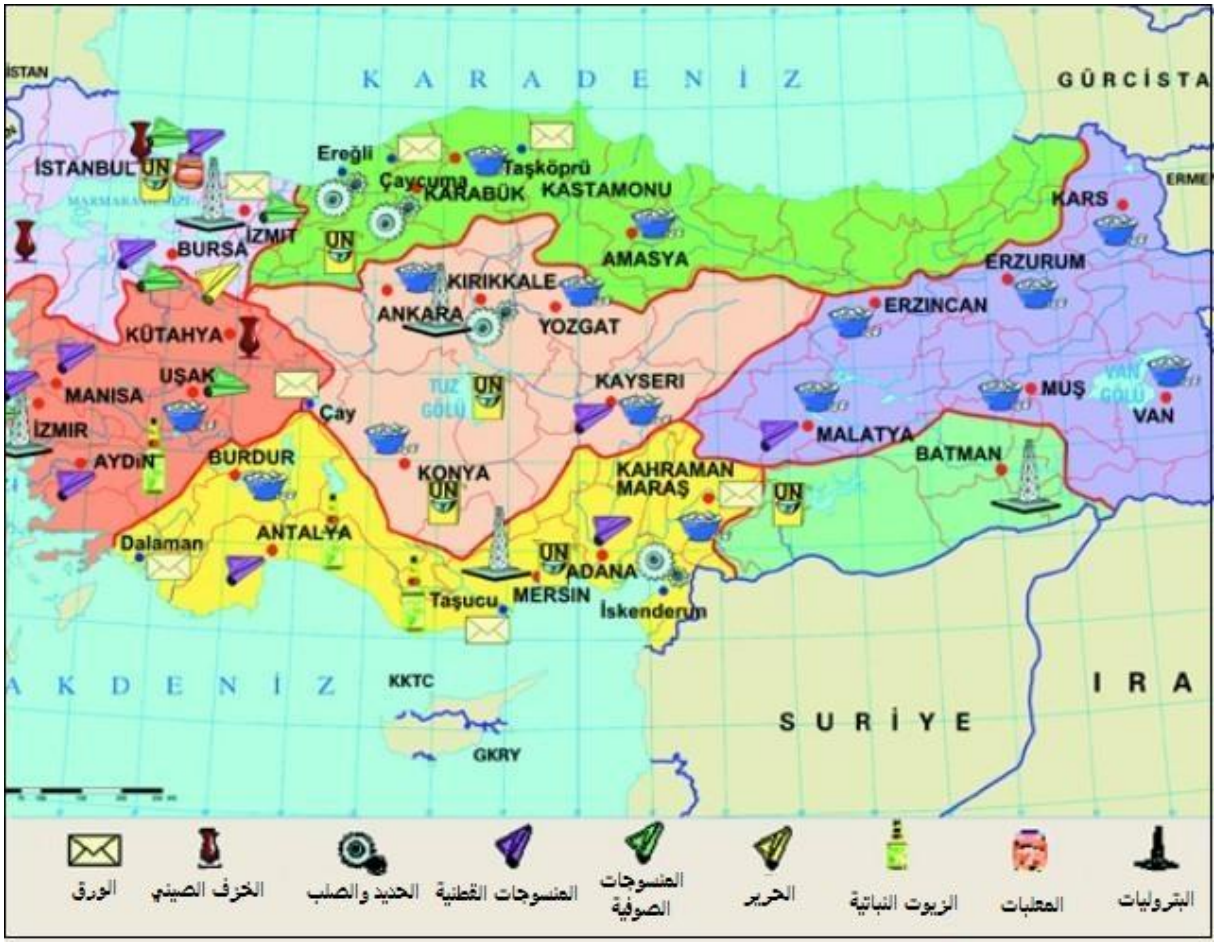

المصدر: www.moqatel.com/openshare /behoth/ dwal.modn1/ turkey

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

كتب باللغة العربية:

1) الكيالي، عبد الوهاب. و آخرون، **موسوعة السياسة الخارجية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1985.
2) الهزايمية، محمد عوض.**قضايا دولية: تركيا قرن مضي و حمولة قرن أتي**، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، ط1، 2005.
3) المسيري، عبد الوهاب.**مقدمة لدراسة الصراع العربي– الإسرائيلي**، لبنان: دار الفكر، أفاق معرفة متجددة، ط1، .2002
4) الحمداني، أحمد سليمان قحطان.**النظرية السياسية المعاصرة**، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، 2003.
5) الحاج،علي.**سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2005
6) العناني،خليل. **تركيا و الولايات المتحدة استراتيجية متبادلة**، بيروت: مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية،2011
7) أغلوا،أحمد داود.**العمق الإستراتيجي لتركيا: موقع تركيا و دورها علي الساحة الدولية**، تر: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010.
8) أغلوا، أحمد داود. **التوجهات التركية نحو التكامل الإقليمي**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية الإستراتيجية، 2009 .
9) أحمد، حسن ياسر .**تركيا البحث عن المستقبل**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006
10) بسلي، حسن.واوزباي عمر، **رجب طيب اردوغان**، تر: طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2011،1.
11) باكير، علي حسن وآخرون.**تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، قطر: مركز الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.
12) جيمس، دورتي وروبرت بالستغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاضمة للنشر و الترجمة و التوزيع،1985.
13) جواد،محمد. **توجهات أمريكية اتجاه الشرق الأوسط**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،2010.

14) جول، زاهد محمد.**التجربة النهضوية التركية**، لبنان: مركز نماء للبحوث و الدراسات،2013.
15) جواد، حسن سعاد.**تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، عمان: دار دجلة، ط1، 2009.
16) حمدان، محمد عبد الله.**الجماعات اليهودية في تركيا و دورها في الحياة السياسية والاقتصادية و الثقافية التركية**، سوريا: دار الزمان للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2011.
17) حسن، عمر كمال.**النظام الشرق أوسطي و تأثيره علي الأمن المائي العربي**، دمشق: دار و مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2008
18) حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1996
19) حوات، محمد علي. **مفهوم الشرق أوسطية و تأثيرها على الآمن القومي العربي**، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2002.
20) خطاب، محمود شيت. **أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية**. القاهرة: دار الاعتصام ط1970،3.
21) دني، ايمان.**الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014 .
22) رشاد، القصبي عبد الغفار.**مناهج البحث في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2004.
23) رضوان،وليد. **العلاقات العربية-التركية**، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط1، 2002.
24) روبنس، فيلب. **تركيا و الشرق الأوسط**، تر: ميخائيل نجم الدين حوزي، ب.ب.ن: دار قرطبة للنشر و التوزيع، ط1993،1.
25) سلامة، أحمد عبد الكريم.**الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، القاهرة: دار الفكر العربي،2008
26) شلي،محمد.**المنهجية في التحليل السياسي**: المفاهيم، المناهج، الاقتراب و الأدوار، الجزائر: ب.د.ن،1997 .
27) صاغور، هشام.**السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،ط1، 2010.
28) صابان، سهيل.**تطور الأوضاع الثقافية في تركيا**، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،ط1، 2010 .

29) صادق، اسماعيل محمد.**التجربة التركية من أتاتورك إلي اردوغان**، القاهرة: العربي للنشر و التوزيع،ط1، 2013.

30) عبد الجليل،طارق.**العسكر و الدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلي الدستور بلا عسكر**، مصر: دار النهضة، ط2 ، 2013 .

31) عبد الله السلطان،جمال مصطفي.**الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع،ط1، 2002.

32) علي الدين،هلال. جميل مطر، **النظام الإقييمي العربي: دراسة في العلاقات السياسيةالعربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

33) عارف نصر، محمد. **نظريات السياسة المقارنة و منهجية دراسة النظم السياسية العربية**، ب.ب.ن: جامعة العلوم الإسلامية و الاجتماعية، ط1، 1998 .

34) عبد الحي،وليد.**معوقات العمل العربي المشترك**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1987،1.

35) عبد المنعم، ممدوح. **تركيا و البحث عن الذات**،مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، ب.س.ن.

36) غزالي، عبد الحميد. **الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2007.

37) فولر، غراهم. **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**،أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1 ،2009.

38) منصور،ممدوح محمد. **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر و التوزيع، ب.س.ن.

39) كمال،مصطفي محمد. و فوءاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربيةالتركية**، ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2001

40) نوري النعيمي، أحمد. **العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**، بيروت: ب.د.ن،1995 .

41) نوري النعيمي، أحمد.**العلاقات التركية– الروسية: دراسة في الصراع والتعاون**، (الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع، 2011

42) نوفل، ميشال.**عودة تركيا إلي الشرق الأوسط: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2010.

43) ورغي،جلال.**الحركة النهضوية التركية**، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010

44) يوسف أحمد، أحمد. و أخرون، **حالة الأمة العربية: النظام العربي تحدي البقاء و التغيير**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2006،2.

45) " **الثورة الصامتة حصاد التغييرو التحول الديمقراطي في تركيا2002–2013**"تر. طارق عبد الجليل و أحمد سامي العايدي، اصدارات مستشارية النظام العام و الأمن،ط2013،2

- **المجلات:**

1) شذي زكي حسن، **النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع و التدخلات الإقليمية و الدولية،** المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، ع.36
2) ليتيم فتيحة، **تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط،** المفكر، ع.5، جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ب،س.ن.
3) مقداد السرحان صايل فلاح، **أثر المحددات الجيو–سياسية على العلاقات التركية العربية،2002–2011،** المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، م.6، ع.2
4) نور الدين محمد، **تركيا و أمريكا في الشرق الأوسط، تقاطعات و تباينات،** شؤون عربية، ع.39، خريف 2009.

- الجرائد:

سخري سفيان، "اقتراب الدور كإطار نظري في تحليل السياسة الخارجية" ، **اليوم،** ع. 2477، 28 مارس 2007

- **الموسوعات:**

1) الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية،** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات،1993.
2) مقلد محمد أحمد، **موسوعة العلوم السياسية،** الكويت: جامعة الكويت،1994

- **المذكرات:**

1) الرحاحلة أحمد سليمان سالم، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014
2) العدواني طايل يوسف عبد الله، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسة، 2013
3) الحجاحجة صدام أحمد سليمان، **دور حزب العدالة و التنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010
4) القحطاني مسفر بن ظافر عائض، **إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة فيإدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية،** أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتورة الفلسفة في العلوم الأمنية ، جامعة: نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2010

5) دندان عبد القادر، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير1999-2006**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و إستراتيجية،جامعة: الحاج لخضر، باتنة، 2008

6) سالم سيسالم سلمى حلمي،**المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: دراسة تاريخية تحليلية**، مذكرة قدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة غزة: قسم التاريخ، 2005

7) شاطري كاهنة ،**علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط(دراسة في المحددات،الأهداف،الآفاق)2003-2013**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 .

8) عاشور مليكة، **الدور الإقليمي الجديد لتركيا في الشرق الأوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2013

9) عيساوة امينة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010

10) لادمي محمد عربي، **التنافس التركي- الإيراني علي مناطق النفوذ في الشرق الأوسط 1996-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014

11) ويفي خيرة، **تأثير المسألة الكردية علي الاستقرار الإقليمي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة: منتوري،قسنطينة،2005

- **الدراسات و الملتقيات:**

1) برقوق محند، "الأبعاد **الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية**" (ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل و ضغوطات الخارج)، جامعة صديق بن يحي جيجل: قسم العلوم السياسية، أيام 5 – 6 نوفمبر 2007 .

2) بشارة مروان، "**أهداف الولايات المتحدة و إستراتجيتها في العالم العربي**"، المركز العربي للأبحاث و الدراسات، 2013

3) عبد الستار أمين سرمد، "**الولايات المتحدة إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرقالأوسط**" دراسة دولية، ع.49

➢ **المواقع الإلكترونية:**

–الحمد، جواد"تركيا و حصار غزة"، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط في الموقع:

File:///G:/ندوة/تركيا و الكيان الإسرائيلي حصار غزة.htm

– الكعيدي، إيلاف نوفل أحمد "التوجهات التركية في منطقة الشرق الأوسط في منافسة الدور الإيراني و الروسي"، في:

File:///G:/التوجهات/التركية في منطقة الشرق الأوسط Html

– النعيمي، زياد عبد الوهاب" الرؤية الأمركية في دور تركيا الإقليمي– الحوار" المتمدن– ع.266، 2009، محور مواضيع و أبحاث سياسية في الموقع:

www.taqrir.org/عبد الوهاب النعيمي الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي.html

– الهباس، خالد بن نايف"معالم التغيرات في الساحة الإقليمية"، في:

www.alhayat.com// التغييرات في الساحة الإقليمية.html

– ايشيك،ألتون مليحة "الحوارالعربي التركي في: الخيرات الإستراتيجية لتركيا إقليميا و دوليا و موقع الوطن العربي منها": الجامعة التقنية للشرق الأوسط، في الإلكتروني http://maltunis@netu.t

– – جاسم،حسين مصطفي"الدور الإقليمي التركي للمدة2002–2010"، في:

http://www.qde-wer/sho .art/43355 .html

– جوتيار، عادل "استراتيجية تركيا: السياسة الإقليمية– القوقاز، الشرق الأوسط" في:

https://www.mediafire.com/?3b85b9ik3zhal45

–حقي ،سعد توفيق "السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي،2002.2009" ، مجلة العلوم السياسية،ع.38–39 في: http://www.startimes.com

– خورشيد، حسين د "تركيا و قضايا السياسة الخارجية من منشورات الكتاب العرب"، 1999 في:

File :///H:/تقارب تركيا و إيران ...هل/سينهي الأزمة السورية.html

– طلاس ،العماد أول مصطفى"التعاون التركي الإسرائيلي" في الموقع:

http:///التعاون/التركي الإسرائيلي.html

- عمرو عبد الكريم،"صراع الأدوار الإقليمية"،في: http://www.albainah.net/index.aspx?:functions=Iter/id=28829@land
- عوض،علي جلال " الارتباك تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية" في

File://DFile:///D تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية Html

- غادة ،حمدي"حزب العدالة و التنمية التركي تجربة ناجحة للتكامل بين الإسلامية و العلمانية" في:

www almasryalyoum.com

- كاخيا، ابراهيم اسماعيل"اليقظة التركية و الموقع الإقليمي" في الموقع:

http://www.arabdefencejournal.com/articles.php?categoryID=9

- يوسف، أحمد" تركيا اردوغان...القيادة و الرؤية الحكيمة"، التقدميين،ع.30، اكتوبر 2012، في:

File///D :/القيادة و الرؤية الحكيمة.. التركيا اردوغان .html

- "النظام السياسي في تركيا(نظام الحكم و المؤسسات)"، مركزسوريا للبحوث و الدراسات، في:

File:///c:users/acer/Desktop/ (نظام حكم المؤسسات)النظام السياسي في تركيا.html

- دراسة لمركز بروكنجرز، "تركيا و مجلس التعاون الخليجي الصورة الإقليمية"، الدوحة، جانفي2013، في:http://online.com.article/sb14205-92html
- العثمانية الجديدة ...الدور التركي في المنطقة العربية أبحاث استرتيجية تشرين الأول 2012 في:

File:///c://العثمانية الجديدة...الدور التركي في المنطقة العربية أبحاث استرتيجية تشرين الأول 2012.html

- الموقع:

File:///C://users/acer/desktop

(فراس– برس الفوضي الخلاقة و مشروع الشرق الأوسط الجديد).html

- الموقع:

File:///C:/users /acer/desktop/

مركز الجزيرة للدراسات– تقارير أمريكا و تركيا– معادلة القوة الصاعدة و القوة المتراجعة .html

➢ Ouvrages en français :

Piérre- Pascal Rambeaud , le moyen orient une région sous tension , paris : Ellipses Editions Marketing, 2011.

الفهرس

الفهرس

مقدمة: 1

الفصل الأول

تحولات السياسة الخارجية التركية منذ 2002

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية 33

أولا: الموقع الجغرافي 33

ثانيا: الطاقة البشرية 34

ثالثا: المناخ 35

رابعا: التضاريس 35

خامسا: الموارد الطبيعية..... 35

سادسا: الموروث التاريخي التركي 37

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية في الشرق الأوسط 48

أولا– البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية 48

ثانيا–أهداف الحزب 49

ثالثا–رؤية حزب العدالة والتنمية للدور التركي 49

رابعا–أهداف السياسة الخارجية 50

المبحث الثالث: الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط 54

أولا–الجانب التعليمي 57

ثانيا–الجانب العسكري 61

ثالثا–الجانب القومي، الطائفي 62

رابعا–الجانب الاقتصادي..... 64

خامسا– الجانب السياحي 65
خلاصة 66

الفصل الثاني

مكانة تركيا بين القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط

المبحث الأول: تركيا والقوى الدولية 69
أولا: الولايات المتحدة الأمريكية 69
ثانيا– الاتحاد الأوروبي 76
ثالثا– روسيا 79
المبحث الثاني: تركيا والقوى الإقليمية. 82
أولا– إيران وتركيا 82
ثانيا– إسرائيل وتركيا 91
خلاصة 97

الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية بين التصورات والإنجازات

المبحث الأول: محفزات الدور التركي 99
أولا– على المستوى الداخلي 99
ثانيا– على المستوى الإقليمي 102
المبحث الثاني: انجازات تركيا 114
أولا– مع دول منطقة الشرق الأوسط 114
ثانيا: مع الدول الكبرى 132
المبحث الثالث: معوقات الدور التركي 140

أولا–على المستوى الداخلي 140
ثانيا–المستوى الخارجي 142
خلاصة: 149
خاتمة 150
الملاحق 153
قائمة المراجع 156
الفهرس 165

Résumé :

Cette étude a porté sur le statut de la Turquie et de son acteur régional au Moyen Orient et de l'étendue de changement dans le rôle de la Turquie en particulier après l'arrivée de l'AKP au pouvoir en Novembre 2002.

L'étude a examiné les transformations les plus importantes subies par la Turquie depuis 2002, elle a été adressée aux déterminants de la politique étrangère Turque et leur impact sur le rôle de la Turquie, y compris le site stratégique apprécié par la Turquie dont imposer des intérêt et des considérations régionales aves la manière qui assure la protection et de la sécurité de leur terres d'une part et cela parce que les avantages économiques tant dans les relations commerciales ou le passage des matières énergétiques a travers son territoire d'autre part. Ce qui donne a la Turquie une portée plus larges pour le mouvement et la recherche de l'influence régionale.

En plus, des dimensions stratégiques de la politique Turque étrangère et ses objectifs, et le rôle du parti de la justice et du développement qui a poussé la Turquie vers la mise a niveau régional et international en renforçant sa puissance (soft power) et en faire un modèle politique et économique dans la région, et aussi la situation de la Turquie entre les puissances régionales et internationales et l'impact des changement sur les relation entre la Turquie et ces puissances. L'étude a également appuyé sur la recherche dans les motifs de la Turquie dans la restructuration des perceptions extérieures et qu'en essayant de jouer le rôle de l'acteur régional dans le Moyen Orient et que le développement des relations avec les pays de la région.

L'étude a conclu que la tentative de retour en Turquie acteur régional au Moyen Orient a été associé a l'accès de l'AKP au pouvoir et le recours a une profondeur stratégique pour la Turquie qui Barzeh Davutoglu dans sa théorie de la « profondeur stratégique » en suivant la réinitialisation des problèmes des

pays voisins en particulier les voisins arabes, et travailler pour gagner et faire des relations amicales avec les de la région et de les renforcer et de créer des possibilités de coopération, notamment dans le domaine économique et commerciale et la mise en place de projets d'investissement conjoint.

UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU

FACULTE DES DROIT ET SCIENCES POLITIQUES

DEPARTEMENT DE SCIENCES POLITIQUES

Le rôle régional de la Turquie en tant qu'acteur dans le Moyen-Orient entre l'impact des variables internationales et régionales (2002- 2014)

Mémoire présenté pour l'obtention d'un master
Option : études moyen- orientalles et régionalles

Présenté par :

HAMLAT Taous

CHABANE Nassima

Encadré par :

Mohamed Cherif Fathi

Jury :

PrHadarbech Abdelwaheb……Président.

Pr Mohamed Cherif Fathi……Promoteur et rapporteur

Pr Benbelaid Farid ……Examinateur

Année Universitaire 2014-2015